رؤية 2030 VISION
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجلة جامعة أم القرى

للعلوم الإجتماعية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

ردمد ٤٦١٩ - ١٦٥٨

المجلد (1) العدد (1)

محرم 1430 | يناير 2009م

البحوث باللغة العربية

- آراء بعض معلمي مقررات علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية ودورها في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الطلا ب.

د. عبد العزيز بن علي الغريب

- البطالـــــة فـــي الأ ردن.

أ.د. محمد محمود السرياني

- تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمنطقة مكة المكرمة .

د. عبدالحليم البشير الفاروق - د. نزهة يقظان الجابر ي

- قياس وتصنيف مستويات خطورة حوادث المرور في المحافظات الأردنية .

د. عثمان محمد غنيم

المؤتمر ات:

- مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي الحادي والثلاثين، المنعقد في 21 - 15 أغسطس 2008م، بتونس .

أ.د. رمزي بن أحمد الزهراني

البحوث باللغة الإنجليزية :

- تأثير أنواع مختلفة من تفسير المفردات على استيعاب النص وتذكر الأفكار الرئيسة في النص عند الطلاب السعوديين .

د. سمير صالح الجابري

Umm Al- Qura University Journal of Social Sciences

آراء بعض معلمي مقررات علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية ودورها في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الطلاب

د. عبد العزيز بن علي الغريب

أستاذ الاجتماع المشارك – كلية العلوم الاجتماعية –
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض

آراء بعض معلمي مقررات علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية ودورها في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الطلاب

د. عبدالعزيز بن علي الغريب

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على القيم الاجتماعية التي تضمنتها مقررات علم الاجتماع في التعليم الثانوي للبنين بالمملكة العربية السعودية، وكذلك تحديد القيم الاجتماعية التي يرى معلمو مقررات علم الاجتماع إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية . وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، والذي تكون من معلمي مقررات علم الاجتماع في المدارس الثانوية الحكومية للبنين بمدينة الرياض، والذين بلغ عددهم (٩٢) معلم. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تدني توافر القيم الاجتماعية في مقررات علم الاجتماع في المرحلة الثانوية للبنين كما يراها المعلمون. حيث يرى غالبية المعلمون أن القيم الاجتماعية غير متوافرة . وإن توافر بعضها يشكل نسب بسيطة جداً.

٢- توصلت الدراسة إلى تصنيف القيم التي يرى المعلمون إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية، وهي كما يلي:

الفئة الأولى: غالبية المعلمون أفراد المجتمع يرون إضافة بعض القيم والتي منها، قيمة حقوق غير المسلمين، وقيمة المحافظة على المال العام، وقيمة الحوار.

الفئة الثانية: أكثر من نصف أفراد المجتمع يرون إضافة القيم التالية: قيمة احترام الآخر، احترام العلم، والنشيد الوطني، قيمة احترام الرأي الآخر، قيمة تقدير أنظمة السلامة، قيمة حقوق المرأة.

الفئة الثالثة: أقل من نصف أفراد المجتمع يرون إضافة القيم التالية: قيمة التطوع والمشاركة الاجتماعية، قيمة التعددية الفكرية، قيمة احترام أنظمة المرور.

وبشان العلاقة بين متغيرات المعلمين (العمر، سنوات الخبرة، التخصص) ومتغير القيم التي يرون إضافتها، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر، ومتغير التخصص العلمي، وبين متغير القيم التي يرى المعلمون إمكانية إضافتها لمقررات علم الاجتماع. بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين كل من متغير الخبرة في العمل وبين متغير القيم.

المصطلحات الرئيسة للدراسة: القيم الاجتماعية، الثقافة، علم الاجتماع، علم الاجتماع التربوي، التعليم الثانوي، المملكة العربية السعودية.

The Views of Sociology Course Teachers at the Secondary School on the Role of Such Courses in Supporting the Social Values of Students

Dr. Abdul-Aziz Ali Al-Ghareeb

Abstract :

This study is related to a branch of educational sociology. The study aimed at identifying the social values included within the sociology courses at the secondary school for boys in Saudi Arabia, identifying the social values that the teachers see should be added on the light of social changes. The study applied the social survey method by comprehensive calculation of the samples, that consisted of teachers of sociology at the government secondary schools for boys in Riyadh city, 92 teachers. The study reached the following results:

1- Low level social values in the courses of sociology at the secondary school for boys as seen by teachers.

2- The values that the teachers see should be added on the light of social changes as follows:

Class 1: Most of study sample teachers see addition of some values including the rights of non Moslems value, preservation of public fund value and the dialogue value.

Class 2: More than half the sample see the addition of the following values: respect for the other value, respect for the flag and national anthem value, respect of others' opinion value, respect for safety rules value, woman's respect value.

Class 3: Less than half the sample see the addition of the following values: social participation value, multi-thinking value, respect for traffic rules value.

For the relation between the variables of teachers (age, experience years, specialty) and the variable of values they see to be added, the study indicated that there is not relation with statistical indication between the experience at work variable and the values variable. There is a relation with statistical indicator between the age variable, academic specialty and the values variable that teachers see should be added to the sociology courses.

آراء بعض معلمي مقررات علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية ودورها في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الطلاب

موضـــوع الدراســـة

اتفقت العلوم الاجتماعية والتربوية على الدور الرئيس للأفراد في تنمية مجتمعاتهم وتقدمها، كما اتفقت على أهمية ما تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، من دورٍ في تهيئة أفراد المجتمع وتأهيلهم؛ ليكونوا قادرين على المساهمة في تنمية المجتمع الذي ينتمون إليه . كما تعمل التنشئة الاجتماعية على تحويل الطفل من كائن حي (بيولوجي) إلى كائن اجتماعي . وتحويل الفرد من طفل يعتمد في نموه على غيره، إلى فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية (الغزوي، ١٩٩٢م، ص١٩١)، أي أن التنشئة الاجتماعية تعمل على بناء شخصية الفرد المتماثلة مع قيم واتجاهات وعادات المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يتشرب الفرد ثقافة مجتمعه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

من هنا تلعب الدراسات الاجتماعية دوراً فاعلاً في تربية الإنسان في المجتمع، عن طريق تنمية قدراته على فهم المعلومات والمفاهيم والتعميمات من ميادين العلوم الاجتماعية التي تفيده في حياته اليومية، وتنمية المهارات، والقدرات المختلفة لديه كي يستخدم المصادر التعليمية، ومصادر المجتمع المحلي، وحل المشكلات، والتفكير الناقد، بالإضافة إلى تنمية الاتجاهات والقيم والأنماط السلوكية المرغوبة (سعادة، ١٩٨٧م، ص ١٦٠) . وعلم الاجتماع هو جزء من الدراسات الاجتماعية Social Studies الذي استخدم لأول مرة عن طريق عالم الاجتماع الأمريكي توماس جونز Thomas Jones عام ١٩١٣م . وبعض علماء الجغرافيا والتاريخ والانثروبولوجيا، والتي تعرف بأنها: جميع المواد الدراسية التي ترتبط بتنظيم وتطوير المجتمع البشري والإنساني كعضو في الجماعات البشرية ، والتي

تؤدي إلى تحقيق المواطنة الصالحة Good Citizenship التي تكون الشخص الذي يقدر الطبيعة وقوانين الحياة الاجتماعية، والذي ينتمي باقتناع ذكي وسليم لأفكار أمته ووطنه، ولديه الإحساس بالالتزام نحو قريته أو بلدته أو مدينته، ثم وطنه وأمته والمجتمع الإنساني بأسره، والذي يمتلك الذكاء والقدرة على المشاركة النشطة والفعالة في بناء مجتمعه (سعادة، ١٩٨٣م، ص ١٥٤).

ويعد علم الاجتماع أحد تلك العلوم التي تهتم بدراسة الحياة الاجتماعية ككل متكامل، إذ يركز على مجال الفعل الاجتماعي؛ فيدرس مجموعة العوامل الاجتماعية التي تحدد وتشكل وتوجه السلوك الاجتماعي، مثل ما يكتسبه الفرد من قيم، واتجاهات، وتقاليد، وأنماط سلوكية، وأفكار، ومعارف تتم من خلال عملية التفاعل الاجتماعي (السيد، ١٩٩٨م، ص٢٠) . فعلم الاجتماع هو الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية، والتي تقوم على التفاعل باعتباره الركيزة التي ينهض عليها التنظيم الاجتماعي (الفوال، ١٩٩٦م، ص٣٥) . وقد صنفت اهتمامات علم الاجتماع ومواضيعه، فهو العلم الذي يدرس الظواهر، والعمليات، والعلاقات، والتفاعلات الاجتماعية، وقوانين الحياة الاجتماعية، والسلوك الإنساني والاجتماعي، والثقافة والشخصية، والجماعات والأفعال الاجتماعية . ولعل تعريف سوروكن من أهم التعريفات التي حظيت باتفاق كتب علم الاجتماع المختلفة، فعلم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة الخصائص العامة المشتركة لكل صنوف الظواهر الاجتماعية، ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر بعضها البعض، ويدرس كذلك العلاقة بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية، كما يدرس العالم الاجتماعي والثقافي لكل الصفات العامة المشتركة بين مختلف الظواهر الاجتماعية (الفوال، ١٩٩٦م، ص٤٦).

وتعد الثقافة موضوعاً رئيساً لعلم الاجتماع الذي يشتمل على القيم الاجتماعية التي تعد من العناصر المعنوية للثقافة، وكذلك الشخصية التي تعد نتاج للتفاعل الاجتماعي والثقافي بين الفرد ومجتمعه . لذلك عدت الشخصية والثقافة والمجتمع ثلاثية مركزية ومحورية للدراسة في علم الاجتماع طبقاً للنظرية الاجتماعية الحديثة . ولا شك أن المجتمع كمحتوى للأنساق والنظم والتفاعلات والثقافة؛ يلعب دوراً مؤثراً في تشكيل شخصية الفرد وتنميتها، وذلك من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والنظم والأبنية الاجتماعية . وتعمل التنشئة الاجتماعية على تحقيق عدد من الوظائف، لعل من أهمها اكتساب المعرفة، والقيم، والاتجاهات، والمعايير، وكافة الأنماط السلوكية، أي أنها تشمل أساليب التعامل والتفكير الخاصة بجماعة معنية، أو مجتمع معين سيعيش فيه الإنسان (الغزوي، ١٩٩٢م، ص٢٦).

وعلم اجتماع التربية هو أحد فروع علم الاجتماع الحديثة، الذي تحددت اهتماماته ومكانته العلمية منذ عام ١٩٦٣م، بعد أن تغير اسمه من علم الاجتماع التربوي إلى علم اجتماع التربية . وقد اهتم علم اجتماع التربية بدراسة النظم التربوية، والعملية التربوية، والأنشطة التربوية، والتنظيم التربوي، وبعض المشكلات التربوية ذات الجذور الاجتماعية، أو التي نتجت عن عوامل اجتماعية (السيد ،١٩٩٨م، ص١٨) . فعلم اجتماع التربية هو العلم الذي يصف ويحلل ويشرح النظم ، والمؤسسات، والجماعات التربوية، وتفاعل الأفراد مع هذه الجماعات، في إطار البناء الكلي للمجتمع (عوض ،١٩٨٧م، ص ٤٧) ، أو هو العلم الذي يطبق مبادئ علم الاجتماع على التربية، حيث إن التربية تمارس تأثيراتها لا في المدرسة ولكن من خلال مؤسسات اجتماعية كثيرة، مثل الأسرة، والبيئة المحلية، والمجتمع وما يوجد فيها من وسائط ثقافية أخرى . لذلك يتعامل علم الاجتماع مع التربية من خلال العملية التربوية التي تعد مظهراً من مظاهر التفاعل الاجتماعية، والمدرسة

كجماعة اجتماعية، تتأثر بالمؤسسات أو الأنظمة الاجتماعية الأخرى، حتى تؤدي التربية بمؤسساتها وظائفها في المجتمع (ثابت، ١٩٩٣م، ص١٨).

أو بمعنى آخر يدرس التربية كنظام اجتماعي مماثل للنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، باعتبار أن المجتمع قد أوكل للنظام التربوي جزء من مهمات التنشئة الاجتماعية، بعد أن يحدد ما يريد أن يكون عليه مخرج النظام التربوي من صفات وخصائص يحملها . خاصة إذا ما علمنا أن للتربية وظائفها الرئيسة لعل من أهمها استمرارية الثقافة، وتشجيع التغير والإفادة منه، والضبط الاجتماعي للأفراد، والتنشئة الاجتماعية، وإعداد الكفاءات وتنمية المجتمع . ، فإن أهداف التربية كعملية اجتماعية يجب أن تعكس الأهداف التي يسعى لتحقيقها أفراد المجتمع، وإذا كان كل مجتمع يتأثر بظروف الزمان الذي يمر به، والمكان الذي يحيط به، فإن التربية في وظيفتها وأهدافها لا تستطيع أن تستقل عن ذلك الزمان والمكان.

وفي مجال القيم الاجتماعية لاشك أن غرس القيم لدى الناشئة أحد الأهداف الرئيسة التي تعني بها التربية، إذ أن القيم بالنسبة للمجتمع أحد أعمدة البناء الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ؛ لذلك نجد أن علم الاجتماع قد بدأ منذ وقت مبكر بالاهتمام بالقيم من خلال دراسات تشارلز وكولي، الذي عد القيم تعبيراً عن التنظيم الاجتماعي . فحينما نجد نسقاً من القيم ، فإن هناك دائماً نظاماً اجتماعياً تتناسب بطريقة ما مع نسق القيم (بيومي، ١٩٩١م) . كما اهتم رواد علم الاجتماع بدراسة القيم وبخاصة دور كايم، وبخاصة في دراسته حول الانتحار، وماكس فيبر الذي اعتبر القيم جوهر الدراسة لعلم الاجتماع وعامل رئيس للتغير التاريخي والثقافي في المجتمع، وتالكوت بارسونز الذي يعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية مصدرها البناء الثقافي للمجتمع ، وأنها أحد معايير الانتقاء بين البدائل في المواقف الاجتماعية المتعددة التي يمارس من خلالها الفعل الاجتماعي (دياب، ١٩٨٠م).

وتعد التربية من أساليب الضبط الاجتماعي، سواء أكانت عن طريق الأسرة، أو المؤسسات التربوية والنظامية، فالأسرة مهمتها التنشئة الاجتماعية، وتعليم القيم والسلوكيات ووضع الجزاءات حولها . كما أن المدرسة كمؤسسة تربوية تهتم ببث وتنمية هذه القيم، والسلوكيات وضبطها، وتوجيهها نحو احترام السلطة (عوض،١٩٨٧م، ص٤٩) . ولا شك أن للضوابط الاجتماعية أهميتها نتيجة لمدى تأثيرها منذ طفولة الفرد؛ لأنها تصبح عندئذ جزء لا يتجزأ في بناء الشخصية . كما تصبح أداة يستخدمها الفرد في تكيفه . ومن المسلم به كما يرى عوض (١٩٨٧م) أن ضبط السلوك الاجتماعي للنشء يعد أمراً ضرورياً لبقاء المجتمع في مجتمع منظم، يستلزم معياراً للسلوك، ولو أتيح لكل فرد أن يفعل ما يريد لكانت النهاية هي الفوضى، ولذلك ينبغي أن يتعلم الجيل الصاعد الإيمان بالقيم والمعايير الاجتماعية وتتجسد في سلوكهم، التي يغرسها ويرغبها المجتمع.

وتعد المناهج الدراسية إحدى مكونات العملية التربوية والتعليمية التي يعتمد عليها بعد توفيق الله عز وجل في تخريج وتأهيل هؤلاء الأفراد الذين سيقودون مسيرة التقدم والنماء ؛ حيث يرى البركات (١٩٧٩م) أن المنهج من المكونات الرئيسة لتقدم المجتمع ، لذلك يرى أن تواكب تلك المناهج والمقررات المدرسية روح العصر وتطوراته، وإكسابها للطلاب الكثير من المهارات التي يستطيع من خلالها التكيف مع الأوضاع المستجدة في حياة المجتمعات، وتمتاز بالمرونة اللازمة لتكون قادرة على مسايرة التحديث والتطوير، خصوصاً وأنها هي انعكاس لحياة المجتمع وثوابته، وتحليل متغيراته. كما طالب هنيدي وعليا (١٩٩٥م) بأن يراعي المنهج المدرسي التغيرات الاجتماعية في المجتمع، ومشكلاته وظروفه، وتحليل المراحل الجديدة التي يعيشها المجتمع، حتى لا يخرج الطلاب وهم غير مدركين لواقعهم ومستجداته . وأيده في ذلك عقل (٢٠٠٢م) الذي يرى أن دراسة القيم تساعد واضعي المقررات والكتب الدراسية في تضمينها القيم المرغوبة ، الواجب تعلمها لمواجهة

متطلبات العصر ، لذلك نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (١٩٩٦م) على أن تحقق المقررات المدرسية ما يلي:

- تربية المواطن المؤمن ، ليكون لبنة صالحة في بناء أمته، ويشعر بمسئوليته لخدمة بلاده، والدفاع عنها.
- تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية والخبرات المختلفة التي تجعل منه عضواً عاملاً في المجتمع.
- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإعدادهم للإسهام في حلها.

فما دور المقررات الدراسية في الحفاظ على القيم الاجتماعية في ظل تلك التغيرات الاجتماعية ؟ خصوصاً وأن هناك ثوابت معينة يسعى كل مجتمع، ومنها المجتمع السعودي، للحفاظ عليها واستمرارية نقلها ؟ وحيث إن هذه الدراسة تهتم بمقرر علم الاجتماع، فهل لعلم الاجتماع كمنهج دراسي يدرسه طلاب المرحلة الثانوية في الحفاظ على بعض القيم الاجتماعية ؟ وما تلك القيم ؟ أم أن هناك مقررات أخرى أخذت منه هذا الدور ؟.

أهمية الدراسة

الأهمية المعرفية:

تأتي هذه الدراسة التي تدخل ضمن فرع علم اجتماع التربية، الذي يعد من أحدث فروع علم الاجتماع، وأقلها اهتماماً في مجال الدراسات والبحوث في المجتمع السعودي، على الرغم مما للتربية كمجال مؤسسي، أو للنظام التربوي كأحد الأنظمة الاجتماعية الرئيسة في علم الاجتماع من أهمية كبرى في الحفاظ على الهوية الوطنية لأبناء المجتمع السعودي، وعلى التراث الثقافي والاجتماعي، وإيجاد المواطن الصالح المغروس انتماءً وولاءً لمجتمعه وأمته . وهذا ما أكدته عدد من

الدراسات التطبيقية المتخصصة في علم الاجتماع التربوي في المجتمع السعودي – رغم قلتها – ومن تلك الدراسات : دراسة الجوير (١٩٨٨م)، والحامد (١٩٩٥م)، والصالح (١٩٩٦م)، والثبيتي (١٩٩٥م)، والثبيتي (٢٠٠٢م)، مما يجعل النسق التربوي من أهم الأنساق الرئيسة التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية لأي مجتمع، ومن الضروري دراسة قضاياه وتداعياته على أفراد المجتمع.

كما أن مقرر علم الاجتماع المدرسي لم يحظ بالاهتمام كغيره من المقررات الدراسية في التعليم العام، ونلحظ ذلك من خلال عدم وجود وحدة في إدارة المقررات الدراسية في الإدارة العامة للمناهج، أو وحدة في الإدارة العامة للإشراف التربوي بوزارة التربية والتعليم تحت مسمى وحدة مقررات علم الاجتماع، رغم أن تاريخ دخول مقررات علم الاجتماع في التعليم الثانوي كانت قبل أكثر من أربعين سنة ، وكان تخصص القائمين على وحدة العلوم الاجتماعية من جغرافيا وتاريخ ولا زالوا يقومون بتولي مسؤولية المنهج والإشراف التربوي العام لمقررات علم الاجتماع، وكلنا يعلم الفرق بين هذه العلوم وعلم الاجتماع، رغم اتفاق الباحث على تصنيفها جميعها ضمن مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، ولكن لكل منها مجاله العلمي الذي يختلف عن الآخر، وإن كانت العلاقة بينها أيضاً يدركها كل متخصص في تلك العلوم ، إضافة إلى أن هناك مقررات لم يمض عليه فترة طويلة كمنهج المكتبة والبحث، ومنهج التربية الوطنية، اللتان تعدان مقررات حديثة لاتقارن بدخول علم الاجتماع مجال التعليم الثانوي، ولديها وحدة في إدارة المقررات الدراسية تشرف على تطوير هذين المنهجين. إضافة إلى ندرة الدراسات التي أجريت على مقررات علم الاجتماع المقررة في مراحل التعليم العام في المجتمع السعودي؛ حيث لم يطلع الباحث إلا على دراستين تم تطبيقها على مقررات علم الاجتماع في التعليم الثانوي، وهي دراسة الناهض (٢٠٠٠م) التي تناولت مدى تحقيق محتوى مقررات علم الاجتماع لأهدافه التعليمية، ضمن دراسة شاملة لمقرر علم الاجتماع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودراسة العجمي (٢٠٠١م) عن توحيد

محتوى مقررات المواد الاجتماعية في التعليم العام بدول مجلس التعاون الخليجي، وكان من ضمن تلك المقررات منهج علم الاجتماع ، بينما حظيت مقررات العلوم الشرعية واللغة العربية والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بعدد من الدراسات في مجال القيم الاجتماعية.

كما تنطلق الأهمية المعرفية من أهمية موضوع القيم بحد ذاته، والذي يعني البحث في العمق الثقافي للمجتمع، إذ أن دراسة موضوع القيم تساعد على معرفة طبيعة الجيل الجديد وملامحهم الاجتماعية الذي هو من مهام التربية بفروعها المختلفة، وكما أشرنا سابقاً أن موضوع القيم الاجتماعية ومؤسسات الحفاظ عليها وتوارثها يعد أحد الموضوعات الرئيسة في علم الاجتماع، وأفاد منه مختلف الفروع، وتم استنباطه من النظريات الكبرى في علم الاجتماع كالنظرية الوظيفية، والنظرية التفاعلية الرمزية . ومن هنا تبرز الأهمية المعرفية لمثل دراستنا ، وبالتالي فإن مثل هذه الدراسة تسعى لسد فراغ مهم في بحوث القيم في المجتمع السعودي.

الأهمية التطبيقية:

تبرز أهمية الدراسة التطبيقية في سعيها لتقديم دراسة تمكن الإدارة العامة للمقررات في التطوير التربوي في وزارة التربية والتعليم الإفادة منها في تطوير مقررات علم الاجتماع في ضوء ما أسفرت عنه من نتائج . وفي مجال القيم الاجتماعية لمفردات تلك المقررات على وجه التحديد ، خاصة إذا ما علمنا أنه لا توجد حتى وقت إعداد هذه الدراسة وثيقة لمقررات علم الاجتماع تحدد أهدافه العامة والخاصة، ووسائله التعليمية، والأنشطة المصاحبة لمختلف وحدات المنهج أو مفرداته، بالرغم من وجود ثلاثة مقررات تدرس لأهم مراحل التعليم العام وهي المرحلة الثانوية، وكذلك وجود وثيقة لجميع المقررات الدراسية في مختلف المراحل الدراسية للتعليم العام.

تحديد موضوع الدراسة :

لما كان موضوع القيم الاجتماعية على هذه الدرجة من الأهمية، التي جعلها أحد علماء الاجتماع هي الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع ككل، فكان لابد من توضيح مفهومها، ومكوناتها، ووظائفها وأبرز التصنيفات التي ظهرت لها، والدراسات السابقة التي تناولتها، وتطبيق ذلك على مقررات علم الاجتماع . وعليه تحدد موضوع الدراسة بأنه دراسة القيم الاجتماعية في مقررات علم الاجتماع التي تدرس في المرحلة الثانوية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية؛ حيث تم التعرف على أبرز القيم الاجتماعية التي تضمنتها مقررات علم الاجتماع الثلاث التي تدرس وقت إعداد الدراسة، وهي : منهج علم الاجتماع للفصل الثاني ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية، ومنهج علم الاجتماع للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية، ومنهج علم الاجتماع للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الشرعية والعربية ، ووضع خريطة لتلك القيم، وتحديد مدى مناسبتها للتغيرات الاجتماعية.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى:

١ – التعرف على القيم الاجتماعية التي تضمنتها مقررات علم الاجتماع في التعليم الثانوي .

٢ - التعرف على القيم الاجتماعية التي يرى معلمو مقررات علم الاجتماع إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية.

٣- التعرف على مدى وجود علاقة بين متغيرات المعلمين (العمر، سنوات الخبرة، التخصص) ومتغير القيم التي يرون إضافتها.

حدود الدراسة : تتضمن حدود الدراسة موضوع القيم الاجتماعية فقط كما وردت في مقررات علم الاجتماع التي تدرس في المرحلة الثانوية للبنين بالمملكة العربية السعودية، وتمت طباعتها من قبل وزارة التربية والتعليم ، خلال العام الدراسي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

المجال البشري : المعلمون الذكور الذين يقومون بتدريس مقررات علم الاجتماع في المدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم.

المجال المكاني : المدارس الثانوية للبنين بمدينة الرياض.

المجال الزماني : طبقت الدراسة في المدة من ٢٠٠٧/١٢/٢٥ وحتى ٢٠٠٨/٢/٢٩.

مفاهيم الدراسة إجرائياً :

آراء: يقصد بالآراء في هذه الدراسة موقف معلمي مقررات علم الاجتماع نحو مجموعة القيم التي سوف يسأل عنها ، ومدى توافرها من عدمه في تلك المقررات.

مقررات علم الاجتماع : يقصد بها مقررات علم الاجتماع التي تدرس في المرحلة الثانوية في مدارس التعليم العام بوزارة التربية والتعليم للبنين حتى عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م وهي :

- مقرر علم الاجتماع للفصل الثاني ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية .
- مقرر علم الاجتماع للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية .
- مقرر علم الاجتماع للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الشرعية والعربية .

- **معلم مقررات علم الاجتماع**: هو من يقوم بتدريس مقررات علم الاجتماع ، ويحمل الدرجة الجامعية في المدارس الثانوية للبنين التابعة لوزارة التربية والتعليم بمدينة الرياض.

القيم الاجتماعية : هي تلك الأحكام التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف لتنظم علاقة الفرد المسلم بغيره من أفراد المجتمع ونظمه ومؤسساته، وتجعله فرداً ممثلاً لما يجب أن يكون عليه مجتمعه، التي تضمنتها مقررات علم الاجتماع في مرحلة التعليم الثانوي في المدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم بمدينة الرياض .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: تعليم علم الاجتماع في المجتمع السعودي في التعليم العام :

بدأ التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٣٤٥هـ بإنشاء المعهد العلمي السعودي الذي يعد أول مؤسسة تعليمية على مستوى المرحلة المتوسطة والثانوية ، كما تعد مدارس تحضير البعثات بمكة المكرمة المفتتحة عام ١٣٥٦هـ أول مدرسة ثانوية حديثة . وقد فصلت المرحلة الثانوية عن المرحلة المتوسطة عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٧م، وحصلت طوال تلك الفترات تطورات عدة على المناهج الدراسية والخطط الدراسية . ولازال التطور مستمراً حتى يومنا هذا . فمن خلال الاطلاع على تطور الخطط الدراسية لمرحلة التعليم الثانوي التي جمعها السلوم (١٩٩١م) في كتابه عن التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ، نجد أن مقرر علم الاجتماع ارتبط بالتعليم الثانوي فقط، حيث لم نجده ضمن مقررات معاهد إعداد المعلمين التي أنشئت منذ عام ١٣٤٥هـ وحتى بعد إلغاءها وتحويلها جميعها إلى كليات متوسطة عام ١٩٩٢م/١٤٢١هـ ؛ حيث نجد أن منهج علم الاجتماع قد دخل مجال التعليم العام في الخطة الدراسية لعام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م تحت مسمى (مقرر مبادئ علم الاجتماع) للفصل الثاني والثالث ثانوي في الفرع الأدبي ، بواقع حصتين في الأسبوع لكل منها . وفي الخطة الدراسية لعام ١٩٦٢م تم تعديل المسمى إلى مقرر (علم الاجتماع)، وبنفس عدد الحصص ولنفس الفصول الأدبية .

واستمر على نفس الوضع في الخطة الدراسية لعام ١٩٦٧م . وفي الخطة الدراسية لعام ١٩٧٠م عاد المسمى إلى المسمى القديم ، وهو مسمى مقرر (مبادئ علم الاجتماع) وبنفس الحصص ولنفس الفصول . وفي الخطة الدراسية لعام ١٣٩٤هـ عدل مسمى المقرر إلى مسمى (علم الاجتماع) وأصبح حصتين فقط في الأسبوع، في الفصل الثالث ثانوي الأدبي . وفي عام ١٩٨٥م عندما أحدث التعليم المطور القائم على نظام الساعات، وضعت ثلاث مقررات لعلم الاجتماع يدرس مقرران في قسم العلوم الإدارية والإنسانية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية والأدبية . لكل مقرر ساعتان في الأسبوع . وفي عام ١٩٩٢م عندما ألغي نظام الساعات الذي يعتمد عليه التعليم المطور، وتعديل بعض التخصصات ودمج بعضها مع بعض، عدلت مقررات علم الاجتماع لتصبح مقررين في تخصص العلوم الإدارية والاجتماعية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية والعربية، ومستمر الوضع حتى الآن . أما في التعليم الثانوي الشامل الذي بدأ في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، وانتهى عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م بعد دمجه في نظام التعليم المطور؛ فكان هناك مقرران لعلم الاجتماع في تخصص شعبة العلوم الاجتماعية، بمعدل ساعتان لكل مقرر، يدرسها الطالب في السنة الثانية والسنة الثالثة (انظر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٨م).

بينما كان هناك مقرر بمسمى (علم الاجتماع) بمعدل ساعتين للصف الأول في الخطط الدراسية لمعاهد المعلمات التي كانت تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات قبل دمجها مع وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٣م، وألغي المقرر عند تحويل تلك المعاهد إلى كليات متوسطة . كما تضمنت الخطط الدراسية للمعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية الذي أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٦١م، بالتعاون مع الأمم المتحدة. مقررات في علم الاجتماع تمثل النسبة الأعلى لبرنامج المعهد، باعتباره هو المؤسسة التعليمية الأولى في المملكة العربية السعودية لتعليم

وتخريج الباحثين والأخصائيين الاجتماعيين . وفي الخطط الدراسية للتعليم الثانوي في بعض الجهات نجد أن الخطط الدراسية للمعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمعاهد التابعة للجامعة الإسلامية، أو معاهد وزارة الداخلية، أو وزارة الدفاع والطيران، أو معاهد الهيئة الملكية للجبيل وينبع، لم تتضمن أي مقرر لعلم الاجتماع، منذ بدايتها وحتى الآن . وكذلك الحال في معاهد التربية الفنية بالمدارس الابتدائية، ومعاهد التربية الرياضية لمدرسي المرحلة الابتدائية، ومعاهد التعليم الخاص، ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، أو التعليم الثانوي المتخصص كالتعليم الزراعي أو التجاري، أو الصحي (انظر: الغريب، ٢٠٠٦م- السلوم، ١٩٩١م).

وتشرف الأسرة الوطنية لتطوير تدريس المواد الاجتماعية التي أنشئت عام (١٣٩٨هـ) على تطوير مواد علم الاجتماع ضمن مواد الدراسات الاجتماعية لمختلف المراحل التعليمية.

وتتكون وحدات مقررات علم الاجتماع المقررة حالياً من عدد من الوحدات وفق جدول (١)، وفي جدول (٢) وجدول (٣)، وجدول (٤) تفصيل بالمفردات لكل مقرر . ونلاحظ من خلال تلك الجداول أن محتوى منهج الثالث ثانوي بقسم العلوم الشرعية والعربية جاء جامعاً لمحتوى المنهجين السابقين لقسم العلوم الإدارية والاجتماعية.

جدول رقم (١)

وحدات مقررات علم الاجتماع

م	منهج علم الاجتماع للفصل الثاني ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية	منهج علم الاجتماع للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية	منهج علم الاجتماع للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الشرعية والعربية
١	التعريف بعلم الاجتماع	النظم الاجتماعية	دراسة علم الاجتماع
٢	دراسة المجتمعات	التنظيم والعمل	النظم الاجتماعية والتنظيم
٣	المجتمع البشري	التغير الاجتماعي	العمليات الاجتماعية
٤	التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي		التغير الاجتماعي وأبعاده
٥	المشكلات الاجتماعية		
٦	الإنسان والبيئة		

جدول رقم (٢)

محتوى مقرر منهج علم الاجتماع

للفصل الثاني ثانوي بقسم العلوم الإدارية والاجتماعية

م	الوحدة	المفردات
١	التعريف بعلم الاجتماع	مفهوم علم الاجتماع . نشأة علم الاجتماع . موضوع علم الاجتماع ومجالاته . أغراض علم الاجتماع .
٢	دراسة المجتمعات	المعرفة ومصادرها. التصور الإسلامي في دراسة المجتمع. منهجية دراسة المجتمعات. خطوات المنهج العلمى.
٣	المجتمع البشري	مفهوم المجتمع. نماذج المجتمعات . المجتمع الإسلامى .
٤	التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي	التنشئة الاجتماعية : مفهوم التنشئة الاجتماعية . مفهوم الضبط الاجتماعي : مفهوم الضبط الاجتماعي . مؤسسات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي . الدين والتنشئة والضبط الاجتماعى .
٥	المشكلات الاجتماعية	مفهوم المشكلة الاجتماعية . أسباب المشكلات الاجتماعية . نماذج من المشكلات الاجتماعية .
٦	الإنسان والبيئة	مفهوم البيئة . المشكلات البيئية . دور المواطن في حماية البيئة .

جدول رقم (٣)

محتوى مقرر منهج علم الاجتماع

للفصل الثالث ثانوي تخصص العلوم الإدارية والاجتماعية

م	الوحدة	المفردات
١	النظم الاجتماعية	مدخل لدراسة النظم الاجتماعية. النظام الأسري. النظام التربوي. النظام السياسي. النظام الاقتصادي.
٢	التنظيم والعمل	التنظيم : مفهوم التنظيم . أنواع التنظيم . علاقة المؤسسات التنظيمية بالمجتمع . التنظيم في الإسلام . العمل : مفهوم العمل . أنماط العمل . العمل والمجتمع . العمل في الإسلام .
٣	التغير الاجتماعي	مفهوم التغير الاجتماعي وعوامله : مفهوم التغير الاجتماعي . عوامل التغير الاجتماعي . التخطيط الاجتماعي : مفهوم التخطيط الاجتماعي . مبادئ التخطيط الاجتماعي . السنن الاجتماعية : مفهوم السنن الاجتماعية .

م	الوحدة	المفردات
		نماذج من السنن الاجتماعية . التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية : مفهوم التغير الاجتماعي مراحل التغير الاجتماعي . العوامل التي أسهمت في إحداث التغير الاجتماعي مظاهر التغير الاجتماعي .

جدول رقم (٤)

محتوى منهج علم الاجتماع

للفصل الثالث ثانوي بقسم العلوم الشرعية والعربية

م	الوحدة	المفردات
١	دراسة علم الاجتماع	التعريف بعلم الاجتماع : مفهوم علم الاجتماع . نشأة علم الاجتماع . موضوع علم الاجتماع ومجالاته . أغراض علم الاجتماع . دراسة المجتمعات : المعرفة ومصادرها . التصور الإسلامي في دراسة المجتمع . منهجية دراسة المجتمعات . خطوات المنهج العلمي .
٢	النظم الاجتماعية والتنظيم	مدخل لدراسة النظم الاجتماعية : مفهوم النظم الاجتماعية . النظم الأساسية في المجتمع . خصائص النظم الاجتماعية في الإسلام .

م	الوحدة	المفردات
		التنظيم : مفهوم التنظيم . أنواع التنظيم . علاقة المؤسسات التنظيمية بالمجتمع . التنظيم في الإسلام .
٣	العمليات الاجتماعية	التنشئة الاجتماعية : مفهوم التنشئة الاجتماعية . مؤسسات التنشئة الاجتماعية . الضبط الاجتماعي : مفهوم الضبط الاجتماعي . وسائل الضبط الاجتماعي . التصور الإسلامي للضبط الاجتماعي .
٤	التغير الاجتماعي وأبعاده	مفهوم التغير الاجتماعي وعوامله : مفهوم التغير الاجتماعي . عوامل التغير الاجتماعي . التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية : مراحل التغير الاجتماعي . العوامل التي أسهمت في إحداث التغير الاجتماعي. مظاهر التغير الاجتماعي . المشكلات الاجتماعية : مفهوم المشكلة الاجتماعية . أسباب المشكلات الاجتماعية . نماذج من المشكلات الاجتماعية .

ثانياً: القيم الاجتماعية وتصنيفاتها:

مفهوم القيم من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من الباحثين في مجالات وتخصصات عديدة مثل : الفلسفة، والتربية، وعلم النفس، والاقتصاد وغيرها من المجالات، إلا أنه لم يحظ مفهوم القيم الاجتماعية بالتحليل والتحديد، مثلما حظي به في علم الاجتماع عن غيره من العلوم الأخرى . على الرغم أن مفهوم القيم الاجتماعية ظل ولفترة طويلة بعيداً عن اهتمام الباحثين، فلم يلق هذا المصطلح من الباحثين في العلوم الاجتماعية اهتماماً إلا في السنوات الأخيرة "منذ ظهور دراسة وليم توماس وفلوريان زنانيتسكي – الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا" أصبح علماء الاجتماع يستخدمون المصطلح استخداماً متزايداً (التابعي، ١٩٩٣م، ص ٣٣). وقد عرفها دور كايم Emile Durkheim (١٩٦٥م) بأنها مجموعة من الأفكار والمبادئ الجمعية وهي الأسس الوجودية التي يستند إليها المجتمع في تحقيق وجوده وتطوره، وتمثل القيم روح المجتمع التي هي ضرورية لوجوده تماماً كضرورة روح الكائن العضوي لجسده (Emile Durkheim,1965, p470).

وعلى الرغم من تعدد مفهوم القيم والاختلاف في طريقة عرضها، إلا أنه هناك خصائص مشتركة بين هذه التعريفات لخصها شوارتزوبلسكي (١٩٨٧)، في أنها: عبارة عن مفاهيم وتصورات للمرغوب، تتعلق بضرب من ضروب السلوك، أو غاية من الغايات، وتسمو أو تعلو على المواقف النوعية، ويمكن ترتيب أهميتها حسب أهميتها النسبية (Schwarts, Bilsky, 1987). كما عرف خليفة (٢٠٠٥م) القيم بأنها: عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بدرجات معينة من التفضيل، أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، وذلك في ضوء تقويمه لهذه الموضوعات. وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد ومعارفه وخبراته، وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف (خليفة، ٢٠٠٤م، ص ٥٤).

وفي قاموس علم الاجتماع تعرف القيم الاجتماعية بأنها: مواضيع تتعلق بها النفس، وتشعر بالحاجة إليها، أو باستحسانها، أو بضرورتها . وقد تكون هذه المواضيع حية أو غير حية، مصنوعة أو غير مصنوعة ، والمهم أنه يوجد اتفاق عام على أهميتها في المجتمع . ويعرفها بدوي (١٩٨٧م) بأنها : الصفات التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة، وتتخذ صفة العمومية بالنسبة لجميع الأفراد كما تصبح من موجهات السلوك ، أو تعتبر أهدافاً له . أو أنها: الأشياء المادية أو الاقتصادية أو المعنوية التي تكون ذات قيمة معينة عند جماعة من الناس مجتمعين أو موزعين . وتثبت القيم الاجتماعية عادة عن طريق الرأي الجمعي لهذه الجماعة، أي أن هذه القيم لا يمكن أن تفرض من الخارج على الجماعة فرضاً ؛ ولكنها تتولد من الظروف المعاشة التي تحياها وتكون مقبولة ومعترف بها عندها. وقد عرف فردنك Fradenki ١٩٨٠م القيم بأنها : عبارة عن أفكار تدور حول ما علمناه في الماضي، وما نعمله الآن، وما نحاول عمله في المستقبل (Fradenki,1980 : 65) . كما تعرف بأنها معايير ومبادئ تستخدم للحكم على قيمة الأشياء (سعادة، ١٩٨٣م، ص ٦٤) . كما عرف بركات (١٩٨٣م) القيم بأنها: مجموعة من المعايير التي تنبثق عن جماعة بحيث تعمل على توجيهها ويكون لها من القوة والتأثير ما يتناسب مع صفات الضرورة والإلزام والعمومية (بركات، ١٩٨٣م، ص ٤٠).

ويعرفها زهران (١٩٨٤م) بأنها: اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس فهو يحبهم ويميل إلى مساعدتهم ويجد في ذلك إشباعاً له، ويتميز الأشخاص الذين تسود عندهم هذه القيمة بالعطف والحنان وخدمة الغير من الناس". في حين يعرفها أبو العينين (١٩٨٨م) بأنها : تلك القيم التي تساعد الإنسان على وعي وإدراك وضبط وجوده الاجتماعي، بحيث يكون أكثر فاعلية، وهي تضبط حاجة الإنسان للارتباط بغيره من أفراد ليستطيع أداء دوره الاجتماعي بحيوية وفاعلية.

ويمر اكتساب الفرد لقيمه الاجتماعية بمراحل مختلفة، كما أنه يتشربها بمشاركة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لذا فإن الوقوف على الصيغة الأساسية التي يكتسب في ظلها الأفراد أنساق قيمهم – ومهاراتهم – مازال أمراً يتعامل معه الباحثون من منظور التعقيد وبالتالي العمومية الشديدة، التي يعجز المرء من خلالها عن الوقوف على ديناميات عملية الاكتساب لدى الأفراد والجماعات المختلفة" (خليفة، ١٩٩٢م، ص ٥٣) . وقد يكتسب الفرد المهارة مصادفة عبر مراحل نموه المختلفة، ويحدث ذلك عادة بفعل تأثير علاقات الفرد مع الوالدين والأقارب والأقران. ومع التقدم في العمر يزداد معدل الاكتساب للمهارة من خلال التفاعل مع الكبار من مدرسين وزملاء. ومن تلك المهارات التي عادة ما تكتسب بشكل تلقائي أو بفعل تأثير العائد المترتب على إتيانها: مشاركة الآخرين والامتثال لتوجيهاتهم . والتعبير عن المشاعر للقرين . وضبط المرء لانفعالاته، والتحكم بنزعاته . وكلها تمثل مهارات اجتماعية مهمة للصغار والكبار على حدٍ سواء . على أن البعض قد يخفق في اكتساب مثل هذه المهارات وغيرها مما يتطلبه الموقف الاجتماعي . ولذا كانت الحاجة ماسة إلى تدريب الأفراد – صغاراً أو كباراً – على العديد من المهارات بما يمكنهم من الاستجابة الفاعلة لمطالب بيئاتهم . ومن ثم حسن التكيف مع أوساطهم.

ومع تطور الفرد وانتقاله من مرحلة الطفولة المبكرة إلى المراحل اللاحقة تتطور قيمه ويزداد عددها، الأمر الذي يقتضي إعادة ترتيب تلك القيم في المنظومة القيمية، حسب أهميتها بالنسبة له، لذلك ترتب القيم ترتيباً هرمياً، بحيث تكون القيم الأقرب إلى قمة الهرم أكثر تأثيراً على سلوك الفرد وطريقته في الحياة، ولما كانت القيم نتاجاً اجتماعياً يتم تعلمها من البيئة، بات من المتوقع أن يختلف ترتيب القيم داخل المنظومة من فرد لآخر ومن مرحلة عمرية إلى أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى أن المنظومة القيمية تأخذ بالثبات النسبي في نهاية مرحلة المراهقة (التل، ٢٠٠٣م، ص ١٦).

ثالثاً: الدراسات السابقة:

من أجل التعرف على علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة، والإفادة منها في تحديد القيم الاجتماعية التي تسعى مقررات علم الاجتماع لتنميتها لدى الطلاب في المرحلة الثانوية، تم مراجعة العديد من الدراسات السابقة التي تناولت القيم الاجتماعية في المقررات الدراسية . وحقيقة الأمر هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع القيم الاجتماعية في كثير من المقررات الدراسية ولمختلف المراحل التعليمية، وحتى لا نتوسع في العرض حرصنا على التركيز على بعض الدراسات التي تناولت مقررات الدراسات الاجتماعية وفي المراحل العليا.

١ ـ الدراسات التي تناولت القيم الاجتماعية في المقررات الدراسية من غير المقررات الاجتماعية:

توصلت دراسة السويدي (١٩٨٩م) بعد تحليل محتوى مادة التربية الإسلامية لدى تلميذات المرحلة الإعدادية بدولة قطر إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

أ - وصل عدد القيم المتضمنة في كتب التربية الإسلامية إلى ألف ومائتين وعشر قيم دينية؛ منها تسعمائة وثلاثون قيمة وردت بشكل صريح، ومائتان وثمانون قيمة وردت بشكل ضمني.

ب- القيم الدينية التي تضمنتها كتب التربية الدينية الإسلامية ثماني عشرة قيمة رئيسة هي (العقيدة، وحسن الخلق، والعبادة، والرحمة، والعلم، وحب العطاء، وعلو الهمة، والصبر، والطاعة، والعدل، والأمانة، والنظافة، والشجاعة، والتعاون، والتواضع، وآداب السلوك، ومحبة الآخرين، والاحتشام).

جـ- اختلاف الترتيب القيمي الوارد في كتب التربية الإسلامية باختلاف الصفوف الدراسية.

د - القيم الدينية لم ترد بشكل مطرد في كتب التربية الإسلامية.

هـ- اقتصر التقويم في معظم الدروس على أسئلة شفهية تقدم في نهاية الدروس من قبل المعلمات، كما أن معظم الدروس اعتمدت على قياس جانب الحفظ لدى التلميذات، كما انصب اهتمام المعلمات على الاختبارات التحريرية الدورية.

و - تأثرت التلميذات بالقيم المتضمنة بكتب التربية الإسلامية للمرحلة الإعدادية بدولة قطر.

ز - اهتمام كتب التربية الإسلامية ينصب على المعرفة الدينية، ولا زالت هذه الكتب تقدم القيم على أنها معلومات ومعارف تستظهرها التلميذات، كما أنها لم تسهم في إبراز المواقف القيمية أو السلوك المرغوب.

واستهدفت دراسة خميس (١٩٨٩م) التعرف على مدى فاعلية أنشطة توضيح القيم في تنمية بعض القيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتضمنة في وحدة الإيمان والقيم لدى تلاميذ الصف الثاني الثانوي، من خلال تحليل هذه الوحدة من كتاب التربية الوطنية للصف الثاني الثانوي، وقد أسفرت عملية التحليل عن توافر القيم التالية : التعاون – احترام حقوق الآخرين – احترام الملكية الخاصة– احترام العمل – الانتماء – المحافظة على العمران.

كما توصلت دراسة علي (١٩٩٥م) بعد تحليل المحتوى للكشف عن القيم المتضمنة في كتب اللغة العربية للصفوف الخامس والسادس والسابع الأساسية في الأردن، إلى أن القيم المتضمنة في كتب اللغة العربية تبلغ (٨٦) قيمة موزعة على تسعة مجالات، وأن القيم التي حصلت على تكرارات عالية هي: تبليغ العلم ونشره – طلب العلم – تقدير العلم والعلماء – تقدير التجربة والمعرفة الحسية – أدب

المعاملة – التكافل الاجتماعي – حب الوطن – الإيمان بالله – الجهاد . كما تشير الدراسة إلى أن عدداً كبيراً من القيم قد حصلت على تكرارات قليلة، ومعظم هذه القيم تعد من القيم السلوكية.

وتوصلت دراسة جبر (١٩٩٥م) بعد تحليل المحتوى لكتب التربية الإسلامية للمرحلة العليا في التعليم الأساسي في المجتمع الأردني، إلى أن هناك (٧٩) قيمة إيجابية تكررت (١٣٤٠) مرة ، وأن هناك (٢١) مرضاً اجتماعياً تكرر (٤٥٠) تكراراً ، وقد حقق مجال الأمراض الاجتماعية أعلى نسبة بين المجالات من حيث التوافر، في حين حقق مجال التعامل مع غير المسلمين أدنى نسبة.

أما دراسة البكر (١٩٩٧م) التي طبقت على طلاب المرحلة المتوسطة للقيم الاجتماعية المتضمنة في كتب العلوم الشرعية في المملكة العربية السعودية، والعوامل المساعدة للوصول بالطلاب إلى أعلى حد ممكن لاكتساب القيم من خلال منهج العلوم الشرعية. فقد توصلت إلى أن كتب العلوم الشرعية للصف الأول المتوسط تضمنت (٣٢) قيمة اجتماعية موزعة على خمسة مجالات، وحصلت على (٢٨٠) تكراراً . وأن كتب العلوم الشرعية للصف الثاني المتوسط تضمنت (٢٧) قيمة اجتماعية موزعة على خمسة مجالات، وحصلت على (٢٧٣) تكراراً . وأن كتب العلوم الشرعية للصف الثالث المتوسط تضمنت (٣٤) قيمة اجتماعية موزعة على مجالات التصنيف الخمسة، وحصلت على (٣٠٦) تكراراً . وأن طلاب الصف الثالث المتوسط أكثر تحصيلاً للقيم الاجتماعية من بقية طلاب المرحلة، وذلك في المجالين المعرفي والوجداني . أما دراسة الرميح (٢٠٠٠) التي هدفت إلى تقويم كتب المطالعة المقررة في مدارس البنات في المملكة العربية السعودية في ضوء المتطلبات القيمية الشخصية والاجتماعية . فقد توصلت إلي أن القيم الإسلامية الاجتماعية الواجب توافرها في كتب المطالعة بالمرحلة المتوسطة هي : غض البصر، صلة الرحم، المبادرة لفعل الخير، النصيحة، حسن المعاملة، حسن الجوار، عيادة

المرضى، التعاون، احترام الكبير، العطف على الصغير، اختيار الجليس الصالح، الكلام الطيب، اللباس الشرعي، عدم الإسراف، عدم التناجي، آداب الاستئذان، آداب الطريق، آداب التحية، آداب الضيافة، إفشاء السلام، التنافس الشريف، بر الوالدين، الإخاء والألفة، آداب الجوار.

وتوصلت دراسة العبادي (٢٠٠٤م) حول القيم المتضمنة في كتب القراءة للصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساس في سلطنة عمان، إلى أكثر القيم تكراراً في كتاب القراءة للصف الأول هي : (اللعب، النظافة، الجمال، العيد، الصداقة، الانتماء، العمل) ، بينما جاءت القيم الأكثر تكراراً من غيرها في كتاب القراءة للصف الثاني : (النظافة، الجمال، ممارسة الرياضة والألعاب، اكتساب المعرفة، ممارسة العمل، الاعتزاز بالوطنية) . وفي كتاب القراءة للصف الثالث جاءت القيم الأكثر تكراراً هي : (الاعتزاز بالوطن، اكتساب المعرفة، نعمة الله، تقدير العلماء والعظماء) . وفي كتب القراءة للصف الرابع كانت القيم: (اكتساب المعرفة، ممارسة الرياضة والألعاب، حب العلم، حسن الخلق)، هي القيم الأكثر تكراراً، كما توصلت الدراسة إلى أن القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية قد جاءت في المرتبة الأولى من حيث تكرارها في كتب القراءة، يليها في الترتيب القيم الصحية والترفيهية والجمالية والسياسية.

٢ ـ الدراسات التي تناولت القيم الاجتماعية في مقررات الدراسات الاجتماعية:

من الدراسات التي طبقت على مقررات الدراسات الاجتماعية دراسة أبوالنصر (١٩٨٤م) التي سعت إلى الكشف عن القيم الاجتماعية لدى الطالبات الكويتيات بالمرحلة الثانوية العامة . وقد قسمت الباحثة القيم الاجتماعية إلى القيم في مجال العلم، في مجال الدين، في مجال الأسرة والعلاقات الأسرية، في مجال تعليم الفتاة، في مجال الزواج، في مجال العمل والمهنة بالنسبة للفتاة، في مجال

السياسة، في مجال الصحة، وفي مجال الأخلاق . وقد أسفرت هذه الدراسة على أنه يوجد تنظيم هرمي لمجالات القيم الاجتماعية لدى الفتاة الكويتية طالبة المرحلة الثانوية، وأن القيم في مجال الدين تعلو قمة هذا التنظيم الهرمي لدى جميع مجموعات الطالبات.

كما توصلت دراسة سعادة (١٩٨٧م) حول اتجاهات عينة بلغت (٢٠٥) من المشرفين والمعلمين والإداريين نحو الدراسات الاجتماعية . وكانت أداة القياس تحتوي على أربعة عشر جانباً ١–الأهمية العامة للدراسات الاجتماعية . ٢– المواطنة الصالحة.٣– الأهمية الخاصة للدراسات الاجتماعية . ٤– تنمية القدرات والمهارات . ٥– مناهج الدراسات الاجتماعية . ٦– تدريس المواد الاجتماعية . ٧– التعاون الدولي والعلاقات الإنسانية. ٨– علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية . ٩– الأفكار والمعتقدات الدينية .١٠ – الديمقراطية . ١١– الموضوعية في الدراسات الاجتماعية . ١٢– صعوبة الدراسات الاجتماعية . ١٣–حل المشكلات في الدراسات الاجتماعية . ١٤–المشاركة الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تلك الاتجاهات لدى الجميع بصرف النظر عن الوظيفة كانت إيجابية.

وتوصلت دراسة محمد (١٩٨٨ م) التي سعت للتعرف على القيم الاجتماعية المتضمنة في منهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية بجمهورية اليمن، عن تضمن المنهج لمجموعة من القيم هي:

- القيم السياسية: السلام – الحرية – الديمقراطية – المساواة – الشورى- الطاعة– العدل الاجتماعي.
- القيم الاجتماعية: التعاون – الشجاعة – الكرم – التواصل الاجتماعي–الوفاء – الاتحاد.
- القيم الدينية: الأمانة – الصدق – التسامح –الرحمة – التواضع – الإخاء – حب العلم.
- القيم الاقتصادية: حب الحياة – حب المال.

وهدفت دراسة لطفي (١٩٩١م) إلى تحديد مدى اتساق القيم المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في دولة الإمارات العربية المتحدة والأهداف الوجدانية المحددة في أدلة المعلمين لهذه الكتب . وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى للاستدلال على القيم المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية، وأظهرت نتائج الدراسة أن (٢٤٪) من القيم يتركز حول القيم السياسية، في حين بلغت نسبة القيم الاجتماعية (٥,٢٪)، وهذا يعني أن الكتب لم تهتم اهتماماً كافياً بالقيم الاجتماعية .

وكذلك هدفت دراسة إسماعيل (١٩٩٢م) إلى بناء برنامج مقترح لتنمية بعض القيم الاجتماعية المتضمنة في كتاب التربية الوطنية لدى طلاب المرحلة الثانوية؛ وذلك باستخدام النماذج التعليمية؛ حيث قامت الباحثة بتحليل الكتاب المقرر على الصف الثاني الثانوي من أجل تحديد القيم الاجتماعية التي يتضمنها. وقد تم تطبيق البرنامج على عينة مكونة من صفين من صفوف الصف الثاني، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين: تجريبية، وضابطة، وبعد الانتهاء من تدريس البرنامج المقترح قامت الباحثة بتطبيق أدوات البحث، وقد أسفر التطبيق عن النتائج التالية:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية، والضابطة في مقياس القيم واختبار الشخصية في الاختبار البعدي لصالح المجموعة التجريبية.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس القيم واختبار الشخصية بين الطالبات ذوات الذكاء المرتفع في المجموعة التجريبية لصالح ذوات الذكاء المرتفع.

٣- وجود ارتباط دال بين متوسط قيمة التغير على البنود المختلفة لمقياس القيم ومستوى الذكاء لدى طالبات المجموعة التجريبية.

٤- وجود ارتباط دال بين متوسط قيمة التغير على البنود المختلفة لاختبار الشخصية ومستوى الذكاء لدى طالبات المجموعة التجريبية.

كما استهدفت دراسة مبارك (١٩٩٢م) التعرف على دور مقررات الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في المجتمع المصري في إكساب تلاميذ هذه المقررات لبعض القيم الاجتماعية اللازمة لهم، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل أهداف هذه المقررات ومحتواها مستخدماً أسلوب تحليل المحتوى في ضوء معيار القيم الاجتماعية، معتمداً الجملة وحدة للتحليل . وتوصل الباحث إلى أن القيم الاجتماعية المتضمنة هي: الحرية – التضحية– التعاون – الصدق – الإتقان – السلام – العمل – صيانة البيئة – الولاء للوطن – الادخار – الديمقراطية – الشورى – الاتحاد – الشجاعة – التفكير العلمي – التنمية – التخطيط – الاستقلال – الصالح العام – العلم . كما توصلت الدراسة بعد تحليل محتوى الكتب موضوع الدراسة مستخدماً أسلوب تحليل المحتوى، وتم اختيار الفكرة الجزئية وحدة للتحليل، ودلت نتائج التحليل على أن القيم المعرفية والتعليمية تكررت (٢٤٩) مرة، ونسبة شيوعها (٤٤,٣٪) وهي أعلى نسبة، بينما حصلت القيم الأسرية والعائلية على أقل نسبة إذ بلغت نسبة شيوعها (١,٩٥٪) . وفي نفس المجال توصلت دراسة عبده (١٩٩٥) إلى أن القيم الاجتماعية اللازمة لمقررات التاريخ عبارة عن عشر قيم هي: الوطنية – الاستقلال – العدالة الاجتماعية – الشجاعة – التعاون – الصداقة– الانتماء – الوحدة الوطنية – السلام الاجتماعي- الديمقراطية.

ومن الدراسات التي تناولت المواد الاجتماعية دراسة شارب ووود Sharp and Wood (١٩٩٤م) التي سعت إلى التعرف على الفروق في مجال القيم الأخلاقية

الـواردة في كتـب الدراسـات الاجتماعيـة وكتـب القـراءة في الولايـات المتحـدة الأمريكية . وكان من أبرز نتائجها أن هناك فروقاً واضحة بين الكتب في القيم الأخلاقية من حيث نوعها وتكرارها الصالح كتب الدراسات الاجتماعية . كما توصلت الدراسة إلى أنه قد اشتملت كتب الدراسات الاجتماعية على ما نسبته (٧٥٪) من القيم الأخلاقية، بينما اشتملت كتب القراءة على ما نسبته (٥٠٪) من القيم الأخلاقية، مما يشير إلى ارتفاع مستوى القيم التي تسعى كتب الدراسات الاجتماعية لتأصيلها في نفوس التلاميذ.

كما تناولت بعض الدراسات القيم الاجتماعية في بعض مناهج الدراسات الاجتماعية في بعض المجتمعات، ومن ذلك دراسة النصار (٢٠٠٤م) حول دور بعض المناهج الدراسية في جنوب أفريقيا في تدعيم بعض القيم الاجتماعية لديها، بعد أن شهدت أواخر تسعينيات القرن العشرين إرساء قواعد الديمقراطية غير العنصرية في جنوب أفريقيا. وهدفت إلى إيضاح مدى إسهام المناهج المدرسية في دولة جنوب أفريقيا في مساعدة المتعلم على فهم طبيعة التغير الذي طرأ على المجتمع جراء التحول من عهد التفرقة العنصرية إلى عهد الحرية والديمقراطية . وقد أظهرت نتائج الدراسة تأكيد دستور جمهورية جنوب أفريقيا أهمية معالجة تقسيمات الماضي، وتأسيس مجتمع مبني على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان الأساسية، بوصفها من أهم أسس التحول والتطوير في مناهج التعليم في جنوب أفريقيا. وقد سعت وثيقتا منهج الثقافة والفنون، والعلوم الاجتماعية (اللتان أمكن الرجوع إليهما في هذه الدراسة) إلى تشجيع المتعلمين على بناء المعرفة الشاملة للتنوع والاختلاف التي تتميز به الدولة، ومحاولة فهم هذا التنوع، بما في ذلك فهم الثقافة والدين، والاختلافات العرقية الناتجة عن هذا التنوع. كما أبرزت وثيقة منهج العلوم الاجتماعية الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه دراسة المواد الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا) في خدمة الأهداف والغايات العليا لدولة جنوب أفريقيا، ومنها المساعدة في تعزيز المواطنة والمبادئ الديمقراطية، واكتشاف أسباب

الصراعات السياسية والبيئية في الماضي والحاضر، والعمل على تشجيع السلام، وتجنب العنف، والأسباب المؤدية إليه، والنتائج الخطيرة التي تنتج عن استخدامه في حل الصراعات المختلفة. كما أوضحت الدراسة القيم الاجتماعية المرغوبة في دولة جنوب أفريقيا. وأهم تلك القيم التي كان لها انعكاس ملحوظ في بناء المناهج المدرسية، هي: الحرية، والديمقراطية، وتكافؤ الفرص، واحترام العمل .

وفي دراسة للنجار (٢٠٠٤م) حول تحليل محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية للفصلين الأول والثاني الثانوي في سنغافورة ، أظهرت النتائج أن هدف المقرر تحدد في غرس الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والدولة في نفوس التلاميذ، واستغلال الغرائز المناسبة لتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع . وتضمن محتوى المقرر موضوعات في التاريخ، والجغرافيا إضافة إلى بعض أساسيات في الاقتصاد والاجتماع. وتركزت موضوعات كتاب الفصل الأول على وضع سنغافورة قديما وقبل الحرب العالمية الثانية، وموضوعات كتاب الفصل الثاني على وضع سنغافورة بعد الحرب العالمية الثانية وحاضراً. وتمثلت الاتجاهات السائدة في المقرر في احترام عادات وتقاليد الفئات العرقية المختلفة في المجتمع، واكتساب الحس الوطني للبقاء والثقة في المستقبل، وتطوير الإحساس والوعي والاهتمام بالوطن والمواطنين، وتفهم الحاجة إلى التعاون والتماسك بين الأفراد والمجتمعات. وتلخصت القيم الواردة في المقرر في أربعة مجموعات شملت : قيم اجتماعية، وقيم دينية، وقيم سياسية، وقيم اقتصادية. وتمثلت أولوية توزيع القيم في المحتوى في القيم السياسية والقيم الاجتماعية في المقام الأول تلتهما القيم الاقتصادية ثم القيم الدينية. واتسم توزيع القيم في المقرر بالتوازن بين مجموعات القيم الأربعة وبين كتابي المقرر للصفين الأول والثاني . وعن الاتجاهات السائدة في مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني ثانوي في سنغافورة. أمكن من خلال التحليل الكيفي لمحتوى مقرر الدراسات الاجتماعية للفصلين الأول والثاني ثانوي في سنغافورة ومضامينه استخلاص الاتجاهات السائدة فيه، والتي تتلخص فيما يلي:

أ- احترام عادات وتقاليد الفئات العرقية المختلفة في المجتمع.

ب- اكتساب الحس الوطني للبقاء والثقة في المستقبل.

جـ- تطوير الإحساس والوعي والاهتمام بالوطن والمواطنين.

د- تفهم الحاجة إلى التعاون والتماسك بين الأفراد والمجتمعات.

هـ- تطوير الاتجاه نحو الموضوعية والتكيف والفكر المفتوح.

أما بشأن القيم الواردة في مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني ثانوي في سنغافورة . تحددت القيم في أربعة مجموعات رئيسة، شملت ما يلي:

أ- القيم الاجتماعية: الوحدة الأساسية في المجتمع هي الأسرة. فهي تمثل الجماعة التي يعبر فيها الفرد بشكل طبيعي عن حبه لوالديه، ولزوجته، ولأولاده، ويجد فيها السعادة والرضاء النفسي. أنها المكان الأمثل لتحقيق الأمان والبيئة الطبيعية لنمو الفرد، وللعناية بالكبار وتحقيق احتياجاتهم.

ب- القيم الدينية: تحقيق الانسجام العرقي والديني ضروري لسلامة المجتمع. فبدون تحقيق هذا الانسجام لن يكون بوسع أي من الجماعات التي تمثل غالبية أو أقلية جني ما تحققه من مكاسب. إن أي تمزق في النسيج الاجتماعي لا يمكن إعادة رأيه بسهولة مرة أخرى.

جـ- القيم السياسية: الاهتمام بالوطن قبل المواطن، ولابد أن يكون المواطن على استعداد لعمل تضحيات فردية مؤقتة من أجل الوطن . وتشدد هذه القيمة على تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، ولا يتسبب أحدهما في ضرر الآخر. ولابد أن يكون لكل مواطن فرص متساوية للنجاح في المجتمع.

د - القيم الاقتصادية : يجب أن لا يكون تركيز الاقتصاد على تحقيق الثروات فقط، ولكن لتوزيعها بالعدل وعلى نطاق واسع أيضاً. ولابد أن لا يقتصر

الاهتمام على الأفراد الذين يحققون المكاسب والثراء، ولكن ينبغي أن يشمل أيضا هؤلاء الذين لا يمكنهم تحقيق المكاسب والثراء.

كما كشفت دراسة حمود (٢٠٠٢م) في دراسته حول قيم اليافعين من طلاب المرحلة الثانوية بمدارس دمشق والتي طبقت على عينة بلغت (١٧٩) من الطلاب والطالبات، كشفت الدراسة في مجال القيم الاجتماعية الايجابية التي يؤديها الطلاب والطالبات هي : المحبة والمودة، التعاون، التعاطف الاجتماعي، الكرم، التسامح، مساعدة الآخرين، الإيثار، الروح الاجتماعية، الأناقة، حسن المعاملة، التواضع. بينما جاء ترتيب القيم السلبية، الحقد، الكره والبغض، السخرية، الثرثرة، المياعة، سوء المعاملة، الإدعاء بالأخلاق. أما القيم الأخلاقية الإيجابية، فجاء ترتيبها، الصدق، الوفاء، الإخلاص، الصراحة، الأمانة، الأدب وحسن الخلق، الصبر وحفظ السر، التدين والفضيلة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال هذا العرض للدراسات السابقة المتعلقة بالقيم الاجتماعية في المقررات الدراسية ما يلي:

١- أن الدراسات السابقة أشارت إلى الدور الرئيس للمقررات الدراسية في إكساب الطلاب للقيم الاجتماعية.
٢- اعتماد أغلب الدراسات على أسلوب تحليل المحتوى من أجل تحديد القيم .
٣- لم يكن من بين الدراسات السابقة أي دراسة تناولت مقررات علم الاجتماع، ولعل ذلك ما يميز دراستنا ويعطيه الجدة العلمية المطلوبة للدراسات العلمية .
٤- أثبتت نتائج الدراسات ضعف دور المقررات بصورتها الحالية في إكساب القيم الاجتماعية للتلاميذ .

منهج الدراســـة

أعتمد الباحث على نوعين من المناهج وهما: منهج تحليل المحتوى للوصف الموضوعي المنظم لمحتوى مقررات علم الاجتماع في التعليم العام، وتحليل مفردات مقررات علم الاجتماع الثلاث التي تدرس في المرحلة الثانوية، وحصر القيم الاجتماعية الواردة فيها، وإيضاح مدى توافقها مع التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي. كما اعتمد على منهج المسح الاجتماعي الشامل في جمع البيانات من الميدان من خلال تطبيق الاستبانة على معلمي مقررات علم الاجتماع في مدارس المرحلة الثانوية للبنين، وقد أسهم هذه المنهج في التعرف بعمق على الظاهرة المدروسة من خلال جمع بياناتها من الواقع المعاش، وبالتالي أفاد الباحث من دمج هذين المنهجين لتوافقها مع أهداف دراستها وتساؤلاتها.

ومن أجل استخلاص نتائج الدراسة استخدم الباحث أسلوب المعالجة الإحصائية؛ وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبعد ترميز بيانات الاستمارة وإدخالها في الحاسوب استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية: النسب المئوية والجداول التكرارية، والترتيب لعرض بيانات الدراسة، ومعامل ارتباط كرايمر و (كا٢)، لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أسئلة الدراسة:

س١ – ما مدى توافر القيم الاجتماعية التي تضمنتها مقررات علم الاجتماع في التعليم الثانوي ؟

س٢ – ما القيم الاجتماعية التي يرى المعلمون إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية؟

س٣– هل هناك علاقة بين متغيرات المعلمين (العمر، سنوات الخبرة، التخصص) ومتغير القيم التي يرون إضافتها ؟

أداة الدراسة:

أعد الباحث أداة مخصصة للدراسة اعتمد في إعدادها على المقياس الذي أعده عبدالله (١٩٩١م) الخاص بقياس القيم الاجتماعية . كما اعتمدت الدراسة على عدد من المقاييس لصياغة القيم الاجتماعية خاصة مقياس سعادة (١٩٨٧م)، ومقياس التل (٢٠٠٣م)، وعلى مقياس البكر (١٩٩٧م) في تحديد قائمة القيم الاجتماعية التي تضمنتها الاستبانة، حيث بلغت (٣٢) قيمة اجتماعية . وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة جوانب رئيسة وهي:

١- البيانات الأولوية للمبحوثين. وقد جاءت في الأسئلة ذات الأرقام (١—٣).

٢- قائمة بالقيم الاجتماعية. وقد جاءت في العبارات ذوات الأرقام (٤—٣٥).

٣- قائمة بالقيم الاجتماعية المراد إدراجها ضمن مقررات علم الاجتماع، وقد جاءت في العبارات ذوات الأرقام (٣٦- ٤٧).

وطلب من المبحوثين اختيار الإجابة التي يرونها من بين ثلاث إجابات وهي (متوافر، لا ادري، غير متوافر) للعبارات من (٤— ٣٥) ، بينما في العبارات من (٣٦ —٤٧) أعطي للمبحوثين الاختيار من ثلاث إجابات وهي : (نعم، إلى حد ما، لا). وأعطي لكل اختيار وزن كقيمة كمية له تبدأ من (٣ — ١). وقد اختار الباحث هذه الطريقة باعتبارها مناسبة لطبيعة أهداف وتساؤلات الدراسة، ولوضوحها وسهولتها، وتتيح المجال للمبحوثين للتعبير عن مواقفهم.

وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بأسلوب الصدق المنطقي من خلال استنباط العبارات من مصادر علمية موثوقة نظرية وتطبيقية من دراسات سابقة. وكذلك التأكد من الصدق الظاهري فقط لمحتوى استبانة المقابلة بعرضها على عضوين من أعضاء التدريس بقسم الاجتماع وقسم التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وتم إجراء بعض التعديلات وفق تلك الملحوظات التي سجلها السادة

المحكمين، بحيث تم اختصار عبارات القيم من (٦٠) قيمة إلى (٤٧) قيمة. كما تم إجراء اختبار الثبات للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي (Internal Cosistency). بعد تطبيقه على أفراد مجتمع الدراسة (٩٢) مبحوث. حيث بلغت قيمة معامل ألفا (Coefficient alpha) (٠,٨١) وهي قيمة مقبولة تدل على ارتفاع ثبات أداة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة معلمي مقررات علم الاجتماع في مدارس المرحلة الثانوية للبنين التابعة لوزارة التربية والتعليم بمدينة الرياض، ووفق إحصائية وزارة التربية والتعليم الصدارة عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م بلغ عدد المدارس في المرحلة الثانوية في مدينة الرياض، وفق الجدول رقم (٥) (٢٢٣) مدرسة.

جدول رقم (٥)

عدد المدارس في المرحلة الثانوية

نوع التعليم الثانوي	العدد
ثانوي عام نهاري	١٠٧
ثانوي عام ليلي	٢٧
ثانوي تحفيظ نهاري	٧
ثانوي أهلي نهاري	٧٤
ثانوي أهلي ليلي	٧
الإجمالي	**٢٢٣**

بينما بلغ عدد المدارس على مستوى المملكة العربية السعودية في المرحلة الثانوية الحكومية (١٧٦٠) مدرسة، والأهلية بلغ (٢٥٧) مدرسة، بينما بلغ عدد المعلمون في المرحلة الثانوية في جميع أنواع التعليم الثانوي التابع لوزارة التربية والتعليم (٣٠٧٣٨) معلماً ، يمثل السعوديين (٢٦٢٠٢) معلماً ، أما شاغلوا الوظائف التعليمية

بشكل عام فبلغ (٧٤,٠٢٢)، يمثل الذكور (٣٦,٩٣١)، ويمثل الإناث (٣٧,٩٣١). أما معلموا مقررات علم الاجتماع فقد بلغ عددهم في المدارس الثانوية الحكومية والأهلية أثناء فترة تطبيق الاستبانة (١٠٩)، وبلغ عدد الرجيع من الاستبانات (٩٢) معلماً في المدارس الثانوية الحكومية للبنين بمدينة الرياض . وقد جاءت خصائص أفرد مجتمع الدراسة من المعلمين وفقاً للجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

خصائص أفراد مجتمع الدراسة ❖

المتغيـــر		ك	٪
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٤	٤,٣
	من ٣٠ إلى اقل من ٣٥	١١	١٢,٠
	من ٣٥ إلى اقل من ٤٠ سنة	٤٠	٣٤,٥
	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	٢٩	٣١,٥
	٤٥ سنة فأكثر	٨	٨,٧
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٤	٤,٣
	من ٥ سنوات إلى اقل من ١٠ سنوات	١١	١٢,٠
	من ١٠ سنوات إلى اقل من ١٥ سنة	٤٠	٤٣,٥
	من ١٥ سنة إلى اقل من ٢٠ سنة	٢٩	٣١,٥
	٢٠ سنة فأكثر	٨	٨,٧
التخصص	علم الاجتماع	٥٤	٥٨,٧
	علم النفس	١٣	١٤,١
	الخدمة الاجتماعية	٩	٩,٨
	أخرى	١٦	١٧,٤

❖ ن = ٩٢

حيث تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى بعض خصائص المعلمين أفراد مجتمع الدراسة؛ حيث تبين في متغير العمر أن غالبية المعلمين هم في الفئة (من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة) بما نسبته (٣٤,٥٪)، وفي المرتبة الثانية المعلمون في الفئة (من ٤٠ سنة إلى اقل من ٤٥ سنة) بما نسبته (٣١,٥٪)، أي أن هاتين الفئتين تمثلان ما نسبته (٦٦٪) من مجتمع الدراسة. وفي متغير سنوات الخبرة كانت الفئة الأولى هي التي خدماتها (من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة) بما نسبته (٤٣,٥٪)، ثم المعلمون الذين خبرتهم في الفئة (من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة) بما نسبته (٣١,٥٪) . وفي متغير التخصص نلحظ أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة هم من المتخصصين في علم الاجتماع بأكثر من النصف وبما نسبته (٥٨,٧٪)، بينما بقية النسبة توزعت على تخصص علم النفس بما نسبته (١٤,١٪)، وتخصص الخدمة الاجتماعية بما نسبته (٩,٨٪ ، أما التخصصات الأخرى كعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية والجغرافيا والتاريخ فقد جاءت بما نسبته (١٧,٤٪).

نتائج الدراسة

أولاً - القيم الاجتماعية الواردة في مقررات علم الاجتماع كما يراها المعلمون:

تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى القيم الاجتماعية الواردة في مقررات علم الاجتماع كما يراها المعلمون . وقد أعطي المعلمون ثلاث خيارات لاختيار ما يعبر عن رأيهم (متوافر، متوافر إلى حد ما، غير متوافر). واعتماداً على تحليل من أجابوا بتوافر القيم . توصلت الدراسة إلى تدني توافر القيم الاجتماعية في مقررات علم الاجتماع في المرحلة الثانوية؛ حيث يرى غالبية المعلمين أن القيم الاجتماعية غير متوافرة وإن توافر بعضها فقد أجاب بذلك نسب بسيطة جداً؛ حيث نجد أن قيمة

الاستئذان في الدخول والخروج توافرت بنسبة (٣١,٥٪) . كما نجد أن قيم الاعتدال في اللباس والزينة، وقيمة الاهتمام بالنظافة، وقيمة إخراج الزكاة توافرت بنسبة (٢٢,٨٪) لكل منها. بينما قيمة الكلام الطيب توافرت بنسب (٢,٢٪) . وقيمة إدراك معنى الوقف بنسبة (١,١٪). بينما بقية القيم لم تسجل أي نسبة موافقة لها من قبل المبحوثين. وحتى الذين أجابوا بأنها (متوافرة إلى حد ما)، فهي بنسب لا تتجاوز ثلث أفراد مجتمع الدراسة لجميع القيم .

جدول رقم (٧)

القيم الاجتماعية الواردة في مقررات علم الاجتماع كما يراها المعلمون

القيم الاجتماعية	متوافرة		متوافرة إلى حد ما		غير متوافرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
الحث على بر الوالدين	١	١,١	٢٧	٢٩,٣	٦٤	٦٩,٦	١,٣١٥	.٤٩٠١
الإعداد للزواج	٧	٧,٠	٢٣	٢٥,٠	٦٢	٦٧,٤	١,٤٠٢	.٦٣٠٠
إدراك الحقوق والواجبات الزوجية	٠	٠	٢٣	٢٥,٠	٦٩	٧٥,٠	١,٢٥٠	٤٣٥٤
معرفة حقوق الأبناء	٠	٠	٢٣	٢٥,٠	٦٩	٧٥,٠	١٢,٥٠	.١٣٥٤
صلة الرحم	١	١,١	١٩	٢٠,٧	٧٢	٧٨,٣	١,٢٢٨	.٤٤٧٣
الإحسان للجار	٠	٠	٢٩	٣١,٥	٦٣	٦٨,٥	١,٣١٥	.٤٦٧١
التراحم	٠	٠	١٧	١٨,٥	٧٥	٨١,٥	١,١٨٤	.٣٩٠٢
التعاون والنصيحة	٠	٠	٢٥	٢٧,٢	٦٧	٧٢,٨	١,٢٧١	.٤٤٧٣
التواضع	٠	٠	٢٧	٢٩,٣	٦٥	٧٠,٧	١,٢٩٣	.٤٥٧٩
الصدق	٠	٠	٢٧	٢٩,٣	٦٥	٧٠,٧	١,٩٣	.٤٥٧٩
إصلاح ذات البين	١٢	٣١,٠	٣٨	٣٠,٤	٥٢	٥٦,٥	١,٥٦٥	.٥١٥٧
رعاية اليتيم	٠	٠	٢٧	٢٩,٣	٦٥	٧٠,٧	١,٢٩٣	.٤٥٧٩

القيم الاجتماعية	متوافرة		متوافرة إلى حد ما		غير متوافرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نصرة المظلوم	٠	٠	٢٧	٢٩,٣	٦٥	٧٠,٧	١,٢٩٣	.٤٥٧٩
عيادة المريض	٠	٠	٢٤	٢٦,١	٦٨	٧٣,٩	١,٢٦٠	.٤٤١٥
احترام الكبير والعطف على الصغير			٢٣	٢٥,٠	٦٩	٧٥,٠	١,٢٥٠	٤٣٥٤
إكرام الضيف	٠	٠	٢٦	٢٨,٣	٦٦	٧١,٧	١,٢٨٢	.٤٥٢٧
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٠	٠	٣٠	٣٢,٦	٦٢	٦٧,٤	١,٣٢٦	.٤٧١٣
إعانة المحتاج	٠	٠	٢٦	٣٨,٣	٦٦	٧١,٧	١,٢٣٩	.٤٢٨٩
اختيار الجليس الصالح	٠	٠	٢٤	٢٦,١	٦٨	٧٣,٩	١,٢٦٠	.٤٤١٥
الاستئذان في الدخول والخروج	٢٩	٣١,٥	٢٠	٢١,٧	٤٣	٤٦,٧	١,٨٤٧	.٨٧٦٢
الإخوة في الله	١	١,١	١٩	٢٠,٧	٧٢	٧٨,٣	١,٢٥٠	.٤٣٥٤
اللباس الشرعي	٠	٠	٢١	٢٢,٨	٧١	٧٧,٢	١,٢٢٨	.٤٢٢٠
توجيه وإجابة الدعوة	٠	٠	٢٩	٣٠,٥	٦٣	٦٨,٥	١,٣١٥	.٤٦٧١
الاعتدال في اللباس والزينة	٢١	٢٢,٨	٢٥	٢٣,٩	٤٦	٥٠,٠	١,٢٢٨	.٤٢٢٠
عدم التشبه بغير المسلمين			٢٢	٢٣,٩	٧٠	٧٦,١	١,٧٢٨	.٤١٣٤
الاهتمام بالنظافة	٢١	٢٢,٨	٢٥	٢٧,٢	٤٥	٤٨,٩	١,٢٣٩	.٤٢٨٩
الكلام الطيب	٢	٢,٢	٢٥	٢٧,٢	٦٥	٧٢,٧	١,٧٣٩	.٨١٠٩
إخراج الزكاة	٢١	٢٢,٨	٢٦	٢٨,٣	٤٥	٤٥,٩	١,٢٩٦	.٨١٠٢
الحث على الصدقة	٠	٠	٢٨	٣٠,٤	٦٤	٦٩,٦	١,٣٠٤	.١٦٢٧
الوفاء بالقرض والعارية	٠	٠	١٦	١٧,٤	٧٦	٨٢,٦	١,١٧٣	.٣٨١١
تقبل وإعطاء الهدية	٠	٠	٢٢	٢٣,٩	٧٠	٧٦,١	١,٢٣٩	.٤٢٨٩
إدراك معاني الوقف	١	١,١	٣٠	٣٢,٦	٦١	٦٦,٣	١,٣٤٧	.٥٠١٣

ثانياً ـ القيم الاجتماعية التي يرى المعلمون إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية :

تشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى القيم الاجتماعية التي يرى المعلمون إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية؛ حيث توصلت الدراسة إلى ترتيب القيم الاجتماعية التي يرى المعلمون إضافتها من خلال مفردات مقررات علم الاجتماع في ضوء التغيرات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع السعودي . وقد جاء في المرتبة الأولى قيمة حقوق غير المسلمين بما نسبته (٨١,٥٪) . وفي المرتبة الثانية قيمة المحافظة على المال العام بما نسبته (٧٥,٠٪) . وفي المرتبة الثالثة قيمة الحوار بما نسبته (٧١,٧٪). وفي المرتبة الرابعة قيمة احترام الأخر بما نسبته (٦٨,٥٪) . وفي المرتبة الخامسة احترام العلم والنشيد الوطني بما نسبته (٦٨,٥٪) . وفي المرتبة السادسة احترام الرأي الأخر بما نسبته (٥٨,٥٪) . وفي المرتبة السابعة تقدير أنظمة السلامة بما نسبته (٥٦,٥٪) . وفي المرتبة الثامنة حقوق المرأة بما نسبته (٥٤,٣٪) . وفي المرتبة التاسعة التطوع والمشاركة الاجتماعية بما نسبته (٤٧,٨٪) . وفي المرتبة العاشرة التعددية الفكرية بما نسبته (٣٧,٠٪). وفي المرتبة الحادي عشر احترام أنظمة المرور بما نسبته (٢٥,٠٪).

وبالتالي نلحظ أن أكثر من نصف أفراد مجتمع الدراسة أجابوا بالموافقة على كثير من القيم الاجتماعية التي يرون إضافتها.

ثالثاً ـ العلاقة بين متغيرات المعلمين [العمر، سنوات الخبرة، التخصص] ومتغير القيم التي يرون إضافتها.

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى العلاقة بين العمر ومتغير القيم؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العمر ومتغير القيم؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٣٤٠) دالة إحصائياً مستوى (٠,٠٠٣)؛ حيث نلحظ أنه كلما زاد عمر المعلم أو قل، كلما ارتفع مستوى إدراكه للقيم التي يمكن إضافتها لمقررات علم الاجتماع .

جدول رقم (٩)

العلاقة بين العمر ومتغير القيم

متغير القيم / العمر	نعم	إلى حد ما	لا	مقياس بيرسون	كا٢	مستوى الدلالة
أقل من ٣٠ سنة	٢	٠	٢	٠,٣٤٠	٢٣,٠	٠,٠٠٣
من ٣٠ إلى أقل من ٣٥	٢٠	١	٠			
من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	٣٠	٨	٢			
من ٤٠ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	٢١	٦	٢			
٤٥ سنة فأكثر	٣	٥	٠			
المجموع	**٦٦**	**٢٠**	**٦**			

كما تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى العلاقة بين سنوات الخبرة ومتغير القيم ؛ حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين سنوات الخبرة ومتغير القيم؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (١,٢١٠) غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٥٠١).

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين سنوات الخبرة ومتغير القيم

متغير القيم / سنوات الخبرة	نعم	إلى حد ما	لا	مقياس بيرسون	كا٢	مستوى الدلالة
أقل من ٥ سنوات	٢	٠	٢	-٠,١٨٥	٧,٣٣٠	٠,٥٠١
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٢٠	١	٠			
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	٣٠	٨	٢			
من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة	٢١	٦	٢			
٢٠ سنة فأكثر	٣	٥	٠			
المجموع	**٦٦**	**٢٠**	**٦**			

وكذلك تشير بيانات الجدول رقم (١١) إلى العلاقة بين التخصص ومتغير القيم ؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التخصص العلمي ومتغير القيم؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٤٦٠)، ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)، أي أنه كلما كان التخصص أكثر قرباً من المقرر كلما كان الاتجاه نحو القيم أكثر إيجابية .

جدول رقم (١١)

العلاقة بين التخصص متغير القيم

متغير القيم / التخصص	نعم	إلى حد ما	لا	مقياس جاما	كا٢	مستوى الدلالة
علم الاجتماع	٤١	١٠	٣	٠,٤٦٠	١٣,١٤٣	٠,٠٥
علم النفس	٩	٢	٢			
الخدمة الاجتماعية	٦	٣	٠			
أخرى	١٠	٥	١			
المجموع	٦٦	٢٠	٦			

مناقشة النتائج

في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة، نعرض فيما يلي لنتائج الدراسة وعلاقتها بالدراسات السابقة، مصنفة حسب تساؤلات الدراسة، وهي كما يلي:

س١ – ما مدى توافر القيم الاجتماعية التي تضمنتها مقررات علم الاجتماع في التعليم الثانوي ؟

توصلت الدراسة حول مدى توافر القيم الاجتماعية الواردة في مقررات علم الاجتماع كما يراها المعلمون إلى تدني توافر القيم الاجتماعية في مقررات علم

الاجتماع في المرحلة الثانوية؛ حيث يرى غالبية المعلمين أن القيم الاجتماعية غير متوافرة ؛ وإن توافر بعضها يشكل نسب بسيطة جداً . ولم تتجاوز القيم التي يرى المعلمون أنها متوافرة إلا (٦) من أصل (٣٣) قيمة تضمنتها استبانة الدراسة . وحتى الذين أجابوا بأنها (متوافرة إلى حد ما)، فهي بنسب لا تتجاوز ثلث أفراد مجتمع الدراسة لجميع القيم. مما يعني أننا أمام دور هامشي لمقرر دراسي، لا يثري بناء شخصية الطالب، ولا يقدم له الدور الحقيقي للمنهج الدراسي ، وتركيزه على الجانب المعرفي فقط ، رغم أن كثير من مفردات مقررات علم الاجتماع يمكن تسخيرها لتدعيم تلك القيم، حتى وإن ناقشتها مقررات أخرى ، فالمناهج الدراسية في البناء القيمي لا شك أنها متداخلة وتربطها علاقات كبيرة فيما بينها.

ولو حللنا مفردات المقررات لوجدنا السعة التي يمكن من خلالها قيام المعلم ببث القيم الاجتماعية الواردة في القائمة . ومن خلال تحليل مضمون تلك المقررات وفق الجدول رقم (١٢)، فقد عرضنا لإمكانية توظيف المفردات لبعض القيم الاجتماعية الواردة في القيمة.

جدول رقم (١٢)

توظيف المفردات لبعض القيم الاجتماعية

م	مفردات المقررات	القيم التي يمكن تضمينها في تلك المفردات
١	التعريف بعلم الاجتماع	
٢	دراسة المجتمعات	
٣	المجتمع البشري	صلة الرحم التراحم التعاون والنصيحة التواضع

م	مفردات المقررات	القيم التي يمكن تضمينها في تلك المفردات
		الصدق عدم التشبه بغير المسلمين
٤	التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي	إكرام الضيف إعانة المحتاج اختيار الجليس الصالح
٥	المشكلات الاجتماعية	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إصلاح ذات البين
٦	الإنسان والبيئة	الإحسان للجار الاهتمام بالنظافة
	النظم الاجتماعية	إخراج الزكاة الحث على الصدقة الوفاء بالقرض والعارية تقبل وإعطاء الهدية إدراك معاني الوقف رعاية اليتيم نصرة المظلوم عيادة المريض احترام الكبير والعطف على الصغير
	التنظيم والعمل	الاستئذان في الدخول والخروج اللباس الشرعي توجيه وإجابة الدعوة الاعتدال في اللباس والزينة الكلام الطيب
	التغير الاجتماعي	

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة حمود (٢٠٠٢م) حول القيم الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدارس دمشق؛ حيث جاء من القيم الاجتماعية الايجابية التي يؤديها الطلاب والطالبات هي: المحبة والمودة، التعاون، التعاطف الاجتماعي، الكرم، التسامح، مساعدة الآخرين، الإيثار، الروح الاجتماعية، الأناقة . أما القيم الأخلاقية الإيجابية، فجاء ترتيبها، الصدق، الوفاء والإخلاص، الصراحة، الأمانة، الأدب وحسن الخلق، الصبر وحفظ السر، التدين والفضيلة . كما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة لطفي (١٩٩١م) من أن كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في دولة الإمارات العربية المتحدة لم تهتم الاهتمام الكافي بالقيم الاجتماعية .

س٢ – ما القيم الاجتماعية التي يرى المعلمون إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية في المجتمع السعودي؟.

توصلت الدراسة إلى تصنيف القيم التي يرى المعلمون إضافتها في ضوء التغيرات الاجتماعية، وهي كما يلي:

الفئة الأولى: غالبية المعلمون أفراد مجتمع الدراسة يرون إضافة بعض القيم والتي منها: قيمة حقوق غير المسلمين، وقيمة المحافظة على المال العام، وقيمة الحوار.

الفئة الثانية: أكثر من نصف أفراد مجتمع الدراسة يرون إضافة القيم التالية: قيمة احترام الأخر، احترام العلم والنشيد الوطني، قيمة احترام الرأي الأخر، قيمة تقدير أنظمة السلامة، قيمة حقوق المرأة.

الفئة الثالثة: أقل من نصف أفراد مجتمع الدراسة يرون إضافة القيم التالية، قيمة التطوع والمشاركة الاجتماعية، قيمة التعددية الفكرية، قيمة احترام أنظمة المرور.

مما يدل على أن الأولوية في إضافة القيم هي للفئة الأولى من القيم، ثم الثانية، ثم الثالثة . ويبدو أن وجود بعض القيم في مقررات أخرى له تأثير في تدني نسبة الموافقة على إضافتها، والتي منها (قيم التطوع، وقيمة احترام أنظمة المرور). رغم أننا توقعنا أن تكون أكثر من ذلك لحاجة الطالب في سن المرحلة الثانوية لها. بينما يبدو أن عدم انتشار مفهوم التعددية الفكرية في المجتمع السعودي دوراً في انخفاض نسبة الموافقة عليه . أما القيم التي وردت في الفئة الأولى فيبدو أن حركة الإصلاح الاجتماعي والسياسي التي يعيشها المجتمع السعودي منذ عام ٢٠٠٢م دور في وجودها في الفئة الأولى . كما أن الانفتاح الإعلامي والتوسع الهائل في وسائل الاتصال الحديثة له دور في نشر مثل هذه القيم.

وتتفق مثل هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مبارك (١٩٩٢م) في تحديدها القيم الاجتماعية المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في المجتمع المصري، وهي: الحرية – التضحية– التعاون– الصدق– الإتقان – السلام – العمل – صيانة البيئة – الولاء للوطن– الادخار– الديمقراطية– الشورى– الاتحاد– الشجاعة – التفكير العلمي – التنمية – التخطيط – الاستقلال– الصالح العام– العلم . وأيضاً تتفق مع دراسة عبده (١٩٩٥م) التي حصرت القيم الاجتماعية اللازمة لمقررات التاريخ فكانت: الوطنية – الاستقلال – العدالة الاجتماعية – الشجاعة – التعاون – الصداقة– الانتماء – الوحدة الوطنية – السلام الاجتماعي – الديمقراطية. كما تتفق مع ما أشارت إليه دراسة النصار (٢٠٠٤م) حول دور بعض المناهج الدراسية في جنوب أفريقيا في تدعيم بعض القيم الاجتماعية لديها، والتي أكدت على تشجيع المتعلمين على بناء المعرفة الشاملة للتنوع والاختلاف التي تتميز به الدولة، ومحاولة فهم هذا التنوع، بما في ذلك فهم الثقافة والدين، والاختلافات العرقية الناتجة عن هذا التنوع، المساعدة في تعزيز المواطنة والمبادئ الديمقراطية، واكتشاف أسباب الصراعات السياسية

والبيئية في الماضي والحاضر، والعمل على تشجيع السلام، وتجنب العنف، والأسباب المؤدية إليه، والنتائج الخطيرة التي تنتج عن استخدامه في حل الصراعات المختلفة، الحرية، والديمقراطية، وتكافؤ الفرص، واحترام العمل.

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه شارب ووود Sharp and Wood (١٩٩٤م) من ارتفاع مستوى القيم التي تسعى كتب الدراسات الاجتماعية لتأصيلها في نفوس تلاميذ الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يؤيد ما توصلت إليه دراسة سعادة (١٩٨٧م) من أن اتجاهات المشرفين والمعلمين والإداريين نحو الدراسات الاجتماعية بصرف النظر عن الوظيفة كانت إيجابية.

وهذا ما تؤيده دراسة للنجار (٢٠٠٤م) والتي حددت القيم في مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني ثانوي في سنغافورة، في أربعة مجموعات رئيسة، شملت ما يلي: قيم الأسرة ، وقيم تحث على تحقيق الانسجام العرقي والديني ضروري لسلامة المجتمع، وقيم سياسية تتمثل في الاهتمام بالوطن قبل المواطن، وقيم اقتصادية، تحث على العدل في توزيع الثروات.

س٣ – هل هناك علاقة بين متغيرات المعلمين (العمر، سنوات الخبرة، التخصص) ومتغير القيم التي يرون إضافتها ؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين: متغير العمر، ومتغير التخصص العلمي، وبين متغير القيم التي يرى المعلمون إمكانية إضافتها لمقررات علم الاجتماع. كما توصلت إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين متغير الخبرة في العمل، وبين متغير القيم ، وهي نتيجة قد تكون منطقية باعتبار أن يتوقع لو زادت سنوات عمره، ولم يكن يحمل التخصص العلمي المناسب خاصة في المجال التعليمي، فمهما زادت خبرته وسنواته عمله يتوقع أن لا يكون لديه القدرة على التواصل المستمر مع تخصصه، وبالتالي قد لا يتمكن من تتبع الجديد في هذا العلم الذي ينتمي إليه ، ومن ثم قد لا يدرك ما ينبغي عمله لرفع مستوى المقرر الذي يدرسه.

بينما وجود العلاقة بين التخصص وبين متغير القيم قد يؤكد وجود انتماء علمي يدفع المعلم لمحاولة إبراز قيمة تخصصه، ودوره في العملية التربوية والتعليمية؛ إضافة إلى أن المتخصص أقدر من غيره في تحديد جوانب القصور، أو القلة في تخصصه، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لها.

الخلاصة والتوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، فقد اتضح عدم توافر عدد من القيم الاجتماعية في مقررات علم الاجتماع، رغم توافر مفردات في تلك المقررات يمكن من خلال توظيفها لصالح تدعيم القيم الاجتماعية التي تعبر عن طموح المجتمع في أجياله القادمة، والشخصية المراد تكوينها من خلال مؤسسة المدرسة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية. وفي ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بالتالي:

١- تطوير مقررات علم الاجتماع لمسايرة التغيرات الاجتماعية الحديثة، وبخاصة القضايا المرتبطة بمرحلة الشباب.

٢- مراعاة عدم التكرار في مفردات علم الاجتماع مع بعض المقررات القريبة منها، كالتربية الوطنية وبعض مقررات العلوم الشرعية، حتى تعطي المقررات المطلوب منها في العملية المعرفية والعملية التربوية.

٣- ضرورة الإسراع في إيجاد خريطة بمنظومة للقيم الاجتماعية في علم الاجتماع، تنطلق من المفردات الحديثة لهذا العلم، وفي الوقت نفسه تلبي الدور الذي يمكن أن يقوم به علم الاجتماع في بناء شخصية طالب المرحلة الثانوية.

٤- التركيز على السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمع السعودي.

٥- إبراز أهمية بعض قضايا علم الاجتماع التي تعد ضمن القيم الاجتماعية المحمودة كالتعاون والمنافسة الشريفة، وحب الخير، والتعاطف مع الضعفاء،

والإدراك المجتمعي، والمشاركة المجتمعية، وكلها قيم يمكن لعلم الاجتماع في ضوء منطلقاته الفكرية والعلمية تدعيمها.

٦- تضمين مقررات علم الاجتماع مفردات خاصة بالأنماط المجتمعية، كالبدوي والريفي والحضري، ليدرك جميع الطلاب الفروق فيما بينها، وأهمية كل نمط، منعاً للصدمة التي قد يتعرض لها بعض الطلاب عند انتقالهم للمجتمعات الحضرية.

٧- حيث إن هذه الدراسة طبقت على المعلمين الذكور فقط، نوصي بإجراء دراسة على معلمات مقررات علم الاجتماع للمقارنة بين رؤية الذكور والإناث نحو المقرر.

المراجـــــع

أولاً: العربيـــة:

- أبو العينين، علي (١٩٨٨م) . القيم الإسلامية. دمشق: مكتبة إبراهيم حلبي .
- أبو العينين، فتحي (١٩٩٣م). " علم الاجتماع في الأقطار الخليجية" . حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٦، جامعة قطر، قطر.
- أبو النصر، سميحة (١٩٩٢م). دراسة القيم الاجتماعية لدى الفتاة الكويتية وأبعادها التربوية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة .
- أبو حطب، فؤاد، وصادق، آمال (١٩٩٢م). علم النفس التربوي. القاهرة : الأنجلو المصرية.
- أبو هولا، مفضي، والبلوي، خالد (٢٠٠٣م). " المفاهيم البيئية في كتب العلوم للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية". مجلة أبحاث اليرموك، العدد ٤. جامعة اليرموك ، الأردن، ص٢٢٢٧- ٢٢٦٣.
- بدوي ، عاطف (٢٠٠١م): " العولمة وتوجهات الهوية الثقافية في محتوى مقررات التاريخ بالمرحلة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية" . مجلة القراءة والمعرفة، العدد ٤، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس ، القاهرة.
- بدوي، أحمد زكي (١٩٧٧م) . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- بركات ، لطفي (١٩٧٩م). التربية والتقدم في الوطن العربي. الرياض: دار المريخ.
- بركات ، لطفي (١٩٨٣م). القيم والتربية. الرياض: دار المريخ.
- البكر، رشيد (١٩٩٨م) . مدى تحصيل طلاب المرحلة المتوسطة للقيم الاجتماعية المتضمنة في كتب العلوم الشرعية لهذه المرحلة والعوامل المساعدة على كفاية اكتسابهم لها. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- بيومي، محمد (١٩٩١م). علم اجتماع القيم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- التابعي، كمال (١٩٩٣م). دراسات في علم الاجتماع الريفي. القاهرة: دار المعارف.
- التل، شادية، (٢٠٠٣م): " المنظومة القيمية لطلبة جامعة الزرقاء الأهلية" . مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد ١، جامعة مؤتة، ص ١١- ٤٣.
- التيه ، نادية كمال (١٩٩٩م) . فاعلية برنامج مقترح لتنمية بعض المهارات الاجتماعية وأسلوب حل المشكلات على السلوك التوافقي لطفل ما قبل المدرسة الابتدائية. كلية التربية ، الأقسام الأدبية، الرياض.
- ثابت، ناصر (١٩٩٣م). دراسات في علم الاجتماع التربوي. الكويت، مكتبة الفلاح.
- الثبيتي، عبدالله (١٩٩٥م). علم الاجتماع التربوي: نشأته وتطوره. مكة المكرمة: جامعة ام القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- الثبيتي، عبدالله (٢٠٠٢م). علم الاجتماع التربوي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الجابري، شريقي (٢٠٠٢م). التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في بعض القيم الاجتماعية في المجتمع السعودي. رسالة دكتوراه منشورة، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة.
- جبر، عصام (١٩٩٥م). القيم الاجتماعية المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة العليا من التعليم الأساسي من الصف الخامس وحتى العاشرة في المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان.
- الجرادي، ناجي (١٩٩٣م). تحليل القيم المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة الدنيا من التعليم الأساسي بجمهورية اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- الجمل، علي(١٩٩٥م). برنامج مقترح لتنمية بعض القيم الاجتماعية لطلاب الصف الثاني ثانوي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، القاهرة.

- الجوير، إبراهيم (١٩٨٨م). التربية الإسلامية ودورها في علاج الأحداث المنحرفين الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

- الحامد، محمد (١٩٩٥م). دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي. الرياض: وزارة الداخلية، مركز مكافحة الجريمة.

- حمود، فريال (٢٠٠٢م): " تغاير القيم لدى اليافعين: دراسة ميدانية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة دمشق". مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٨٠، جمعية الاجتماعيين، الامارات العربية المتحدة، ص ١٣٣- ١٨٧.

- خليفة، عبداللطيف (١٩٩٢م). ارتقاء القيم . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- خليفة، عبداللطيف (٢٠٠٥م). " مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري خاصة" . مجلة دراسات عربية في علم النفس، العدد ١٤، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص٥١–٩٢.

- خميس، محمد (١٩٨٩م). مدى فاعلية أنشطة توضيح القيم في تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية القيم لدى تلاميذ الصف الثاني الثانوي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية.

- دياب، فوزية (١٩٨٠م). القيم والعادات الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.

- الرميح، منى (٢٠٠١م). تقويم كتب المطالعة في المدارس المتوسطة للبنات في ضوء

بعض القيم الإسلامية الشخصية والاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية، بريدة .

- زهران، حامد عبدالسلام (١٩٨٦م). علم نفس النمو " الطفولة والمراهقة". القاهرة: عالم الكتب.

- سعادة، جودت (١٩٨٣م): المواد الاجتماعية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية". المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٩، جامعة الكويت، الكويت، ص١٥٣–١٥٦.

- سعادة، جودت (١٩٨٧م): " دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، جامعة الكويت، الكويت، ص١٥٩–١٨٨.

- السلوم، حمد (١٩٩١م). التعليم العام في المملكة العربية السعودية. واشنطن: مطابع انترناشونال كرافيكس.

- السويدي، وضحة (١٩٧٩م). برنامج مقترح لتنمية القيم الخاصة بمادة التربية الإسلامية لدى تلميذات المرحلة الإعدادية بدولة قطر. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

- السيد ، سميرة احمد (١٩٩٨م). علم اجتماع التربية. الكويت: دار الكتاب الحديث.

- السيد ، فايزة أحمد (١٩٩٣م). أثر استخدام بعض أساليب تدريس التاريخ على تنمية القيم الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، أسيوط .

- الصباغ، ميـاز (١٩٩٣م): " معيار مقترح لقياس أثر منهج التاريخ على بعض القيم والاتجاهات لدى تلميذات المرحلة الابتدائية بالسعودية، رؤية مستقبلية للمقررات في الوطن العربي". المؤتمر العلمي الثالث للمقررات وطرق التدريس، الإسكندرية.

- العبادي، محمد (٢٠٠٤م): " القيم المتضمنة في كتب القراءة للصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساسي". مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ٩١، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص٦٥- ١٦٦.
- عبدالله ، علي (١٩٨٦م). القيم الاجتماعية في منهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية دراسة تقويمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، القاهرة.
- عبدالله، صالح (١٩٩١م): " مقياس الاتجاهات نحو القيم الإسلامية" . مجلة كلية التربية، المجلد ١، العدد ٢، القاهرة.
- عبدالله، عبدالرحمن وآخرين (١٩٩١م). " بناء مقياس القيم الاجتماعية في الإسلام" . مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد ٣. جامعة مؤتة ، الأردن، ص١٠٧- ١٣٢.
- عبدالله، معتز (٢٠٠٠م). بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية. القاهرة: دار غريب.
- عثمان، السعيد محمود (١٩٨٩م). القيم الدينية لدى طلاب جامعة الأزهر وبعض الجامعات الأخرى في مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة .
- العجمي، فالح (٢٠٠١م). توحيد محتوى مقررات المواد الاجتماعية في التعليم العام بدول مجلس التعاون الخليجي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، قسم المناهج وطرق التدريس، الرياض.
- عقل ، محمد (٢٠٠٢م). القيم السلوكية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- العقيل، عقيل (١٩٩٩م). مدى توافر القيم في كتب المواد الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية للبنين في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض .

- علام، عباس (١٩٩٣م). تقويم مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء المهارات الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المنوفية، كلية التربية.
- علي، جمال (١٩٩٥م). دراسة تحليلية للقيم المتضمنة في كتب اللغة العربية للصفوف الخامس والسادس والسابع الأساسية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- عوض، السيد (١٩٨٧م). علم الاجتماع التربوي. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الغريب، عبدالعزيز (٢٠٠٦م): " مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الجامعات السعودية". مجلة العلوم الأمنية، العدد ٤١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الغزوي، فهمي وآخرون (١٩٩٢م). المدخل إلى علم الاجتماع. عمان: دار الشروق .
- الفوال، صلاح (١٩٩٦م). علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي .
- لطفي، شهاب (١٩٩١م). تحليل القيم في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: المجمع الثقافي .
- اللقاني، أحمد (١٩٩٠م). تدريس المواد الاجتماعية. القاهرة: عالم الكتب.
- ليلة، علي (١٩٩٤م). البنائية الوظيفية في علم الاجتماع. القاهرة: دار الهاني للطباعة.
- مبارك، فتحي (د ت). بعض القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ودور مقررات الدراسات الاجتماعية في إكسابها لهم. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر ، القاهرة .

- معتوق، فرديريك (د ت). تطور الفكر السوسيولوجي العربي. بيروت: مطابع جروس برس.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٨٨م). دليل التعليم العالي في دول الخليج العربي. الرياض: مطابع مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٩٨م). التطور النوعي للتعليم في دول الخليج العربية خلال الفترة من ١٩٩٢- ١٩٩٤م. الرياض: مطابع مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الناهض، ماجدة (٢٠٠٠م). مدى تحقيق محتوى مقررات علم الاجتماع لأهدافه التعليمية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، الرياض.
- النجار، عبدالوهاب (٢٠٠٣م): " تحليل محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني الثانوي في سنغافورة". ندوة " بناء المناهج: الأسس والمنطلقات " ، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- النصار، صالح (٢٠٠٣م): " دور المناهج المدرسية في جنوب أفريقيا في التحول من العنصرية إلى الديمقراطية". ندوة " بناء المناهج: الأسس والمنطلقات" ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- نعيم، سمير (١٩٩٥م). النظرية في علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت
- وزارة التربية والتعليم (١٩٩٦م). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع الوزارة.

ثانياً: الأجنبية:

- Emile Durkheim (1965). A study In Sociology. N Y: Macmillan Publishing.

- Franekel, Jack, R (1980):" Goals for Teaching for Values and Value Analysis". Journal of Research and Development in Education, Volume 13, N2, pp. 93-102.

- http: www.cfisd. net/dept2/curricul/socialsk.htm. (2002).

- Schwarts, S H, Bilsky, W . (1987):" Toward A Universal psychological structure of human values". Journal of Personality and Social Psychology, vol. 53, No, 3. PP. 550-562.

- Sharp ,P. and Wood (1994):" Morals values: A Review of Selected Third and fifth grade Reading and Social Studies". Texas Reading Report 16, (4), Erie document.

- Williams, S. Walker, H. Holmes, D. Todis, B. & Fabore, T. (1989). Social validation of adolescent social skills by teachers and students. Remedial and special education.

البطالـــــة فـــي الأردن

أ . د . محمد محمود السرياني

أستاذ بقسم الجغرافيا – كلية الآداب –

جامعة اليرموك –إربد – الأردن

البطالـــــة فـــي الأردن

أ . د . محمد محمود السرياني

الملخص :

هذا الموضوع يعالج ظاهرة البطالة في الأردن، التي لازمت الاقتصاد الأردني من بدايته، ما عدا فترة محدودة، ساد فيها الانتعاش الاقتصادي، وانخفضت نسبة البطالة إلى حدودها الدنيا. وقد ساعد على وجود البطالة في الأردن مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية التي أثرت على سوق العمل الأردني؛ حيث تراوحت البطالة ما بين ١٥ –٢٠٪ من حجم القوة العاملة الأردنية خلال العقود الثلاثة الأخيرة . ومن بين ألأسباب الداخلية الركود الاقتصادي، وعودة العاملين الأردنيين من دول الخليج، وبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشرف عليه البنك الدولي، وقد أدى ذلك البرنامج إلى خفض نسبة الداخلين إلى سوق العمل، عن طريق تحديد الوظائف وزيادة الضرائب وتحديد الموازنة العامة للدولة ، يضاف إلى ذلك الزيادة العالية في النمو السكاني وزيادة العمالة الوافدة الرخيصة، والسياسة التعليمة التي تزود السوق المحلي بخبرات لا يحتاج إليها سوق العمل . كل هذه الأسباب ساهمت مساهمة فعلية في زيادة نسبة البطالة .

ناقشت الورقة أيضاً الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين؛ حيث ظهرت نسبة البطالة العالية لدى الشباب من سن (٢٠ – ٣٥)، وكذلك ارتفعت أعداد المتعطلين عند متدني الثقافة، وكذلك عند النساء عموماً مقارنة بالرجال، وخاصة من ذوات الشهادات الجامعية في العلوم الإنسانية والتجارية والإدارية ، وظهرت البطالة عالية في الأرياف أكثر من المدن، وعلى مستوى المحافظات كانت عمَّان وإربد تحوي النسب الأكبر من البطالة . كما بينت الدراسة آثار البطالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهؤلاء المتعطلين

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإجراءات التالية يمكن أن تخفف من حدة البطالة:

١- التوسع في الاستثمار.

٢- التحول نحو فنون الإنتاج كثيفة العمل.

٣- مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل.

٤- إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة.

٥- فتح الأسواق الخارجية أمام العمالة الأردنية.

Unemployment in Jordan

Dr. Mohammad M. Siryani

Abstract:

Unemployment is a serious problem facing the Jordanian economy since the establishment of the state until now, except a short period of time. The unemployment in the Jordanian labor market is due to some internal and external factors affected the Jordan economy, in the last three decades, the rate varies between 15-20% of the labor force. Some of the internal factors are the economic reaction, return of the Jordanian labor force from the Gulf States. High population growth, Increasing cheap foreign labor and the unbalanced educational policy . the most important external factor is the World Bank policy which emphasized the cutting of many jobs ,increasing taxes and budget cutting. These reasons acted tougher in increasing the unemployment ratio in the country .

The paper also shed some lights on the characteristics of the unemployed sector where unemployed men (20 – 35), are more than women , uneducated sector is higher ,among women sector high percentages of the unemployed are of higher studies especially in human sciences, commercial and management specialties. Unemployment is higher in rural areas. Amman and Irbed are the highest among the Jordanian sub regions

The paper suggested the following means for combating unemployment or at least minimizing its effects.

1- Investment expansion.
2- Turning towards labor – intensive ways of production.
3- Adjusting the educational system to fit with the labor market requirements .
4- Replacing expatriate by Jordanian labor.
5- Opening outside markets for Jordanian labor force.

البطالـــة في الأردن

مقدمـة :

البطالـة ظـاهرة عالميـة ارتبطـت بـالفكر الاقتـصادي منـذ قيـام الثـورة الـصناعية، وقـد ظهـرت البطالـة أول مـا ظهـرت في البلـدان الـصناعية، وخاصـة دول أوروبـا الغربيـة، الـتي بـرز فيهـا النـشاط الـصناعي مبكـراً، لـذلك نجـد أن تفـسير ظـاهرة البطالـة ودراسـتها انبثـق أولاً في الـدول الـصناعية الغربيـة؛ حيـث وضـعت النظريات المختلفة التي تفسر هـذه الظـاهرة الـتي لازمـت الاقتـصاد الغربـي منـذ وقـت مبكـر.

وبـالرجوع إلى تـاريخ الفكـر الاقتـصادي نجـد أن هنـاك آراء كـثيرة حـول تفسير ظاهرة البطالة ويمكن تكثيف هذه الآراء في ثلاثة تفسيرات رئيسة:

١- **التفسير الأول** : وهو الذي يعرف بالتقليدي (الكلاسيكي)، ويعتبر البطالة كحـادث اقتـصادي سـببه اضـطراب وقـتي في سـوق العمـل، وهـذا الحـادث يمكن السيطرة عليه، وإيجاد حل له، إذا لم تطالب النقابات العمالية بزيادة الأجـور الاسميـة كتعـويض الـنقص في الأجـور الحقيقيـة، لكـن التجربـة التاريخيـة لأزمـة عـام ١٩٢٩م والانتقـادات العنيفـة مـن قبـل كينـز فنـدت هـذا الرأي، وجعلته غير واقعي وغير عملي وغير ناجح.

٢- **أما التفسير الثاني** : وهو تفسير كينز والـذي يتلخص بـأن البطالـة تنـشأ عـن نقص في الإنتاج ناتج عن المستوى الـضعيف للطلب العـام، لكـن هـذا التفـسير دحـض في الوقـت الحاضـر ؛ وذلـك بوجـود أزمـات الكـساد التـضخمي في الاقتـصاديات الغربيـة، وقـد تبنـى الانتقـادات علـى نظريـة كينـز العالمـان الاقتصاديان أندريه فورسانس وجان جاك روزا، وبرهنا على أن زيادة الطلب لا تؤدي إلى القضاء على البطالة الموجودة في الاقتصاد.

٣- **أما التفسير الثالث للبطالة**: فيلقي بمسؤولية هذه البطالة على تصرفات أرباب العمل (أصحاب المشاريع) ، فهؤلاء يحددون مقدار استثماراتهم، ومقدار العمل المطلوب بناء على معيار وحيد هو مقدار العائدية الاقتصادية، وهذا التفسير له إيضاحات، فحسب نظرية كينز فإنه يوجد تكامل وترابط ما بين الاستثمار والعمل، بينما حسب النظريات الجديدة فإن رأس المال والعمل يمكن أن يحل أحدهما مكان الآخر، لكن هذا التفسير لم يؤخذ به في العالم الرأسمالي ، نظراً لأنه يلقي بمسؤولية البطالة على أرباب العمل، وبالتالي يقضي على الأسطورة القائلة بأن المشروع الخاص (الفردي) هو عامل لتحسين رفاهية المواطن (مصطفى، ١٩٨٥م : ١٩- ٢٣).

لم تقتصر ظاهرة البطالة على الدول الصناعية المتقدمة، بل تعدتها إلى الدول النامية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تنامي نسب البطالة لدى سكانها، وإذا اختلفت تفسيرات ظاهرة البطالة في الدول الصناعية، فإن مردها الوحيد في الدول النامية إلى نقصان رأس المال الثابت، وليس عدم كفاية الطلب، والحل يكون بتأمين الأموال اللازمة، عن طريق تخفيض النفقات غير الإنتاجية لحساب النفقات الإنتاجية التي توجد الفرص المختلفة للمتعطلين.

تشير البيانات المتوفرة عن اقتصاديات مجموعة الدول النامية أنها تأثرت بمجملها منذ أوائل الثمانينات، نتيجة لظاهرة الركود الاقتصادي العالمي، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي بنسب متدنية جداً، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، والأردن ليس استثناء من هذه القاعدة، فقد أصبحت البطالة في الأردن مشكلة حادة، يعاني منها الاقتصاد الأردني في الوقت الحاضر، ويستوجب تكريس مزيد من الجهود لمعرفة أسبابها ونتائجها والحلول التي تساهم في التخفيف من حدتها على المجتمع الأردني حاضراً ومستقبلاً.

مشكلة البحث وأهدافه :

إن المشكلة التي سوف يعالجها هذا البحث تتمثل في تحليل أبعاد مشكلة البطالة في الأردن، ويمكن تحديد الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة بما يلي:

١- التعرف على حجم مشكلة البطالة التي لازمت الاقتصاد الأردني ، ورصد أسبابها والعوامل الحقيقية المسؤولة عنها، وتقييم السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بها.

٢- تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل.

٣- استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.

٤- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة.

تساؤلات الدراسة :

إن تساؤلات البحث تنطلق من مشكلة الدراسة ذاتها، ألا وهي مشكلة البطالة، والأسباب والعوامل المؤثرة فيها، ولذا ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١- هل البطالة ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الأردني ؟

٢- هل برامج التصحيح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة زادت من حدة البطالة في الأردن ؟

٣- هل لعبت الظروف الخارجية دوراً هاماً في زيادة مشكلة البطالة ؟

٤- هل أدت بعض السياسات الحكومية المتبعة في معالجة القضايا الاقتصادية إلى زيادة الفقر وأسهمت في ارتفاع نسبة البطالة ؟

منهج الدراسة :

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وستستخدم لغة الأرقام لتحليل البطالة وأبعادها المختلفة، وقد شكلت البيانات الرسمية الأساس لأرقام هذه الدراسة ومفرداتها، فقد اعتمدت بيانات مسوح العمالة والبطالة التي تصدر عن دائرة الإحصاءات العامة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م[1] وكذلك تقارير وزارة العمل ولأغراض المقارنة ثم اعتماد بعض الدراسات التي أعدتها مؤسسات أخرى كدراسات الجمعية العلمية الملكية ودراسات المركز الإستراتيجي في الجامعة الأردنية.

لقد قدر عدد المتعطلين عن العمل عن طريق موازنة العرض والطلب على الأيدي العاملة على النحو التالي:

ل = ع رز – ط رز

حيث إن :

ل: ترمز إلى عدد المتعطلين عن العمل.

ع: ترمز إلى عدد القوى العاملة الكلية.

ط: ترمز إلى عدد العاملين.

ر: ترمز إلى عام، ذكور، إناث، حضر، ريف، فئة عمرية، مستوى تعليمي.

(١) تقوم دائرة الإحصاءات العامة بعمل مسح بالعينة سنوي لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل، ويجري هذا المسح أربع مرات في العام، في كل ربع من أرباع السنة يصدر خلال تقرير مطبوع كل ثلاثة أشهر، ثم يصاغ من هذه التقارير التقرير السنوي العام، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أحدث بيانات هذا المسح لعامي ٢٠٠٥و ٢٠٠٦م. (انظر دائرة الإحصاءات العامة: التقارير السنوية لمسح العمالة والبطالة).

ز: ترمز إلى السنة.

وقدرت معدلات البطالة على النحو التالي:

$$\text{م ط رز} = \frac{\text{ل رز}}{\text{ع رز}}$$

حيث إن م ط رز ترمز إلى معدلات البطالة.

ل رز: ترمز إلى عدد المتعطلين عن العمل.

ع رز: ترمز إلى عدد القوى العاملة.

ر: ترمز إلى عام، ذكور، إناث، حضر، ريف، فئة عمرية، مستوى تعليمي.

ز: ترمز إلى السنوات. واختصارا للرموز السابقة نقول إن معدل البطالة يساوي

عدد المتعطلين عن العمل مقسوما على إجمالي عدد إفراد القوة العاملة مضروباً في ١٠٠.

الدراسات السابقة

تم الإطلاع على معظم ما كتب عن البطالة في الأردن خلال العقدين الماضيين، وقد أدرجت معظم هذه الدراسات في قائمة المراجع، وقد كان لها الأثر الأكبر في إثراء هذه الورقة.

وسنستعرض أهم وأحدث الدراسات الخاصة بهذا الموضوع.

أعدّت مديرية المعلومات والدراسات في وزارة العمل تقريراً عن أوضاع البطالة في عام ١٩٨٨م، وقد حوى التقرير معلومات هامة عن سوق العمل الأردني وخصائصه وأسباب البطالة المتعلقة بهذا السوق وكذلك الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل، واقترح بعض الحلول وخرج ببعض التوصيات لزيادة

فرص التشغيل، والتخفيف من حدة البطالة (وزارة العمل، ١٩٩٨م : ٨- ٢٠).

ناقش علي هلال الجمل في مقالتين في مجلة العمل أثر تيارات الهجرة على البطالة، وفرص التشغيل والعمل في الأردن، وقد ناقش في المقال الأول تيار القوى العاملة الأردني المهاجرة للعمل في الخارج وأثرها على إيجاد فرص عمل للمتعطلين. أما في المقال الثاني فقد تناول تحليل ظاهرة الهجرة الوافدة للعمل في الأردن وأثرها على مستويات التشغيل والبطالة في سوق العمل الأردني (الجمل، ١٩٨٨م: ٢٨- ٣٩).

تحدث أحمد طاهر جرادات عن التقديرات المستقبلية للداخلين الجدد في سوق العمل الأردني خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٠م وحصل على تقدير إعداد الداخلين إلى سوق العمل بعدد يتراوح بين ٤٢,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ سنوياً،تبلغ نسبة البطالة بينهم بحدود ١٨,٨٪(جرادات، ١٩٩٥م: ٣٧– ٤٣).

تناول بسام أبو عمرة بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المترتبة على مشكلة البطالة في الأردن، واستقى معلوماته من نتائج مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٨٧، وكذلك من دراسة جيوب الفقر في الأردن التي أنجزتها وزارة التنمية الاجتماعية عام ١٩٨٩ (أبو عميرة، ١٩٩١: ٢٨- ٣٥).

ناقش إبراهيم العبادي بعض التغيرات التي طرأت على القوى العاملة الأردنية خلال الفترة من عام ١٩٦١– ١٩٨٥م وبناء على هذا السجل التاريخي عمل تقديرا للداخلين إلى سوق العمل الأردني حتى عام ٢٠٠٠م، بناء على فرضيات البنك الدولي، وعلى نتائج الفترة بين ١٩٦١– ١٩٨٥م وكذلك اتجاهات معدل نمو الإنتاجية للعامل الأردني، غير أن الأرقام الي حصل عليها كانت أكبر من فرص العمل الجديدة، وقد أوصى بضرورة التركيز على المشاريع الاقتصادية كثيفة العمالة، والإقلال بقدر الإمكان من المشاريع كثيفة رأس المال، لخلق فرص عمل جديدة لمواجهة البطالة (العبادي، ١٩٩٠م: ٤٢ – ٤٨).

تحدث مناور فريح حداد عن الاتجاهات السكانية حتى عام ٢٠٠٤م عن طريق الإسقاطات السكانية Projection وعمل تقديراً للقوى العاملة النشيطة التي تدخل إلى سوق العمل الأردني ومدى تأثير ذلك على البطالة (حداد، ١٩٩٥م: ١٥- ٢٣).

ناقش صالح الخصاونة تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الأردن مظهراً أن هذا السوق لا يستوعب كافة الداخلين إلى سوق العمل، مما ينجم عنه في النهاية وجود البطالة، وذلك في عام ١٩٩٠م، وجاءت دراسة عادل لطفي بدارنة كاستمرارية لدراسة واقع سوق العمل الأردني عام ١٩٩٧ وانتهت إلى نفس النتيجة من أن سوق العمل لا يستوعب جميع الأردنيين الداخلين سنوياً إلى هذا السوق (خصاونة، ١٩٩٠م، وكذلك بدارنة، ١٩٩٧م).

عقد المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة ٢٠-١٩٩٨/٩/٢٢ نوقشت فيه مجموعة من أوراق العمل التي قدمها مجموعة من المختصين والعاملين في وزارة العمل من بينها ورقة عمل قدمها محمد أمين فارس بعنوان تجارب عربية ودولية تساعد على التخفيف من البطالة، وورقة أخرى قدمها صالح الطراونة بعنوان التعريف بمشكلة البطالة في الأردن، وثالثة قدمها حسين شخاترة بعنوان تقييم الآليات والإجراءات المتبعة في الحد من مشكلة البطالة ورابعة قدمها اتحاد العمال في الأردن بعنوان مدى التزام أطراف الإنتاج بقانون العمل ودوره في تنظيم سوق العمل، وجميع هذه الأوراق ناقشت جوانب مهمة من البطالة الأردنية

تحدثت عبير محمد سعد عن ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل، موضحة أن البطالة خطر اجتماعي شائك، وناقشت أسباب البطالة على مستوى العالم العربي، وأرجعت أسباب البطالة إلى تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين، وخفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، والزيادات الكبيرة في الضرائب، وتحرير تجارة الاستيراد، مما أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى

منافسة غير متكافئة، وأخيراً خصخصة القطاع العام وتسريح الكثير من الأيدي العاملة في هذه القطاعات (سعد، ٢٠٠٤م: ١٠٢- ١٢٣).

ناقش كل من فارس صلاح حيدر وحسن عبدالقادر صالح أثر الخصوبة على البطالة من خلال دراسة بؤر الفقر في الأردن، وتحدث الباحثان عن العديد من صور البطالة كالبطالة الدائمة والظاهرة والمقنعة والموسمية والهيكلية، وأبرزا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة وارتباطها القوي ببؤر الفقر، وأظهرت الدراسة أرقاماً عالية للبطالة في مناطق الفقر تصل في المتوسط إلى ٦٩,٧٪ من إجمالي القادرين على العمل، واقترح الباحثان أن أحد الحلول المطروحة هو السعي إلى إقلال الخصوبة البشرية لدى هؤلاء السكان (حيدر وزميله، ٢٠٠٥م، : ١- ٧٦).

كشفت لمى مضر إمارة في التقرير الذي أعدته عن ندوة العمل والبطالة وتأثيرهما في بناء الدولة، عن الكثير من مشكلات البطالة الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، وذكرت الباحثة أن للبطالة آثارها السيئة في الصحة النفسية والجسدية وزيادة الهجرة إلى الخارج وضياع تكاليف التعليم والتدريب، وصولاً على المدفع الموقع وانتشار الجرائم المختلفة (أماره، ٢٠٠٥م، : ٢٠٤- ٢١٢).

تحدث فتحي أحمد عاروري عن الخصائص الرئيسية للقوى العاملة في الأردن، كما أظهرتها نتائج مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٣ ، وخصص جانباً من جوانب بحثه لإبراز الخصائص العامة للمتعطلين عن العمل من حيث العمر والجنس والمستوى التعليمي والمهنة وذكر أن نسبة البطالة لعام ١٩٩٣ كانت تقترب من ١٩٪ كمعدل عام وتصل إلى ١٦,١٠٪ عند الذكور، وترتفع إلى ٣٥,٣٪ للإناث (عاروري، ١٩٩٧م: ٤٢٩ – ٤٥٢).

ناقش جميل الجالودي البطالة في الأردن خلال الفترة الزمنية (١٩٨٢– ١٩٨٧م) من خلال عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية مبرزاً السمات العامة

للمتعطلين عن العمل من حيث الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي ومكان الإقامة والحالة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي والمهنة، وقدم الباحث بعض التصورات لحل مشكلة البطالة (ألجالودي، ١٩٩٢م: ٦٩ – ٩٨).

ولعل ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها رصدت البطالة لفترة حديثة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م) وأبرزت بعض الأسباب المستجدة التي ساهمت في رفع نسبة البطالة، ومن هذا المنطلق هي مكملة لنتائج الدراسات السابقة، والمتعلقة بالموضوع ذاته، والتي ربما تقدم بعض التوصيات التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات المناسبة لعلاج هذه الظاهرة.

إن الموضوعات التي ستعالجها هذه الدراسة سوف تندرج تحت العناوين التالية:

- تعريف البطالة.
- تطور مراحل سوق العمل والبطالة في الأردن.
- الحالة الراهنة للبطالة في الأردن.
- خصائص المتعطلين عن العمل من حيث التركيب العمري، الجنس، المستوى التعليمي، التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي.
- أسباب البطالة.
- آثار البطالة.
- ملخص للنتائج والتوصيات.

تعريف البطالة : يعتبر التعريف الإجرائي للبطالة من القضايا المهمة الواجب معرفتها حين دراسة موضوع البطالة ، لأن مثل هذا يسهل علينا دراسة البطالة والمقارنة بين سنة وأخرى ودولة وأخرى . وفي الأردن يتم استخدام تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة ، وتشمل كل الأشخاص الذي تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ، وكانوا خلال فترة الإسناد الزمني .

١- دون عمل: أي لم يكونوا يمارسون عملاً بأجر أو لحسابهم الخاص .

٢- مستعدين للعمل: بأجر أو لحسابهم خلال فترة الإسناد الزمني ويرغبون به .

٣- باحثين عن عمل: أي أولئك الذي اتخذوا خطوات جدية محددة خلال فترة حديثة للبحث عن عمل بالأجر ضمن فرص العمل المتاحة وبشروط السوق أو لحسابهم الخاص ، وينبغي أن تشمل الخطوات المحددة :

- التسجيل في مكاتب العمل العامة والخاصة .
- تقديم طلب لأصحاب الأعمال .
- مراجعة أماكن العمل .
- متابعة الإعلانات في الصحف .
- البحث عن الأرض لإقامة مشروع أو ترتيب الموارد المالية ، أو طلب الترخيص للمشروع الخاص .

٤- قادرين على العمل : وتشمل القدرة الجسمية والعقلية في آن واحد .

ويقصد بفترة الإسناد الزمني المدة الزمنية التي تقاس بها البطالة. وفي معظم المسوحات الدولية يستخدم أسبوع قبل يوم المقابلة . وفي الأردن يوجد فئتان من المتعطلين :

الفئة الأولى : متعطل سبق له العمل ، وهو الفرد البالغ من العمر ١٥ سنة فأكثر ، القادر على العمل ، والباحث عنه ، والذي لا يزاول أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني وقت المقابلة ، والمتاح للعمل ، ولكن سبق له العمل سواءً داخل الأردن أو خارجه .

الفئة الثانية : متعطل لم يسبق له العمل ، وهو الفرد البالغ من العمر ١٥ سنة فأكثر، القادر على العمل ، والذي لا يزاول أي عمل ، والباحث عنه لأول مرة خلال فترة الإسناد الزمني والمتاح للعمل ، ولم يسبق له العمل داخل الأردن أو خارجه كالخريجين الجدد (الأسكوا، ١٩٩٣م : ١١) .

وهناك إشكالية في هذا التعريف متعلقة بعبارة الباحثين عن عمل ضمن الفرص المتاحة . هل أولئك الذين يصرون على التقدم للحصول على وظائف محددة في جهاز الدولة فقط أو البحث عن وظائف أو مهن الياقات البيضاء فقط كالوظائف المالية والإدارية أو يعزفون ويعرضون عن البحث عن فرص عمل في كثير من المهن ، مثل العمل في قطاعات الزراعة أو الإنشاءات أو الخدمات ... بل ويرفضون حتى التعامل مع معطيات السوق والقبول بمعدلات الأجر وشروط العمل السائدة فيه . هل يمكن اعتبار هؤلاء باحثين بشكل جدي عن العمل ؟ وبالتالي هل يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل ؟

تطور سوق العمل والبطالة في الأردن

تميزت مسيرة الأردن خلال نصف القرن الماضي بمواجهتها لعديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، ومقدرتها الفائقة على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة من ناحية أخرى . وتعد مشكلة البطالة التي يعاني منها سوق العمل الأردني واحدة من المشكلات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الأردني، والتي لازمت مسيرة هذا النشاط منذ الخمسينات وحتى عهدنا الحاضر، ومع أن النصف الثاني من عقد السبعينات الذي شهد حالة من شبه التشغيل الكامل للقوى العاملة إلا أن الأحداث السياسية والاقتصادية خلال الثمانينات والتسعينات ساهمت في تفاقم حدة مشكلة البطالة في سوق العمل الأردني . وسنلقي لمحة عن أوضاع البطالة في الأردن من خلال ربطها بتطور مراحل سوق العمل الأردني . وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين خمس مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى (١٩٥٠- ١٩٧٢م) : تشكل هذه الفترة بداية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأردن الحديث . لقد كان عماد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة هو الزراعة، وكان الأردن يفتقر إلى الصناعة، وإلى مشاريع البنية التحتية. ويمكن القول أن قطاع الزراعة نفسه يعاني من البطالة سواء البطالة الواضحة أو المستترة . وكان الناس يعيشون حياة شبه اكتفاء ذاتي حيث ينتجون معظم احتياجاتهم (وهي محددة) محلياً . ولهذا كان تأثر الأردن بالأحوال العالمية الخارجية محدوداً (خصاونة ، ١٩٨٧م : ١٢–١٣) وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لحرب عام ١٩٤٨م ومضاعفاتها من الهجرة القسرية، ومضاعفة عدد سكان الأردن بين عشية وضحاها، بينما لم تزد الموارد الاقتصادية بنفس الدرجة فبرزت مشكلة البطالة بشكل واضح (وزارة العمل – مديرية العمل، ١٩٩٨م) وكانت تتراوح في بداية الخمسينات٢٥ - ٣٥٪ إجمالي قوى العاملة الأردنية، ولم تقل عن ١٦٪ عام ١٩٥٥م . غير أن سوق العمل شهد بداية الهجرة إلى الخارج بشكل كبير، وأخذت هذه الهجرة مسارين: الأول نحو بلدان الخليج العربي، والمسار الثاني نحو الدول الأوروبية والأمريكية ، حيث كان الثاني للدراسة والعمل في آن واحد ، بينما كان المسار الأول بقصد العمل فقط . وكان للمواصفات الجيدة التي تتصف بها القوى العاملة الأردنية المهاجرة موضع احترام واستقطاب من كافة الدول الخليجية. وخلال هذه الفترة هذه الفترة ومع بداية الستينات تراوح حجم البطالة بين ٧ – ٨٪ خلال الفترة ١٩٦١م – ١٩٦٥م (انظر جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

معدلات البطالة في الأردن للفترة من ١٩٥٠- ٢٠٠٦

السنة	معدل البطالة (٪)	السنة	معدل البطالة (٪)
١٩٥٠ - ١٩٥٢	٢٥- ٣٣	١٩٨٩	١٠,٣
١٩٥٥	١٦,٥	١٩٩٠	١٦,٨
١٩٦١- ١٩٦٥	٧- ٨	١٩٩١	١٨,٨
١٩٦٦	٤- ٥	١٩٩٢	١٨
١٩٦٨	٩,٩	١٩٩٣	١٨,٨
١٩٦٩	١١,٥	١٩٩٤	١٥
١٩٧٠	١٣,٧	١٩٩٥	١٤,٢
١٩٧٢	١٤	١٩٩٦	١٢
١٩٧٣	١١,١	١٩٩٧	١٤,٤
١٩٧٤	٨	١٩٩٨	١٥,٢
١٩٧٦- ١٩٨٠	١,٦- ٣	١٩٩٩	١٥,٦
١٩٨١	٣,٩	٢٠٠٠	١٣,٧
١٩٨٢	٤,٣ (❖)	٢٠٠١	١٤,٧
١٩٨٣	٤,٨	٢٠٠٢	١٥,٣

(❖) هنالك خلاف شديد حول أرقام البطالة في المصادر المختلفة، فمثلاً تشير تقارير وزارة العمل أن نسبة البطالة كانت عام ١٩٨٢م (٣,٤) ، في حين أرقام مسح القوى البشرية لسنة ١٩٨٢م كانت ٦,٥٪ ، وكذلك الحال في أرقام ١٩٨٧م، فقد ذكر تقرير مسح الصحة والتغذية أن نسبة البطالة كانت (١٤,٨٪).

السنة	معدل البطالة (٪)	السنة	معدل البطالة (٪)
١٩٨٤	٥,٤	٢٠٠٣	١٤,٥
١٩٨٥	٦	٢٠٠٤	١٢,٥
١٩٨٦	٨	٢٠٠٥	١٤,٨
١٩٨٧	٨,٣	٢٠٠٦	١٤,٠
١٩٨٨	٨,٩(*)		

مصادر الجدول:

١- النمري، ١٩٩٩.

٢- الحوراني، ١٩٨٨: ١٥.

٣- عميرة، ١٩٩٢: ٢٣.

٤- تقارير وزارة العمل السنوية للأعوام ٨٦- ١٩٩١.

٥- دائرة الإحصاءات العامة: تقارير مسح العمالة والبطالة ٢٠٠١- ٢٠٠٦م.

ولعل من أبرز نشاطات الدولة التي ساهمت في تلك الفترة بتخفيض حجم البطالة هو إعداد برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤—١٩٧٠م) الذي استلزم التوسع في توفير الخدمات وتوفير المزيد من فرص العمل (مجلس الإعمار ، ١٩٦٤م : ٦٤ —٧٠) .

إن الحدث الفيصل الثاني الذي حدث في هذه المرحلة كان عام ١٩٦٧م ، جراء الحرب العربية الإسرائيلية التي نجم عنها احتلال الضفة الغربية، وخسارة الأردن جزءاً هاماً من موارده الطبيعية والاقتصادية آنذاك . وكان أكثر العوامل تأثيراً على الاقتصاد هو نزوح أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية . وأدت هذه الهجرة القسرية إلى زيادة حادة في حجم السكان، وما استلزمه ذلك من زيادة أعباء الإنفاق العام، الأمر الذي أدى إلى

انعكاس نشاطات القطاعات الاقتصادية وتوقف تنفيذ المشاريع المقررة في برنامج السنوات السبع (١٩٦٤م – ١٩٧٠م) وانخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتصاعد الحشد العسكري على حساب الجهد الإنمائي . وكان الاقتصاد الأردني غير قادر على إيجاد المزيد من فرص العمل، الأمر الذي زاد من ارتفاع معدلات البطالة التي بدأت بالتنامي والصعود بحيث تراوحت بين ١٢- ١٤٪ بين عامي ١٩٦١م – ١٩٧٢م (انظر جدول رقم (١)، وكذلك الحوراني، ١٩٨٨م : ١٢) .

المرحلة الثانية (١٩٧٣م – ١٩٨٢م) : وتعرف هذه الفترة باسم فترة الانتعاش الاقتصادي أو فترة الطفرة . فقد شهد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة تحسناً واضحاً في الظروف الاقتصادية . وهذه المرحلة هي امتداد لسنوات الخطة الثلاثية (١٩٧٣م – ١٩٧٥م) التي استهدفت توفير (٧٠) ألف فرصة عمل جديدة، وكذلك الخطة الخمسة الأول (١٩٧٦م – ١٩٨٠م) التي اعتبرت من أبرز فترات الازدهار والرواج الاقتصادي (الحوراني ، ١٩٨٨ م : ١٣- ١٤) .

حقق الاقتصاد الأردني إنجازات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة تمثلت في :-

١- تحقيق معدلات عالية للناتج المحلي الإجمالي .
٢- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .
٣- إرساء قواعد البنية التحتية .
٤- إحراز تقدم كبير في مستويات التعليم والصحة والإسكان .
٥- بناء مشاريع عديدة في قطاعات الزراعة المياه والصناعة التحويلية .
٦- تخفيض كبير في معدلات البطالة إلى حد وصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل شبه الكامل ؛ حيث تراوح معدل البطالة خلال الفترة ١٩٧٦م – ١٩٨٠م من ١,٦–٣ ٪ ولم يزد خلال هذه الفترة عن ٣,٣٪ وقد ساعد على تحقق

هذه الإنجازات زيادة في تدفق الموارد المالية الخارجية نتيجة :

- ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وخاصة من دول الخليج العربي .
- زيادة الصادرات الزراعية والصناعية التحويلية .
- زيادة المساعدات الرسمية المقدمة للحكومة المركزية .

على الرغم من هذه الإنجازات فإن الأردن لم يتمكن من التغلب على الاختلالات الرئيسة الكامنة في الهيكل الاقتصادي للدولة، فقد أدى ارتفاع الدخل القومي المتاح إلى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الكلي ، واستمرار زيادة مستواه عن الناتج المحلي الإجمالي ، مما أبقى على المدخرات المحلية سالبة، وإلى زيادة الاعتماد على الموارد المالية الخارجية لسد فجوة الاستهلاك من ناحية وتمويل إجمالي التكوين الرأسمالي من ناحية أخرى . ولقد نتج عن عدم مواكبة الإنتاج المحلي للطلب المحلي اتجاه جزء هام من هذا المطلب إلى المستوردات ، وبالتالي زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات . كذلك أدى تزايد معدل نمو الإنفاق الحكومي بما يفوق معدل نمو الإيرادات المحلية إلى زيادة العجز في الموازنة العامة خلال الفترة المذكورة .

غير أن الأردن تمكن من تغطية العجز من خلال المساعدات والمنح الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج، إضافة إلى القروض الداخلية والخارجية، والسحب من الاحتياطي بشكل ثانوي.

ولعل من أبرز الاختلالات الهيكلية في هذه الفترة تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساحة قطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات الحكومية . وأصبح الأردن ولأول مرة في تاريخه يعاني من نقص في بعض التخصصات والكوادر البشرية الفنية والمهنية، الأمر الذي أدى إلى استخدام العمالة العربية والأجنبية بحيث أصبح سوق العمل الأردني مستقبلاً ومرسلاً للقوى العاملة في آن واحد (نبيل عماري وزميله ، ١٩٩٣م: ١٥٦- ١٥٧) .

المرحلة الثالثة (١٩٨٣م –١٩٩١م) : وهي فترة الركود الاقتصادي: فالنشاط الكبير الذي شهده الاقتصاد الأردني في عقد السبعينات وبداية الثمانينات لم يستمر بعد ذلك . إذ أدى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ عام ١٩٨٣م، وما صاحبه من تدهور النشاط الاقتصادي في دول الخليج إلى انخفاض المقبوضات من العملات الأجنبية نتيجة عوامل ثلاثة هي :

١- انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية في الدول العربية المجاورة.

٢- انخفاض الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية، وانخفاض تحويلات العاملين ، وبروز مشكلة البطالة في الأردن تبعاً لذلك .

٣- انخفاض المنح والمساعدات الخارجية، والتي كانت تشكل بالإضافة إلى تحويلات العاملين أهمية بالغة في تغطية العجز في ميزات السلع والخدمات في ميزان المدفوعات الأردني.

لقد أدى انخفاض تدفق الموارد المالية إلى انخفاض حجم الطلب المحلي بشكل عام، وانخفاض الإنفاق الاستثماري بشكل خاص كما نتج عنه انخفاض الناتج المحلي إلى حوالي ٢,٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٢م –١٩٨٧م مقارنة بحوالي ١٠٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٦م – ١٩٨٢م ، وانخفض النمو إلى ٠,٥ عام ١٩٨٨م . ورافق ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل متواصل كما أدت إلى ارتفاع مستمر في البطالة.

لمواجهة الركود الاقتصادي خلال هذه الفترة قامت الحكومة بزيادة النفقات العامة لسد الانخفاض في استثمارات القطاع الخاص، كما زاد البنك المركزي من التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعين العام والخاص . وقد نتج عن ذلك زيادة العجز في الموازنة العامة ليصل إلى ٥٨٠ مليون دينار، تشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٧م ، وكذلك تزايد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى حوالي ٣٥٠ مليون دولار في نفس العام .

وقد نتج عن انحسار تدفق الموارد المالية من دول الخليج إلى زيادة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لسد النقص في هذه الموارد، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى ٦,٥ بليون دولار عام ١٩٨٨م، في حين بلغت خدمة هذا الدين الخارجي أي نسبة الأقساط والفوائد المستحقة إلى الصادرات من السلع والخدمات ٥١٪ عام ١٩٨٨م ؛ كذلك أدى السحب من الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى انخفاضها إلى مستويات متدنية لا تكفي لتغطية المستوردات السلعية والخدمية، مما زاد الضغط على الدينار الأردني فانخفض سعره أمام العملات الأجنبية الرئيسة بحدود ٥٠٪ في نهاية عام ١٩٨٨م، الأمر الذي أدى في النهاية إلى زعزعة الثقة بقدرة الاقتصاد الأردني على التغلب على المشكلات المالية، مما ساعد على هروب رأس المال الخاص إلى الخارج بشكل لم يسبق له مثيل.

قامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات التي تستهدف زيادة الإيرادات المحلية، فرفعت معدل الضريبة على كثير من السلع، كما زادت من عدد السلع التي تخضع للضريبة، ولجأت إلى ترشيد الإنفاق العام . غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية من حيث توقيتها أو حجمها للحيلولة دون استفحال الأزمة المالية، وواجه الأردن حالة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية الخارجية، مما استوجب دخوله في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونه الخارجية. ومن ثم وضع برنامج للتصحيح الهيكلي للفترة ١٩٨٩م – ١٩٩٣م لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الأردني بما يسمح بتحقيق معدل مناسب للنمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم . إلا أن أزمة الخليج التي أطلت برأسها عام ١٩٩٠م التي أدت إلى موجة ثالثة من الهجرة القسرية، رافقها عودة ٣٠٠ ألف مواطن من دول الخليج، وذلك خلال سنوات ١٩٩٠م – ١٩٩٢م ، وقدرت أعداد العاملين من هؤلاء بنحو ٧٥ –٨٠ ألف ، مما أحدث صدمة كبيرة لسوق العمل تمثلت في الارتفاع الكبير للأردنيين الباحثين عن عمل، حتى وصلت معدلات البطالة عام ١٩٩٣م إلى ١٨,٨٪ من إجمالي القوى

العاملة. وقد ترافق مع هذه الأزمة إغلاق شبه كامل لأسواق العمل الخارجية. وقد تزامن مع ذلك ارتفاع المديونية، وتقلص الإنفاق الحكومي و تراجع حجم الصادرات الأمر الذي أدى إلى التوقف عن العمل ببرنامج التصحيح الهيكلي (١٩٨٩م –١٩٩٣م).

المرحلة الرابعة : برنامج التصحيح الاقتصادي : تبنى الأردن منذ عام ١٩٩٣م برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي، يهدف إلى استئناف مسيرة تصويب الوضع الاقتصادي عن طريق حزمة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات سعر الصرف والسياسيات القطاعية، وعلى رأس هذه السياسات سياسة إدارة الدين الخارجي، وإتاحة الفرصة للأردن للحصول على تسهيلات الصندوق والبنك الدوليين، ومساندة الأردن في التفاوض على إعادة جدولة الديون الخارجية في إطار نادي باريس ونادي لندن، واعتماد سقوف للاقتراض الخارجي الجديد، والتركيز على أن تكون شروط الاقتراض الجديدة سهلة ميسرة (عماري وشخاترة، ١٩٩٣م : ١٦٠ – ١٦٤) .

لقد استمر برنامج التصحيح الاقتصادي الأول منذ عام ١٩٩٢م –١٩٩٨م ، ثم جدد البنك الدولي فترة العمل بالبرنامج لفترة ثانية تمتد من ١٩٩٨م –٢٠٠٤م وكانت هذه الفترة هي الفترة الأخيرة والنهائية التي طبق فيها البرنامج بالتفاهم مع صندوق النقد الدولي.

وفيما يلي لمحة موجزة عن هذا البرنامج :

أولاً السياسات المالية: تضمن البرنامج مجموعة من السياسات على جانبي الإيرادات والنفقات تستهدف خفض العجز في الموازنة العامة من ١٨٪ إلى ٥٪ في نهاية البرنامج .

أ – جانب الإيرادات : يستهدف برنامج التصحيح رفع مستوى الإيرادات من خلال تطبيق جملة من الإجراءات أبرزها :

١- توسيع قاعدة ضريبة الدخل من خلال تخفيض حجم الإعفاءات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الضرائب المباشرة في حصيلة الإيرادات المحلية .

٢- رفع كفاءة التحصيل الضريبي ومنع التهرب الضريبي وتحويل الضريبة النوعية Specific tax إلى ضريبة نسبية Advalorem tax ، وزيادة ضريبة الاستهلاك على السلع المختلفة وإخضاع سلع جديدة لهذه الضريبة .

٣- زيادة أسعار المحروقات بما يؤدي إلى إلغاء الدعم عنها؛ وذلك لتحقيق مزيد من الإيرادات للخزينة .

ب –**جانب النفقات** : تستهدف السياسة المالية تخفيض النفقات العامة من خلال تطبيق الإجراءات التالية :

١- تخفيض حجم الدعم الحكومي للسلع الأساسية عن طريق توجيهه للفئات المستحقة .

٢- تقييد النفقات الطارئة والنفقات خارج الموازنة للحكومة المركزية .

٣- تخفيض الدعم المقدم إلى المؤسسات العامة من خلال إعادة هيكلتها المالية بما يحقق استقلالها المالي عن طريق زيادة أسعار خدماتها لتغطي كلفتها الاقتصادية الحقيقية .

٤- تقليص معدل نمو المشتغلين في القطاع العام ، والإبقاء على تدني الأجور الحقيقية في القطاع العام .

ثانياً : السياسة النقدية : تستهدف السياسة النقدية تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الأردني وكبح جماح التضخم ؛ وذلك من خلال تقويم أسعار الفائدة على الودائع بالعملات المحلية ، بحيث يؤدي إلى رفع معدلات الادخار ، وتشجيع

التدفقات المالية الخارجية. كذلك ضبط معدل نمو الائتمان للقطاع العام بما يضمن احتياجات القطاع الخاص لتمويل استثماراته، وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات الضعيفة في الجهاز المصرفي بما يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي .

ثالثاً : السياسة التجارية : يستهدف برنامج التصحيح تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات السلعية والخدمية، وتقييد المستوردات، من خلال سياسات الإحلال وسياسات تقييد الطلب المحلي . ويرى برنامج التصحيح أن مستقبل النمو الاقتصادي يكمن في زيادة القدرة على التصدير من السلع والخدمات، من خلال زيادة القاعدة الإنتاجية، الموجهة للتصدير وإيجاد منافذ تصديرية جديدة .

إن محدودية المياه الحالية والمستقبلية تفرض قيوداً حقيقية على إمكانية التوسع المستقبلي في الصادرات الزراعية ، وكذلك فإن تراخي الطلب العالمي على الصادرات التعدينية يؤدي إلى التركيز على الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة الصادرات، ويجب أن يرافق ذلك إلغاء الحماية واستبدالها بالتعرفة الجمركية، ورفع القيود الكمية على المستوردات، على أن يتم تقييد المستوردات من السلع الاستهلاكية، من خلال سياسات التعرفة الجمركية والسياسات الضريبية. وينص البرنامج على ضرورة مساواة ضريبة الاستهلاك المفروضة على المنتجات المحلية، وتلك المفروضة على المستوردات المماثلة لهذه المنتجات .

رابعاً : سياسة سعر الصرف : يهدف البرنامج إلى تطبيق سياسة مرنة لسعر صرف الدينار، وتتضمن هذه السياسة عدم قيام الحكومة باتخاذ أية إجراءات للمحافظة على سعر الصرف من خلال القيود على التجارة الخارجية ، أو مدفوعات أقساط وفوائد الدين الخارجي ، أو استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية؛ إلا من خلال التشاور المشترك مع صندوق النقد الدولي، وبعد الإطلاع على مستوى أداء الصادرات واحتياطي البلد من العملات الأجنبية .

خامساً : السياسات القطاعية : تحتل السياسيات القطاعية موقعاً بارزاً ضمن سياسات برنامج التصحيح المدعوم من صندوق النقد الدولي .

ففي مجال الزراعة : نص البرنامج عن ضرورة إزالة الأنماط الزراعية التي تفرضها الحكومة على المزارعين ، وإزالة الدعم عن مدخلات الإنتاج الزراعية كالأعلاف الحيوانية والأسمدة والمبيدات بشكل تدريجي ، وإزالة الدعم عن إنتاج الحبوب بما يضمن مساواة أسعارها مع الأسعار العالمية.

وفي مجال الري : ينص البرنامج على رفع أسعار المياه المستخدمة للأعراض الزراعية لتغطي كلفة التشغيل والصيانة، وذلك بهدف ترشيد وتحسين كفاءة استخدامها، وفي مجال الطاقة ينص البرنامج على تخفيض قيمة المستوردات النفطية من خلال زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وتحرير أسعار المشتقات النفطية والكهرباء، بشكل يضمن تغطية السعر للتكلفة، مع مراعاة طبقات السكان ذات الدخل المتدني، ويتضمن برنامج التصحيح إدخال إصلاحات جذرية على المؤسسات العامة بحيث تؤدي إلى ترشيد استخدام خدماتها، وزيادة كفاءتها المالية بما يحقق لها الاستقلال المالي ويقلص الدعم الحكومي لها.

تتطلب هذه السياسة إخضاع المؤسسات القطاعية لمؤشرات الربحية في تحديد عوائد وكلفة الخدمات، وتقليص الدور الحكومي في الأنشطة الإنتاجية المباشرة، من خلال إدارتها على أسس تجارية في المرحلة الأولى ثم بيعها إلى القطاع الخاص في مرحلة لاحقة (عماري وشخاترة ، ١٩٩٣م : ١٦٠ –١٦٤) .

سادساً : سياسة إدارة الدين الخارجي : يعطي برنامج التصحيح الاقتصادي أهمية بالغة لسياسات إدارة الدين الخارجي . وتحدد هذه السياسة مقدار التمويل الخارجي المتاح . وتشمل هذه السياسات وضع حدود قصوى على مستوى استحقاق الدين الخارجي المطلوب . وينص البرنامج على أن تقوم الحكومة بإزالة كافة الالتزامات المالية المستحقة عنها من أقساط وفوائد الدين الخارجي، إما عن طريق

الدفع أو إعادة الجدولة ، وأن تعمل الحكومة على أن لا تتراكم أية التزامات متأخرة جديدة خلال فترة التصحيح . وكذلك وضع سقوف على الاقتراض الخارجي غير الميسر، والحد من القروض القصيرة ومتوسطة الأجل غير الميسرة، وذلك بغرض التخفيف من عبء الدين الخارجي.

سابعاً : حماية الفئات المتضررة : يؤدي تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي إلى انعكاسات سلبية على فئات المجتمع، وخاصة في المراحل الأولى . أهمها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض المستوى المعيشي للسكان تبعاً لذلك . ويعود ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة أسعار المستوردات الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً. إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع نتيجة لإزالة الدعم الحكومي عنها .

ولمواجهة بعض الآثار السلبية على فئات السكان متدنية الدخل فقد تضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات منها :

١- الإبقاء على دعم بعض السلع الأساسية وتوجيهها نحو الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل .

٢- زيادة الموارد المتاحة لصندوق التنمية والتشغيل وحزمة الأمان الاجتماعي بهدف توفير الأنشطة الاقتصادية الصغيرة بما يساعد على خلق دخول دائمة للفئات المتضررة، بهدف مكافحة جيوب الفقر والبطالة.

٣- تطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للمتعطلين عن العمل من الفئات المتضررة من خلال التدريب وإعادة التأهيل بما يكسبهم المهارات اللازمة لمزاولة الحرف التي يمولها الصندوق أو مزاولة المهن المتوفرة في السوق المحلي .

٤- وضع برنامج للصناعات الصغيرة التي يمكن إقامتها بموارد مالية محدودة والمساعدة في تسويتها من خلال الجمعيات الأهلية .

٥- زيادة رواتب وأجور القطاع العام ولكن بنسب تقل عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

مزايا ومثالب برنامج التصحيح : هناك وجهتا نظر متعارضتان حول برنامج التصحيح الاقتصادي : الأولى متفائلة ، والثانية متشائمة ، فالبعض يرى أن الأردن لو لم يأخذ بوصفة البنك الدولي للتصحيح الاقتصادي تكون النتيجة هي :

١- الانخفاض الشديد في قيمة العملة الوطنية .

٢- ظهور واستشراء السوق السوداء في المواد الغذائية والسلع والعملات الأجنبية .

٣- تراجع شديد في الاستثمار، ومزيد من الفقر والبطالة .

٤- ارتفاع في نسبة التضخم وارتفاع شديد في الأسعار .

٥- تعطل التنمية وتباطؤ في النمو الاقتصادي، وهروب لرأس المال الوطني إلى الخارج .

٦- انعدام ثقة المجتمع الدولي والجهاز المصرفي العالمي بنا مما يستلزم عقوبات اقتصادية لتخلفنا عن سداد ديون الدول والبنوك الأجنبية (نادي باريس ونادي لندن) (العلمي ، ١٩٩٩م : ١٠٤) .

ويرى هؤلاء المتفائلون أن سنوات التصحيح وخاصة الفترة ١٩٩٢م – ١٩٩٨م قد ساهمت فيما يلي :

١- تحقيق زيادة تدريجية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤,٣٪.

٢- تخفيض معدل التضخم من ١٠٪ إلى ٤,٥٪ .

٣- تخفيض العجز في الموازنة العامة من ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ .

٤- إيجاد حالة من التوازن لميزان المدفوعات .

٥- تخفيض الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٧,٩٪ إلى ٧٩,٥٪

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (عماري و شخاترة ، ١٩٩٢م : ١٦٠) .

ويرى هؤلاء المتفائلون أن برنامج التصحيح الأردني ساعد على استئناف الإنفاق على الاستثمار وليس تسديد الديون، وباختصار فالبرنامج صيغ ليخدم متطلبات الاقتصاد الأردني وأولويات المجتمع الأردني (العلمي، ١٩٩٩م : ١٠٧) الأمر استلزم مد البرنامج لفترة أطول .

أما وجهة النظر الأخرى فترى أن الهدف الأول لبرامج التصحيح هو خدمة الديون الخارجية للدول الفقيرة لصالح الدول الغنية، ولا ينظر لرفاهية الشعوب وقيمتها، بالقدر الذي توجه فيه التنمية لتحصيل الفوائد لخدمة الدين الخارجي، وبرهان هؤلاء هو نتائج آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في (١٢) دولة نامية في مناطق جغرافية متباينة (أفريقيا جنوب الصحراء ، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا) والتي تشير كلها إلى أن الأخذ بهذا البرنامج قد اقترن في جميع الحالات بارتفاع معدلات التعطل السافر، وإن تفاوتت حدة هذا الارتفاع وفقاً لطبيعة الهياكل الاقتصادية وتنوعها في كل دولة، إلى جانب تزامن ذلك مع مجموعة أخرى من الانعكاسات السلبية من أهمها تدهور معدلات الأجور الحقيقية وخاصة في المناطق الحضرية، وتهميش نسب متزايدة من قوة العمل نتيجة للالتحاق بالقطاعات الهامشية غير الرسمية .

أما الظاهرة الأكثر خطورة فتمثل انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادية على الهياكل الإنتاجية للدول النامية؛ حيث تعرضت معظم الدول التي أخذت ببرامج الإصلاح الاقتصادي لتقلص قطاع الصناعة التحويلية، وانخفاض مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لعدم قدرة هذا القطاع على مواجهة آثار تحرير التجارة الخارجية التي تتزامن مع تحرير أسعار الصرف وأسواق رأس المال . الأمر الذي يخضع هذه الدول لنمط جديد من تقسيم العمل الدولي بحيث تظل منتجة للمواد الأولية، مقابل تزايد اعتمادها على الدول الصناعية في الحصول على

احتياجاتها من السلع المصنعة، وهو ما يهدد مسيرة التنمية في هذه الدول، ورغبتها المشروعة في تحقيق هياكل إنتاجية متنوعة ومتوازنة (Huston & others, 1991 : 5-6) .

إذا كان هذا حال الدول التي أخذت بوصفة البنك الدولي للتصحيح الاقتصادي فهل يكون الأردن استثناءً من القاعدة ؟

الجواب : قد يكون نعم ، عند البعض الذي يرى أنه بالرغم من التشابه بين برامج التكيف الاقتصادي للبلدان النامية الناشئ عن التشابه بين الاختلالات التي تعاني منها، وخاصة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، وضعف الادخارات المحلية، والعجز عن خدمة الدين الخارجي، إلا أن هناك خصائص أردنية تميز برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، وتجعله مختلفاً إلى حد بعيد عن برامج التكيف الأخرى، وأفضل منها من عدة نواحي أساسية .

في حين يرى البعض الآخر أن هذه الخصوصية مبالغ فيها، وإن انفرد الأردن ببعض الاعتبارات الخاصة، إلا أن هذه الاعتبارات ليست العصا السحرية، التي تجعل برنامجه التصحيحي يختلف عن البرامج العالمية الأخرى، فالأردن حقق بعض النجاحات من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي، منها استقرار سعر صرف الدينار الأردني، وزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل إلى ٦٪ ونجح في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد لكنه أخفق في تخفيض معدل التضخم (١٢٪ عام ٢٠٠٦م) وأخفق في تخفيف العجز في الموازنة العامة، ولم يخفض الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة التي كانت متوقعة ولم تصل أرقام النجاحات التي حققتها برامج الإصلاح الاقتصادي إلى عمق المجتمع الأردني، وعلى القدرات التنموية للناس وحاجاتهم، خاصة مع موجات ارتفاع الأسعار المتلاحقة، التي قللت الثقة في الخطاب التنموي الحكومي، الذي لم يصل بعد إلى تحقيق إنجازات وطنية تمثل حاجات الناس وأولوياتهم.

المرحلة الخامسة: الحالة الراهنة: وتمتد من عام ٢٠٠٤م، وحتى الوقت الراهن، ففي عام ٢٠٠٤م أصبحت الحكومة غير ملزمة بالعودة إلى صندوق النقد الدولي لرسم السياسة الاقتصادية في البلاد، وقد تفاءل الناس خيراً بانخفاض نسبة البطالة، وازدياد فرص التشغيل للقوى العاملة المتعطلة غير أن ظلال سياسات صندوق النقد الدولي بقيت مهيمنة على السياسة الاقتصادية. فبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي للفترة السابقة أفرزت سياسة نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في البلاد، لذلك لو نظرنا إلى أرقام البطالة للفترة من ٢٠٠٤م وحتى الوقت الحاضر لوجدنا أن النسبة تراوح مكانها حول ١٥٪ بحسب التقديرات الرسمية (انظر جدول رقم ١) وأن هذه النسبة هي أقل من الواقع الفعلي للبطالة بحسب التقديرات غير الرسمية، فدراسات البنك الدولي والدراسات التي أجراها مراكز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية تظهر نسباً عالية بالمقارنة مع التقديرات الرسمية. والدراسة الأخيرة التي قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية بتكليف وتمويل من وزارة التخطيط أظهرت أن حجم البطالة في الأردن يزيد عن ٢٠٪[1] غير أن الحكومة رفضت نتائج هذه الدراسة، ورأت عدم نشرها واعتمادها؛ لأنها ذات تأثير سلبي على مصداقية البيانات الرسمية وتزعزع ثقة المستثمرين ومؤسسات التمويل الدولية بمؤشرات الاقتصاد الأردني. والواقع أن جحم البطالة في الأردن ليس بعيداً عن هذا الرقم، سيما وأن كافة الدراسات السابقة والتي أجرتها مؤسسات مستقلة كانت أرقام البطالة فيها أعلى بكثير من الأرقام الرسمية التي تعتمدها الجهات الحكومية.

(١) أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من ٤/٢٨ – ٢٠٠٢/٦/١٥ م ، وهناك دراسة أخرى سابقة لمركز الدراسات الإستراتيجية أجريت عام ١٩٩٦م أظهرت أن نسبة البطالة كانت ٢٧,٥٪. وقد قدرت وزارة التخطيط أن حجم البطالة سيتراوح بين ١٨– ٢٥,٤٪ (انظر : وزارة التخطيط: قسم القوى البشرية، بيانات غير منشورة نقلاً عن عماري وشخاترة ١٩٩٣م: ١٧١).

ولقد كان للسياسات التي طبقتها الحكومة أثر كبير في تنامي وارتفاع نسبة البطالة خلال السنوات الخمس الماضية ومن هذه السياسات ما يلي:

١- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقنين التوظيف الحكومي.

٢- أدى خفض معدل النمو للإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، إلى خفض الاستثمار الحكومي، في إيجاد طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة عن العمل، باستثناء الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية الضرورية.

٣- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم عن المواد الأساسية، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة، إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، الأمر الذي يتوقع منه انخفاض الطلب المحلي، وظهور الكساد في السوق المحلي، مما يترتب عليه خسائر وإفلاسات، وتسريح العمالة، وتخفيض الأجور إلى نسبة لا يستطيع العامل القبول بها.

٤- أن تحرير تجارة الاستيراد، وخفض الرسوم الجمركية، أدت إلى تعرض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة، لم تستطيع الكثير منها الصمود أمام المنتجات المستوردة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق وإفلاس بعضها وتسريح عمالها مما يزيد من نسبة البطالة.

٥- وأخيراً نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجه تسريح عدد من العمالة الموظفة وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم وقد أصبحت الخصخصة من مصادر النمو للبطالة.

خصائص المتعطلين عن العمل : فيما يلي عرض سريع للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل . وقد اكتفينا بأرقام عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م لإبراز هذه الخصائص والمزايا.

بلغ عدد سكان الأردن عام ٢٠٠٥م قرابة ٥,٤٧٣ مليون نسمة، كما بلغ حجم القوى العاملة ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وإذا أخذنا بمتوسط الأرقام الرسمية لدائرة الإحصاءات العامة لنسبة البطالة في الأردن لعام ٢٠٠٥م وهو ١٤,٨٪ تبين لنا أن هناك ما يقرب من (٢١٠) ألف عاطل عن العمل (الأردن بالأرقام عدد (٨) ٢٠٠٦م).

يظهر الجدول التالي رقم (٢) توزيع المتعطلين بحسب الجنس للأعوام ٢٠٠٣م و ٢٠٠٦م ومنه يظهر أن نسبة البطالة من الذكور تتراوح بين ١٢–١٣٪ بينما لدى الإناث ترتفع من ١٦–٢٥٪ ، مما يظهر تزايد نسبة البطالة لدى الإناث أكثر من الذكور، فإذا علمنا أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لا تزيد عن ١٧٪ ، أدركنا أن البطالة عند الإناث أعلى من نسبة المشاركة في قوة العمل.

جدول رقم (٢)

المتعطلون بحسب الجنس للأعوام ٢٠٠٣م – ٢٠٠٦م

السنة	ذكور	إناث	الإجمالي
٢٠٠٣	١٣,٤	٢٠,٨	١٤,٥
٢٠٠٤	١١,٨	١٦,٥	١٢,٥
٢٠٠٥	١٢,٨	٢٥,٩	١٤,٨
٢٠٠٦	١١,٩	٢٥,٠	١٤

المصدر: التقارير السنوية لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٣ م –٢٠٠٦م.

يظهر جدول رقم (٣) أن البطالة في سوق العمل الأردني متفشية بصورة أساسية بين أوساط الشباب، إذ بلغ معدل البطالة حوالي ١٥,٨٪ ضمن الفئة العمرية (١٥ –١٩) و حوالي ٣٨٪ للفئة العمرية (٢٠ –٢٤) أي أن أكثر من نصف العاطلين عن العمل هم (١٥ –٢٤) عاماً.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الجنس والفئات العمرية للعام ٢٠٠٥م

الفئة العمرية	ذكور	إناث	الإجمالي
١٥– ١٩	٢٠,٦	٢,٤	١٥,٨
٢٠– ٢٤	٣٤,٥	٤٧,٥	٣٨,٠
٢٥ – ٣٩	٣٤,٨	٤٥,٧	٣٧,٧
٤٠ فما فوق	١٠,١	٤,٤	٨,٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تقرير مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة للفئة العمرية (١٥ –١٩) فالأوضاع المادية لأسر هؤلاء المتعطلين التي تضطرهم إلى زج أبنائهم إلى سوق العمل في سن مبكرة وتركهم الدراسة . ومن الجدير بالذكر أن أرقام هذه الفئة قد زادت بعد إلغاء العمل بقانون خدمة العلم، الذي كان يؤخر دخول هؤلاء إلى سوق العمل .

أما ما يخص الفئة الأخرى (٢٠ –٢٤) فيمكن تفسير ارتفاع النسبة فيها ؛ لأن غالبية خريجي الثانوية العامة وكليات المجتمع والجامعات يقعون ضمن هذه الفئة .

أما حسب الجنس فيلاحظ أن نسبة الإناث المتعطلات تفوق نسبة الذكور في الفئات العمرية (٢٠ –٢٤) و (٢٥ –٣٩) ؛ لأن معظم المتعطلات هن من خريجات كليات المجتمع والجامعات . ويلاحظ انخفاض نسبة مستوى المتعطلات في الفئة العمرية (١٥ –١٩) إلى رقم متدني (٢,٤٪) بالمقارنة مع الذكور (٢٠,٦٪) مما يدل

على أن الآباء لا يدفعون ببناتهم إلى سوق العمل في سن مبكرة كالذكور، إضافة إلى أن نسبة كبيرة ممن يكملن الثانوية يدخلن الحياة الزوجية في سن مبكرة.

يظهر الجدول رقم (٤) توزيع العاطلين عن العمل بحسب الجنس والمستوى التعليمي؛ حيث شكل المتعطلون من مستويات التعليم دون الثانوي قرابة ٥٠٪ من إجمالي المتعطلين لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي . وتزيد نسبة الذكور من هؤلاء بحيث تصل إلى ٦٥٪ فيما لا تصل إلى ١٢,٧٪ عند الإناث عام ٢٠٠٥م تنخفض إلى ١٠,٣٪ عام ٢٠٠٦م . أما المتعطلون من حملة الثانوية العامة فتصل نسبتهم في المتوسط ١١ – ١٢٪ مقابل ١١ – ١٢٪ من حملة الدبلوم المتوسط (سنتان فوق الثانوية العامة) ، أما حملة البكالوريوس فأعلى فقد كانت نسبتهم الإجمالية ٢٥ –٢٦٪ لكلا السنتين.

جدول رقم (٤)

المتعطلون حسب الجنس والمستوى التعليمي لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

المستوى التعليمي	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
أمي	١,٦	٠,٤	١,٣	١,٩	٠,١	١,٤
أقل من ثانوي	٦٤,٩	١٢,٧	٥١,٠	٦٤,٩	١٠,٣	٤٩,٦
ثانوي	١١,٩	٩,١	١١,٢	١٢,٣	١٠,١	١١,٧
دبلوم	٦,٣	٢٧,٥	١١,٩	٤,٩	٢٨,١	١١,٤
بكالوريوس فأعلى	١٥,٣	٥٠,٤	٢٤,٦	١٦,٠	٥١,٥	٢٥,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

يمكن أن نستنتج من هذا الجدول حقيقتين هامتين :

١- أن البطالة لدى الإناث تتركز لدى الفئة المتعلمة تعليماً عالياً (دبلوم + بكالوريوس) وهذا يظهر إقبال المرأة الأردنية على التعليم العالي، وبنفس الوقت يظهر أن فرص التوظيف للقطاع النسائي محدودة جداً ؛ حيث ارتفعت البطالة إلى أكثر من ٥٠٪ في القطاع النسائي ممن يحملن مؤهلات جامعية، مقابل ١٥–١٦٪ من الذكور، وكذلك الحال في حاملات الدبلوم المتوسط حيث تتراوح نسبة المتعطلات بين ٢٧–٢٨٪ مقابل ٥ – ٦٪ للذكور .

٢- الملاحظة الثانية التي يمكن استنتاجها أن البطالة لدى الذكور تتركز في الفئات العمرية الدنيا من السلم التعليمي (دون الثانوية) ؛ حيث تبلغ نسبة هؤلاء قرابة ٦٥٪ من إجمالي الذكور العاطلين عن العمل ، وربما يعزى هذا الارتفاع في هذه النسبة لعدم جدوى متابعة التعليم لتقلص فرص العمل كلما ارتفع المؤهل، وانخفاض المردود مقابل تكاليف التعليم، إضافة إلى الظروف المعيشية والاقتصادية التي تحول دون متابعة التعليم، وهذا يفسر ارتفاع نسبة البطالة في صفوف منخفضي التعليم (دون الثانوية) من الذكور .

لم تسعفنا إحصاءات عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م حول مقارنة نسبة البطالة في التخصصات العملية لدى الفئات المتعلمة ، إلا أن مسح العمالة لعام ١٩٩٦م ، قد أورد بعض الأرقام بهذا الخصوص والتي يمكن الاستئناس بها حول التوزيع النسبي للمتعطلين ، حسب التخصص العلمي والمستوى التعليمي ، حيث يظهر الجدول التالي رقم (٥) بعض الحقائق الهامة ومنها :

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للمتعطلين (دبلوم فأكثر)

حسب التخصص العلمي والمستوى التعليمي لعام ١٩٩٦م

المستوى العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	المجموع
العلوم التربوية	٢٣,٢	٥,١	٥,٦	١٦,٩
الفنون الجملية	١,٤	١,٣	-	١,٤
العلوم الإنسانية	١٣,٨	١٨,٥	١١,١	١٥,٣
العلوم الشرعية	٠,٤	٦,١	-	٢,٣
العلوم الاجتماعية	٣,٤	٨,١	٢٢,٢	٥,٤
العلوم الإدارية والتجارة	٢٧,٧	١٨,٢	٢٢,٢	٢٤,٣
العلوم القانونية والشريعة	-	٦,٤	-	٢,٢
العلوم الطبيعية	١,٨	٤,٠	٥,٦	٢,٦
الرياضيات والحاسوب	٦,١	٣,٧	-	٥,١
العلوم الطبية والصحية	٦,٨	٥,٧	-	٦,٣
الحرف والمهن والصناعات	٤,٥	١,٠	-	٣,٢
العلوم الهندسية	٧,١	١٧,٥	٢٧,٨	١١,١
العلوم الزراعية	٠,٥	١,٧	٥,٦	٠,٩
الاتصال ...	٢,٠	١,٧	٥,٦	١,٩
العلوم الأخرى	٠,٥	٠,٣	-	٠,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٦م، الجولة الأولى (نقلاً عن محمد الخصاونة، ١٩٩٨م : ٥٣) .

١- أن حوالي ٢٨٪ من المتعطلين الذين يحملون شهادة الدبلوم المتوسط هم في التخصصات الإدارية والتجارية و ٢٣٪ في تخصصات العلوم التربوية، وحوالي ١٤٪ هم في التخصصات الإنسانية . ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة مخرجات النظام التعليمي من هذه التخصصات، والمتوفرة بكافة كليات المجتمع، إضافة إلى توقف وزارة التربية والتعليم عن توظيف حملة الدبلوم المتوسط إلا في الحالات النادرة.

٢- أن حوالي ١٨,٥٪ من المتعطلين في مستوى البكالوريوس متخصصون في العلوم الإنسانية، يلي ذلك المتعطلون بتخصص العلوم الإدارية والتجارية وبتخصص العلوم الهندسية وبنسبة ١٨,٢٪ و ١٧,٥٪ من إجمالي المتعطلين بهذا المستوى التعليمي .

٣- أن حوالي ٢٨٪ من المعطلين في مستوى الماجستير يحملون تخصصات في العلوم الهندسية ، تلاهم المتعطلون الذي يحملون تخصصات في العلوم الاجتماعية والسلوكية والعلوم الإدارية والتجارية وبنسبة ٢٢,٢٪ لكل منهما في هذه المستوى التعليمي .

وبغض النظر عن المستوى التعليمي فقد تركزت البطالة في تخصصات العلوم الإدارية والتجارية وبنسبة ٢٤,٣٪ ثم العلوم التربوية وبنسبة ١٦,٩٪ ومن ثم العلوم الإنسانية وبنسبة ١٥,٣٪ وهذا يعني قرابة ٥٦٪ من بطالة المثقفين تقع في حقول تخصصات العلوم النظرية والإنسانية (الخصاونة ١٩٨٢م : ٥٢ –٥٣) .

تدل بيانات الجدول رقم (٦) الخاص بتوزيع المتعطلين بحسب الحالة الزواجية أن ثلاث أرباع العاطلين عن العمل هم من غير المتزوجين (عزاب) ، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى كون الأغلبية الساحقة منهم يدخلون سوق العمل لأول مرة، وبالتالي عزوفهم عن الزواج لحين توفر العمل المناسب، أما المتزوجون العاطلون عن العمل فتتراوح نسبتهم بين ٢٢ – ٢٥٪ من إجمالي العاطلين عن العمل .

جدول رقم (٦)

المتعطلون حسب الجنس والحالة الزواجية لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

الحالة الزواجية	٢٠٠٥			٢٠٠٦		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
أعزب	٧٧,١	٧٤,١	٧٦,٣	٧٦,٠	٧٤,٥	٧٥,٦
متزوج	٢٢,٦	٢٣,٤	٢٢,٩	٢٤,٠	٢٥٠٥	٢٤,٤
أخرى	٠,٣	٢,٥	٠,٨	-	-	-
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

يشير الجدول رقم (٧) إلى توزيع المتعطلين حسب المحافظات، ومنه نلاحظ أن محافظة عمان قد استحوذت على النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل ذكوراً أو إناثاً، حيث بلغت النسبة ٣٢,٠٪ عام ٢٠٠٥م ارتفعت إلى ٣٥,٧٪ عام ٢٠٠٦م، تليها إربد بواقع ١٨– ٢٠٪ ثم الزرقاء ١٣٪ لكلا العامين، ويلاحظ انخفاض نسبة البطالة في إربد والزرقاء عام ٢٠٠٦م عنها في عام ٢٠٠٥م، ولعل السبب يرجع إلى وجود العديد من المشاريع التشغيلية التي ساهمت في التخفيف من مشكلة البطالة مثل الجامعات الأهلية، ومدينة الحسن الصناعية في إربد وغيرها، وعلى العموم نجد أن المحافظات التي يوجد بها نسبة كبيرة من السكان والقوى العاملة يوجد فيها نسبة كبيرة من البطالة، ومن هنا نرى أن محافظات الجنوب والوسط هي أقل المحافظات في عدد العاطلين عن العمل بالمقارنة مع مستوى المملكة.

جدول رقم (٧)

نسبة المتعطلين في المحافظات من إجمالي المتعطلين

في المملكة لعامي ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م

المحافظة	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	الإجمالي٪	الذكور٪	الإناث٪	الإجمالي٪	الذكور٪	الإناث٪
عمان	٣٢,٠	٣٠,٧	٣٥,٥	٣٥,٧	٣٣,٥	٤١,٤
البلقاء	٦,٧	٦,٣	٧,٨	٦,٨	٦,٦	٧,٤
الزرقاء	١٣,٥	١٣,٩	١٢,١	١٢,٩	١٣,٨	١٠,٥
عجلون	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٣	٣,٣	٣,١
مادبا	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٨	٣,٥
اربد	٢٠,٣	٢١,٣	١٧,٨	١٨,٢	١٩,٣	١٥,٢
المفرق	٥,٧	٥,٩	٥,٣	٤,٩	٥,٤	٣٧
جرش	٣,٢	٣,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,٠
الكرك	٦,٨	٦,٥	٧,٥	٦,٨	٦,٥	٧,٧
الطفيلة	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٥	١,٤	١,٨
معان	٢,٤	٢,٦	١,٩	٢,٤	٢,٤	١,٦
العقبة	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٣

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ .

إن هذا الجدول يخفي حقيقة هامة، وهي أن نسبة البطالة في المحافظات القليلة السكان هي أكبر بكثير من نسبة البطالة في المحافظات الكبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى ضيق أسواق وفرص العمل في هذه المحافظات .

من خلال الجدول التالي رقم (٨) الذي يظهر معدل البطالة في المناطق الإدارية نرى محافظات : الكرك، الطفيلة، ومعان، والمفرق، وجرش، قد احتلت المراكز الأربعة الأولى في نسبة البطالة عام ٢٠٠٥م ، وقد شاركتها محافظة عجلون عام ٢٠٠٦م في نسبة ارتفاع البطالة . ويلاحظ من الجدول تفاوت نسبة البطالة بين الذكور والإناث ؛ حيث نجد أن معدل البطالة لإجمالي المملكة لدى الإناث بلغ أكثر من ٢٥٪ مقابل ١٢٪ للذكور لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م على التوالي، وأن هذا المعدل يتفاوت كثيراً في المحافظات، وقد يصل إلى أرقام عالية تتراوح بين ٣٠ –٣٨٪ ، كما في جرش والمفرق وعجلون والكرك.

جدول رقم (٨)

معدل البطالة بحسب النوع والمنطقة الإدارية لعام ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م

المحافظة	٢٠٠١م			٢٠٠٢م		
	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث
عمان	١١,٧	٩,٨	٢١,٣	١٢,١	٩,٩	٢٢,٥
البلقاء	١٤,٤	١٢,٢	٢٤,٠	١٤,١	١٢,١	٢٢,٩
الزرقاء	١٣,٤	١١,٥	٢٨,٠	١٢,٣	١٥,٧	٢٥,٧
مادبا	١٧,٠	١٥,١	٢٥,٧	١٥,٥	١٣,٥	٢٥,٨
إربد	١٧,٥	١٥,٧	٢٨,٣	١٥,٦	١٣,٩	٢٦,٦
المفرق	١٩,٩	١٧,٥	٣٥,١	١٦,٩	١٥,٥	٢٦,٢

المحافظة	٢٠٠١م			٢٠٠٢م		
	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث
جرش	١٨,٥	١٥,٩	٣٨,٥	١٥,٥	١٢,٨	٣٢,١
عجلون	١٦,٦	١٤,٧	٢٦,٩	١٨,١	١٥,٥	٣٤,٨
الكرك	٢٤,٩	٢١,١	٣٥,٧	٢٢,٣	١٩,١	٣٤,٩
الطفيلة	٢١,٦	١٨,٨	٣٦,٩	١٤,٩	١٢,١	٢٩,٧
معان	٢٠,٩	١٩,٤	٢٩,٩	١٧,٥	١٦,٤	٢٣,٥
العقبة	١٥,٣	١٢,٩	٣٥,٤	١٣,٨	١٢,٨	٢٢,٣
إجمالي المملكة	١٤,٨	١٢,٨	٢٥,٩	١٤,٠	١١,٩	٢٥,٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعامي٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

تتفاوت البطالة بين الريف والحضر كما تظهرها جدول رقم (٩) إذ تبلغ البطالة في الرييف ١٥,٥٪ للذكور، في حين لا تتجاوز ١١,٢٪ في الحضر. أما بخصوص الإناث فنجد أن البطالة في الريف للإناث بحدود ٣١,٢٪ تنخفض لدى الإناث في الحضر إلى ٢٣,٨٪ ، وعلى العموم تبلغ نسبة البطالة في الريف والحضر لدى الإناث ضعف حجم البطالة في المدن (انظر شكل ٩) وفي دراسة إقليمية عن محافظة المفرق تبين أن هذه النسبة منخفضة جداً على مستوى المحافظات، أما في بؤر الفقر فقد أظهرت نتائج دراسة عن البطالة فيها، أن نسبة البطالة ترتفع إلى ٦٩,٧٪ من إجمالي القادرين على العمل (انظر عبدالحليم: ١٩٩٧م : وكذلك حيدر وصالح، ٢٠٠٥م : ٢٣).

جدول رقم (٩)

معدل البطالة في الريف والحضر لعام ٢٠٠٦م

	ذكور	إناث	الإجمالي
الحضر	١١,٢	٢٣,٨	١٣,٢
الريف	١٥,٥	٣١,٢	١٧,٨
الإجمالي	١١,٩	٢٥,٠	١٤,٠

المصدر: مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٦

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) الذي يظهر مدة التعطل أن قرابة ٥٠٪ من المتعطلين لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م قد مضى على تعطلهم أكثر من ستة أشهر ، لا بل أن ١٤,٧ – ١٥,٥٪ منهم مضى على تعطله ١– ٢ سنة ، مقابل ٦,٢ – ٧,٥٪ مضى على تعطلهم أكثر من سنتين خلال العامين المذكورين، ويمكن أن يعزى هذا الوضع للظروف الاقتصادية السائدة وتقلص فرص العمل المتوفرة.

جدول رقم (١٠)

معدل البطالة في الريف والحضر لعام ٢٠٠٦

المدة	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	الذكور	الإناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
شهر فأقل	١٨,٢	١٣,٩	١٧,١	٢٠,٦	١٣,٠	١٨,٥
٢ –٣	١٩,٣	١٣,٦	١٧,٨	١٨,٧	١٣,٢	١٧,١
٤ –٦	١٦,٤	١٣,٣	١٥,٦	١٥,١	١٢,٦	١٤,٤
٧ –١٢	٢٨,٣	٣٠,٠	٢٨,٧	٢٥,٩	٢٩,٨	٢٧,٠

المـــدة	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	الذكور	الإناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
١٣ –٢٤	١٣,١	١٨,٩	١٤,٧	١٣,٧	١٩,١	١٥,٥
٢٥ فأكثر	٤,٧	١٠,٣	٦,٢	٦,٠	١١,٥	٧,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالية والبطالة لعام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

أما بحسب الجنس فيلاحظ أن النسبة ترتفع لدى الإناث من أولئك الذين مضى على تعطلهم أكثر من سنة بصورة أكبر من الذكور ، و هذا يشير إلى تقلص فرص العمل لدى هؤلاء النسوة، أو ارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدة التعطل .

يظهر الجدول رقم (١١) أن أكثر ٦٠٪ من إجمالي المتعطلين لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م قد سبق لهم العمل سواء داخل الأردن أو خارجه، مقابل ٤٠٪ لم يزاولوا أي عمل . وإذا نظرنا إلى هذه النسبة من خلال النوع، نجد أن الذين لم يسبق لهم العمل من النساء أكثر من الرجال، فهي في حدود ٦٥٠١ – ٦٦,٧٪ ممن لم يسبق لهم العمل ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة ٣٠٪ لدى الذكور وهذا مؤشر على أن نسبة الداخلين الجدد من النساء إلى سوق العمل أكثر من نسبة الرجال .

لم تسعفنا الإحصاءات الرسمية بأنواع المهن والقطاعات الاقتصادية التي عمل بها هؤلاء المتعطلون، غير أن دراسة عن البطالة للجمعية العلمية الملكية بالتعاون مع مؤسسة فريدريك ايبرت الألمانية، ودراسة أخرى أعدتها الجمعية بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية أظهرت بعض الملامح العامة للنشاطات الاقتصادية التي كان يعمل بها المتعطلون في العمل والذين سبق لهم أن عملوا لفترة من الزمن. (عميرة، ١٩٩٢م والخصاونة وزملاءه : ١٩٨٤م) وانظر أيضاً (مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٢م).

جدول رقم (١١)

المتعطلون حسب الجنس وسبق العمل لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م

سبق العمل	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
سبق له العمل	٦٩,٥	٣٧,٣	٥٩,٩	٧٠,٥	٣٤,٩	٦٠,٦
لم يسبق له العمل	٣٠,٥	٦٦,٧	٤٠,١	٢٩,٥	٦٥,١	٣٩,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

فيما يتعلق بتوزيع (من كان يعمل سابقاً) بحسب النشاط الاقتصادي الذي كان يعمل به هؤلاء، أظهرت دراسة الجمعية العلمية الملكية أن ٤٩٪ ممن عملوا في نشاطات اقتصادية سابقة كانوا يعملون في قطاع الخدمات، تلاهم من كانوا في قطاعي الإنشاءات والصناعات التحويلية بنسبة ١٧,١ و ١٦,٥٪ على التوالي، حيث يمكن إرجاع سبب ارتفاع النسبة في هذين القطاعين بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى إلى أنهما يعتبران من أكثر القطاعات الاقتصادية مرونة وأسرعها تجاوباً مع تقلبات سوق العمل، أما فيما يتعلق بتوزيعهم بحسب المجموعات المهنية التي كانوا يعملون بها فقد كانت أعلى نسبة للمتعطلين في مجموعات العاملين بالحرف والمهن (٢٩,٣)٪ وتشغيل الآلات (١٤,٨)٪ (الخصاونة وآخرون ، ١٩٩٨م : ٥٦) .

وخلاصة القول أن معدل البطالة عالٍ في الأردن بكافة المقاييس، وأن هذه البطالة موجودة في كافة القطاعات، سواء من ناحية العمر أو مستويات التعليم أو من ناحية التخصص المهني (ديوان الموظفين ، ١٩٨٦م : ١٢)، ولكن تتركز بشكل

أكبر في فئة قوة العمل الفتية صغيرة السن، والتي من خصائصها أيضاً أنها من قطاع المتعلمين، وحملة الشهادات، وخاصة من حملة دبلوم كليات المجتمع والشهادات الجامعية، وعلى المستوى المهني تتركز البطالة في قطاعات الخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية والنقل والمواصلات .

أسباب البطالة : بشكل عام تعود مسببات البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة ، وفيما يلي لمحة عن أسباب البطالة الناجمة عن تناقص الطلب وتزايد العرض.

١- أسباب البطالة ذات العلاقة بجانب الطلب :

أ- **الركود الاقتصادي** : الذي أثر على المنطقة العربية منذ بداية عقد الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، واندلاع الحربين الخليجية الأولى والثانية، وما أدى إليه ذلك من تخفيض المساعدات العربية، الأمر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي بشكل عام مما أدى إلى وقف أو تأخير بعض المشروعات التي كان من الممكن إنشاؤها أو توسيعها، وتوفير فرص عمل بها . ويمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي خلال التسعينات لم يزد عن ٢٪ في المتوسط بالمقارنة مع ١٠,٢٪ للفترة ١٩٧٣م –١٩٨٢م، ناهيك عن بلوغ هذا المعدل أحياناً قيماً سالبة (طلافحة والفهداوي، ١٩٩٨م : ٧) .

ب- **تراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية** : أدى انخفاض إيرادات الدول العربية النفطية منذ أوائل الثمانينات إلى تراجع الاستثمارات في الدول المستقبلة للقوى العاملة الأردنية، مما أدى إلى تقليص فرص العمل، وتمثل ذلك بتراجع معدلات هجرة الأردنيين إلى دول الخليج، لا بل عودة الكثير منهم إلى الأردن، وقد اقترن ذلك بوجود منافسة للعمالة الأردنية من دول أخرى ذات أجور متدنية (دول شرق

وجنوب شرق آسيا) علاوة على قيام دول الاستقبال بتبني سياسات إحلالية محلية، بدلاً من تشغيل عمالة من الخارج .

ومن الجدير بالذكر أن حرب الخليج الثانية أدت إلى نزوح حوالي ٣٠٠ ألف مغترب من بينهم ٧٠ – ٧٥ ألف عامل . ومعظم هؤلاء من ذوي الخبرات والكفاءات العالية التي ساعدتهم على إيجاد فرص عمل لهم في سوق العمل الأردني، وذلك على حساب الخريجين الجدد نظراً لتفاوت الخبرة (محمد الخصاونة وزملاؤه ، ١٩٩٨م : ٤٣) .

ج- **البطالة وبرنامج التصحيح الاقتصادي** : يعزو البعض انخفاض الطلب على القوى العاملة، وارتفاع معدل البطالة إلى برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي تبنته الدولة منذ التسعينات وحتى عام ٢٠٠٣م، ومع أن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشرف عليه البنك الدولي قد انتهى، إلا أن ظلاله ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا – كما أسلفنا الذكر – وفيما يلي نبرز أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على البطالة:

إن جميع برامج التصحيح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي لا تتعرض في العادة لموضوع التشغيل والبطالة، أو لموضوع النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة ، ذلك أن جوهر برنامج التصحيح هو تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بما يسمح بتسديد الديون الخارجية للدولة . ويتحقق ذلك من خلال تصحيح الاختلال بين الطلب المحلي والعرض من السلع والخدمات المنتجة محلياً، بهدف تحسين الوضع الخارجي للبلد بشكل مستمر .

والخلاصة أن مشكلتي النمو الاقتصادي والبطالة لا يتم التعرض لهما بطريقة مباشرة ، وإنما بطريقة غير مباشرة، من خلال ترشيد الاستهلاك والاستيراد من ناحية، وتحقيق النمو من خلال تحفيز الإنتاج، والتصدير من ناحية أخرى .

ولمحاولة استقراء أثر برنامج التصحيح على معدلات البطالة لا بد من التعرض لحجم القوى العاملة، وعدد الداخلين الجدد خلال سنوات برنامج التصحيح . وكذلك مستويات التشغيل المتوقعة . يقدر متوسط العرض الإضافي السنوي من قوة العمل حوالي ٤٩ – ٥٠ ألف فرد . أي أن معدل النمو السنوي في القوى العاملة حوالي ٤,٦٪ . ومن المعلوم أن برنامج التصحيح يفترض تحقيق متوسط معدلات نمو تقدر بـ ٣,٧٪ . ولاستيعاب القوى العاملة الجديدة سنحتاج إلى معدل نمو يعادل ٦,٦٪ ولما لم يكن ذلك متوفر، فإن البطالة سترتفع بسبب عجز الاقتصاد عن تحقيق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل .

إن جملة السياسات التي تشكل العناصر الرئيسة لبرنامج التصحيح تساعد على زيادة البطالة، ومن هذه السياسات ما يلي :

١- إن السياسة القاضية بتقليص معدل نمو التشغيل في القطاع الحكومي والذي يستوعب ٤٤٪ من قوة العمل في الأردن أثر بشكل كبير على مستوى التشغيل وبالتالي على زيادة نسبة البطالة .

٢- السياسة المتعلقة بتقليص الدعم من الحكومة المركزية إلى المؤسسات العامة، والسماح بزيادة أسعار خدماتها، وكذلك بيعها إلى القطاع الخاص، سوف تؤدي إلى تقليص عدد المشتغلين في هذه المؤسسات، وبالتالي انعكس ذلك على زيادة البطالة، لأن امتلاك القطاع الخاص سيتبعه تخفيض في عدد المشتغلين فيها نظراً لأنها تعاني من تضخم في جهازها الإداري، وهذا سينعكس على خفض مستويات التشغيل وبالتالي زيادة البطالة .

٣- يركز البرنامج على القطاع الخاص؛ حيث يتم إعطاؤه دوراً كبيراً في عجلة الإنتاج ، وهذا ليس متوقعاً في المدى القصير، نظراً للتراجع في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، وبالتالي فإنه سيحد من إقبال القطاع الخاص على القيام بأي

استثمارات جديدة، يمكن أن يكون لها انعكاس ملموس على مستوى التشغيل .

٤- إن السياسة المالية بموجب برنامج التصحيح تهدف إلى تقييد الإنفاق الحكومي من ناحية، وزيادة الضرائب من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة، وزيادة معدل البطالة تبعاً لذلك .

٥- عدم التدخل في هيكل الأسعار سيؤدي إلى ارتفاعها، مما سيؤدي بدوره إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلع، وهذه بدوره يقلل الطلب على الأيدي العاملة، مما ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة (البستاني ، ١٩٩٣م : ١٨١).

إن المدافعين عن برنامج التصحيح يرون أن هذه من الأعراض الجانبية لبرامج التصحيح، وأن البطالة هي مؤقتة وتتناقص بمرور الزمن، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في جوانب الاقتصاد المختلفة سيمكن في النهاية من تخفيض البطالة إلى حدودها الدنيا المقبولة عالمياً، ولكن هذا مطلب بعيد المنال.

أسباب البطالة ذات العلاقة بجانب العرض :

يعاني السوق العمل الأردني من الزيادة المطردة في الأيدي العاملة الداخلة إليه عبر القنوات التالية:

أ. **ارتفاع معدل النمو السكاني** : قدر متوسط نمو السكان حتى عام ١٩٩٤م بـ ٤,٧٪ ومنذ تلك الفترة وحتى الوقت الحالي انخفض معدل النمو ، ويقدر حالياً بـ ٢,٨ – ٣٪ وهو في طريقة إلى الانخفاض في المستقبل، وهذه النسبة المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع نسبة من هم دون الـ ١٥ سنة من العمر، وهذا بدوره يتضمن ارتفاع معدل النمو في القوى العاملة لحوالي ٤,٦٪ على نحو ما أسلفنا، الأمر الذي يعني تحدياً كبيراً للاقتصاد الأردني لتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الخصاونة وزملاؤه ، ١٩٩٨م :

٤١) وبالرغم من انخفاض متوسط نمو السكان إلا أن ذلك لم يؤثر على تخفيف نسبة البطالة في البلاد، وربما سيكون التأثير ملموساً على المدى البعيد وليس في القريب المنظور.

ب. **زيادة مخرجات التعليم** : قاسى سوق العمل الأردني من زيادة تدفق مخرجات النظام التعليمي في الداخل والخارج، وبشتى الاختصاصات في المعاهد والجامعات ؛ وذلك لزيادة الإقبال على الالتحاق بالتعليم العالي الأمر الذي فرض زيادة عدد الخريجين باطراد مستمر .

وجوهر المشكلة هنا لا ينصب على استمرار التدفق المتصاعد لمخرجات التعليم فسحب ، بل وأيضاً على عدم تكيف النظام التعليمي مع متغيرات سوق العمل، وبالتالي ظهور مشكلة البطالة الهيكلية للعيان[1] كما أن هناك بعض الخريجين يحجمون عن العمل في وظائف ومهن معينة بسبب موقع العمل، أو لانخفاض الأجور، أو النظرة الاجتماعية لبعض الأعمال المهنية، الأمر الذي يعكس وجود بطالة سلوكية[2] في سوق العمل الأردني (طلافحة والفهداوي ، ١٩٨٨م : ٧٣ –٧٤) سببها الرئيس " ثقافة العيب".

ج. **إقبال المرأة على العمل** : لوحظ أن معدل مشاركة المرأة في العمل ارتفع من ٦٪ في عام ١٩٧٣م إلى ١٧٪ في منتصف الثمانينات، ويصل اليوم إلى ٢٠ ٪ ولكن رغم هذا التحسن الملموس تبقى النسبة متدنية . لقد تفاعلت عدة

(١) تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة، إلا أن المشكلة أن المتعطلين لأسباب هيكلية تنقصهم المهارة اللازمة لأشغال الوظائف الجديدة (الخصاونة وزملاءه، ١٩٩٨م : ٣٣).

(٢) هي البطالة الناتجة عن عدم رغبة المتعطل مزاولة عمل معين يتاح له لأسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية (الخصاونة وزملاءه، ١٩٩٨م : ٣٤).

عوامل لتساهم في رفع معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة أهمها :

١- تزايد الإقبال على التعليم عند الإناث .

٢- ظروف الحياة المعيشية والأوضاع الاقتصادية المتدنية لدخول الأسر .

٣- ساعدت حركات التحرر في إقبال المرأة على العمل والتعلم .

٤- تبنى الأردن سياسة تشجيع المرأة .

وتطالب الهيئات النسائية ببعض البرامج التي تساهم في حل مشكلة بطالة المرأة ومنها:

١- إنشاء مناصب شغل دائمة للمرأة.

٢- التدريب المهني للمرأة العاطلة عن العمل، وتمكينها من مواكبة احتياجات سوق العمل.

٣- المساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل عن طريق القروض.

٤- إنشاء مكاتب عمل لتسجيل العاطلات عن العمل والفرص المتاحة للعمل.

د. **العمالة الوافدة** : بدأت العمالة الوافدة بالقدوم إلى الأردن خلال النصف الأول من عقد السبعينات، وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني في أعقاب خطة التنمية الأردنية الثلاثية، التي اقترنت بارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣م، وتزايد الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية، وظهور بعض المهن والتخصصات في سوق العمل الأردني، كما أدى استمرار زخم التنمية في الفترة إلى تلت الخطة إلى تزايد استقدام وبروز العمالة الوافدة خلال عقد الثمانينات هي في معظمها من الجنسيات العربية، والتي لا يتطلب قدومها ودخولها إلى المملكة الحصول على تأشيرات أو إذن إقامة مسبق . وقد نمت

العمالة الوافدة من (٤١) ألفاً عام ١٩٧٩م إلى ١٥٤ ألفاً عام ١٩٨٤م وقدرت في عام ٢٠٠٥م بـ ٣٥٠,٠٠٠ عاملاً وعاملة، غير أن نسبة الحاصلين منهم على تصاريح عمل قرابة ٤٥٪ أما الباقي وهو ٥٥٪ فيعملون بطريقة غير رسمية . ويتركز عمل هؤلاء في مجالات الزراعة والإنشاءات والخدمات ويعمل أغلبهم في محافظات عمان والزرقاء وإربد وفي مناطق الأغوار . ومعظم هؤلاء من جمهورية مصر العربية وبعضهم من سوريا.

نخلص مما تقدم إلى أن سوق العمل الأردني تعرض منذ أوائل حقبة الثمانينات إلى قوتين مارستا تأثيراتهما باتجاهين متضادين . ففي الوقت الذي تدفع فيه القوة الأولى باتجاه كبح الطلب على الأيدي العاملة بفعل تراجع النشاط الاقتصادي ، وتراجع الطاقة الاستيعابية للقطاع العام، وتراجع الطلب الخارجي على العمالة الأردنية تدفع القوة الثانية باتجاه زيادة عرض الأيدي العاملة العائدة والوافدة عبر قنوات السكان، وزيادة أعداد الخريجين، وزيادة إقبال المرأة على العمل، وزيادة العمالة العائدة والوافدة. وقد انعكست المحصلة النهائية لهاتين القوتين على هيئة بطالة مكشوفة لعدم كفاية فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني لاستيعاب كامل العرض للقوى العاملة . وفي هذه الصدد يبين الجدول التالي رقم (١٢) تزايد نسبة العاطلين الذين يعزى سبب تعطلهم إلى عدم توفر فرص العمل أو عدم وجود عمل مناسب إلى ٦٣,٢٪ من إجمالي العاطلين عن العمل (انظر جدول رقم ١٢).

جدول رقم (١٢)
السكان غير النشطين اقتصادياً المتاحون للعمل
حسب الجنس والسبب الرئيس لعدم البحث عن عمل

سبب التعطل	٢٠٠٥		
	ذكور	إناث	إجمالي
عدم توافر فرص عمل	٤٧,١	٣٨,٣	٤٢,٨
تعبت من البحث عن عمل	٧,٩	١١,٣	٩,٦
عدم المعرفة بكيفية البحث عن عمل	٢,٤	٦,٥	٤,٤
عدم وجود عمل مناسب	٢٢,٦	١٨,١	٢٠,٤
غير مؤهل	٨,٣	٩,٧	٩,٢
أخرى	١١,٧	١٦,١	١٣,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٥م.

آثـــار البطالـــــة

ينجم عن البطالة مشكلات اقتصادية واجتماعية تنعكس على الفرد والمجتمع . وتنجم الآثار الاقتصادية للبطالة من خلال هدر الموارد البشرية، وعدم استغلالها على الوجه الأمثل ، وضياع الإنتاج الذي يمكن إحرازه لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة . أما الآثار الاجتماعية فيمكن أن نردها إلى أن المتعطل يعيش عالة على المجتمع، وعلى إنتاج غيره، إضافة إلى أن استمرار البطالة وتفاقمها يكون

مدعاة لكثير من الآثار النفسية وزيادة معدلات الجريمة في المجتمع (عميرة ، ١٩٩٢م : ٨١) . وفيما يلي لمحة عن أهم آثار البطالة :

أ- **الآثار الاقتصادية** : تنطوي مشكلة البطالة على آثار اقتصادية جسيمة . ويأتي في مقدمة تلك الآثار تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي، بما يوازي حجم الناتج الذي يمكن إنتاجه، فيما لو تم تشغيل العاطلين في الاقتصاد الوطني، بعبارة أخرى يمكن تحديد حجم تكاليف البطالة هذه بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والناتج المحلي الإجمالي الممكن، عند مستوى العمالة الكاملة . وطبقاً لذلك يقدر مجموع الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأردني الناجمة عن البطالة حوالي ٥,٧ مليار دينار للفترة ١٩٦٦م – ١٩٩٦م . إضافة إلى ذلك أن تفشي البطالة يحرم خزينة الدولة من الإيرادات الضريبية المباشرة (ضرائب الدخل والأرباح) التي كان من الممكن جبايتها من العاطلين عن العمل فيما لو كانوا يعملون، ويقدر مجموع الخسائر المالية التي تكبدتها الخزينة نتيجة للبطالة بحوالي ٢٥٠ مليون دينار للفترة ١٩٧٠ م – ١٩٩٦م . (طلافحة والفهدواي ، ١٩٩٨م : ٧٦: ٧٧).

وبالإضافة للخسارة في جانب الإنتاج والإيرادات هناك خسارة أخرى تتمثل في الإنفاق على التعليم دون الاستفادة من مخرجاته؛ حيث لاحظنا أن ٣٦,٥٪ و ٣٧,٣٪ من العاطلين عن العمل لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م هم من جملة الشهادات العليا (دبلوم + بكالوريوس فأكثر) ، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة من جهة، وهدراً للموارد البشرية والمالية من جهة أخرى .

ومن الجدير بالذكر ما لاحظناه سابقاً من ظاهرة تفشي البطالة بين الشباب وخاصة العزاب منهم، والذين يشكلون أكثر من ٥٠٪ من إجمالي العاطلين لعام ٢٠٠٥م، وهذا لا شك يدفع إلى العزوف عن الزواج لحين الحصول على عمل وتحسين مستوى المعيشة، وتأمينه تكاليف الزواج . والنتيجة المنطقية هي ضمور

القاعدة السكانية، وبالتالي فقدان الاقتصاد الأردني لميزته النسبية الكامنة في توفر الموارد البشرية كعنصر هام من عناصر الإنتاج.

كما أن انتشار البطالة بين المتزوجين لا يقل خطورة عن سابقه، إذ يترتب عليه حرمان أسر هؤلاء من مصدر الدخل الأساسي، وانعكاس ذلك سلباً على مستواها المعاشي والسكني والصحي والتعليمي، ويدفع بها باتجاه الاقتراب من خطر الفقر الذي يقع تحته قرابة ١٥٪ من سكان الأردن.

إن وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأجور، يفعل آلية العرض والطلب، وما يجره ذلك من تدني المستوى المعاشي للعاملين ، ومستويات الادخار المحلية . ويمكن التعرف على تأثير البطالة على الأجور من خلال معرفة توجهات الأردنيين الباحثين عن عمل. وكلما طالت مدة التعطل كلما أدى ذلك إلى تعميق هذا التوجه . وقد أجاب ٦٤٪ من المتعطلين الذكور و ٦٠٪ من المتعطلات من الإناث عام ١٩٩٦م بالموافقة على قبول العمل بأجر أقل (محمد الخصاونة وزملاؤه ، ١٩٩٨م : ٧٢) .

ب- **الآثار الاجتماعية النسبية** : إن الآثار الاجتماعية للبطالة لا تقل أهمية وخطورة عن الآثار الاقتصادية، بالإضافة إلى تحميل الأسرة والمجتمع عبء معيشة المتعطلين، فإن ارتفاع معدلات البطالة ، وطول مدتها، قد يكون سبباً لتفشي الانحراف والتصرفات غير المسؤولة . وتتضمن الآثار الاجتماعية للبطالة الآثار النفسية؛ حيث يراود الفرد الشعور بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس . ويتزايد هذا الشعور كلما طالت مدة البطالة . وقد احتلت الآثار النفسية للبطالة المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بالمقارنة مع الآثار السلبية الأخرى للبطالة .

إن للبطالة تأثيرات أخرى منها تراجع القدرات والمهارات التي اكتسبها هؤلاء، كما أن هناك تراجع للثقة بالنفس، لعدم حصولهم على الوضع الاجتماعي الملائم لمؤهلاتهم . والأهم من ذلك فإن طول مدة البطالة قد تؤدي للانحراف والسرقة والانتحار ... إلخ .

ويظهر الجدول التالي رقم (١٣) أن أكثر من ثلث الجرائم المرتكبة في الأردن (٣٥,٧٪)، خلال عقد التسعينات قد ارتكبها متعطلون عن العمل. وقد تصل إلى مستويات أعلى في جرائم السرقات (٤٣,٥ ٪) والاحتيال (٤٤٪) وسرقة السيارات (٤٧٪) إضافة إلى ما يقدم عليه بعض المتعطلين كالانتحار نتيجة للإحباط (٤٣٪) ومحاولات القتل العمد والقتل الخطأ والشروع في القتل والجرائم الأخلاقية ... الخ.

جدول رقم (١٣)

توزيع الجرائم المرتكبة حسب نوع الجريمة لعام ١٩٩٤م

نوع الجريمة	عدد الجرائم	عدد الجرائم من قبل المتعطلين	للمتعطلين ٪
القتل العمد	٩٢	١٥	١٦,٣
الشروع بالقتل	٢١١	٧١	٣٣,٦
السرقات	٧٣٣٥	٣١٩٦	٤٣,٥
سرقات السيارات	٢١١	٩٧	٤٦,٦
الاحتيال	٧٣٠	٣٢٤	٤٤,٤
جرائم أخلاقية	١٩٤٢	٥٦٨	٢٩,٢
الانتحار	٨٣	٣٦	٤٣,٤
انحراف أحداث	٧٣٥٨	٢١٢٢	٢٨,٨
الإجمالي	١٧٩٨٢	٦٤٢٩	٣٥,٧

مديرية الأمن العام، إدارة التحقيقات والبحث الجنائي، التقرير الإحصائي الجنائي لعام ١٩٩٤م (نقلاً عن محمد الخصاونة وزملاؤه، ١٩٩٨م : ٧٤).

ملخص النتائج

إن العرض التحليلي السابق لمناحي البطالة المختلفة في الأردن يمكن إيجازه بالنقاط التالية:

١- البطالة ظاهرة مستمرة ومشكلة مزمنة لازمت الاقتصاد الأردني منذ بداية الدولة الحديثة في أوائل الخمسينات وحتى العصر الحاضر، ما عدا فترة محدودة هي فترة الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣م –١٩٨٢م، حيث وصل الاقتصاد الأردني إلى حالة التشغيل شبه الكامل، فقد بلغت البطالة أدنى مستوياتها. وقد ارتبط ذلك بظروف الانتعاش الاقتصادي، إلى جانب زيادة الطلب الخارجي على العمالة الأردنية.

٢- أدى تدني تسارع النشاط الاقتصادي في دول الخليج نتيجة انخفاض أسعار النفط بعد عام ١٩٨٣م، إلى انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية الأردنية، كذلك انخفاض الطلب على الأيدي العاملة الأردنية، واقترن ذلك بانخفاض المنح والمساعدات الخارجية، وانخفاض تحويلات العاملين الأردنيين . وقد أدى كل ذلك إلى حالة من الركود الاقتصادي في الأردن استلزمت زيادة في النفقات العامة لسد الانخفاض في استثمارات القطاع الخاصة، ولجأ الأردن إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لسد النقص في الموارد الاقتصادية، كما لجأ إلى السحب من الاحتياطي من العملات الأجنبية، الأمر الذي زاد الضغط على الدينار الأردني فانخفضت قيمته أمام العملات الأجنبية إلى النصف، مما أدى إلى زعزعة الثقة بقدرة الاقتصاد الأردني، وهروب رأس المال الخاص إلى الخارج. وفي هذه الأجواء حدثت حرب الخليج الثانية، الأمر الذي استلزم قبول برنامج التصحيح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد الدولي.

٣- منذ عام ١٩٩٢م وحتى الوقت الراهن يسير الأردن وفق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي

والمؤسسات المالية العالمية (نادي باريس ونادي لندن). ويقوم برنامج التصحيح على حزمة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات سعر الصرف للدينار الأردني، والسياسات القطاعية وإدارة الدين الخارجي لإتاحة الفرصة للأردن للحصول على تسهيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومساندة الأردن في التعاون على إعادة جدولة الديون الخارجية في إطار نادي باريس ونادي لندن.

٤- إن الظروف الاقتصادية السابقة أدت جميعها إلى ارتفاع نسبة البطالة باستمرار وبالرغم من الخلاف الشديد حول الرقم الذي وصلت إليه نسبة البطالة في الأردن، إلا أنها وبكافة المعايير نسبة عالية، تتراوح بحسب التقديرات المتباينة بين ١٤- ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة في الأردن.

٥- اتسم سوق العمل الأردني بارتفاع معدلات البطالة من الإناث؛ حيث وصلت الأرقام إلى ٢٥,٩ و ٢٥٪ لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م مقابل ١٢,٨ و١١,٩٪ للذكور لنفس الفترة، غير أن الأغلبية الساحقة من العاطلين عن العمل هم من الذكور، وبما يزيد عن ثلثي المتعطلين.

٦- بات تفشي البطالة في صفوف الشباب ظاهر للعيان؛ إذ يشكل العاطلون عن العمل ممن تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً نسبة قدرها (٣٨٪) بواقع ٥٥,١٪ للذكور و٤٩٪ للإناث عام ٢٠٠٥م.

٧- شّكل المتعطلون العزاب (غير المتزوجين) حوالي ٧٦٪ من إجمالي المتعطلين في حين بلغت نسبة المتزوجين ٢٤٪ فقط لعام ٢٠٠٦م.

٨- تتركز البطالة بالنسبة للذكور في الفئات الدنيا من السلم التعليمي (دون الثانوية)؛ حيث تصل النسبة إلى ٦٦,٥٪ من إجمالي العاطلين عن العمل، في حين نجد أن البطالة لدى الإناث تتركز في الدبلوم المتوسط والدراسات الجامعية (بكالوريوس)؛ حيث تصل هذه النسبة إلى ٧٧,٩ و٧٩,٦٪ على التوالي

لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م . وربما يُعزى ذلك إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام، ومخرجات التعليم الجامعي للإناث بشكل خاص لحاجات سوق العمل المحلي . وبجانب ذلك نجد بطالة قطاعية عالية في صفوف التخصصات الإدارية والتجارية والاجتماعية والسلوكية، وإلى حد العلوم الهندسية، ويمكن القول أن ٥٦٪ من بطالة المثقفين تقع في حقول تخصصات العلوم النظرية والإنسانية.

٩- يتركز معظم العاطلين عن العمل في محافظة عمان ثم إربد ثم الزرقاء؛ حيث تستأثر هذه المحافظات الثلاث بـ ٦٦,٨٪ من إجمالي المتعطلين ، أما بقية المحافظات فعدد العاطلين فيها قليل نظراً لانخفاض عدد سكانها. غير أن هذه المحافظات القليلة السكان تحوي أعلى معدلات للبطالة بين صفوف أبنائها. ويكفي أن نعلم أن نسبة البطالة ترتفع في بعض هذه المحافظات إلى أرقام عالية تصل إلى ٢٢,٣٪ كما في محافظة الكرك، يليها محافظة معان بواقع ١٧,٥٪ ثم المفرق بواقع ١٦,٩ لعام ٢٠٠٦.

١٠- نلاحظ أن أكثر من ٥٠٪ من المتعطلين عن العمل قد مضى على تعطلهم أكثر من ستة أشهر عام ٢٠٠٥م، لا بل إن أكثر من ١٥٪ من إجمالي العاطلين تراوحت مدة تعطلهم ما بين السنة والسنتين، و قرابة ٧,٥٪ زادت مدة تعطلهم عن السنتين ، وهذا يوحي بوجود بطالة مزمنة بهذا الخصوص.

١١- تبين من الدراسة أن ٦٠٪ من العاطلين عن العمل قد مارسوا عملاً ما قبل تعطلهم ، وأن ٤٠٪ هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، أما النشاطات الاقتصادية التي كان يعمل بها هؤلاء فكانت في قطاعات الخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية؛ حيث عمل في هذه القطاعات ما يزيد عن ٨٢٪ من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل.

١٢- تعود أسباب البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة.

أما أسباب البطالة ذات العلاقة بجانب الطلب فتتمثل في : الركود الاقتصادي، وتراجع الطلب على الأيدي العاملة الأردنية في الخارج، والآثار الجانبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي، وما رافقه من سياسات خاصة بتخفيض القوى العاملة.

أما الأسباب المرتبطة بزيادة العرض فهي النمو السكاني، وزيادة أعداد الخريجين، وإقبال المرأة على العمل، والعمالة العائدة والوافدة . وقد تطورت المحصلة النهائية إلى بطالة سافرة بسبب عدم كفاية فرص العمل المتاحة لاستيعاب كامل العرض العمالي، إذا تجاوزت نسبة المتعطلين الذين يرجع سبب تعطلهم إلى عدم توفر فرص العمل إلى ٦٣,٢٪ من إجمالي العاطلين.

١٣- تمخضت البطالة على آثار اقتصادية واجتماعية، لعل من أبرزها في الجانب الاقتصادي خسارة جسيمة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة للخسائر في حجم الإيرادات الضريبية المباشرة، وانخفاض المستوى العام للأجور والادخار، وأثر ذلك السلبي على المستوى المعيشي للسكان.

أما في الجانب الاجتماعي فتفضي البطالة إلى الشعور بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس، وتراجع القدرات والمهارات التي اكتسبها الفرد، وقد تؤدي إلى الانحراف والسرقة والانتحار ... الخ.

التوصيات

تبين لنا مما تقدم أن خطورة مشكلة البطالة تكمن في كونها مشكلة مركبة، بمعنى أنها ليست مشكلة اقتصادية، وإنما هي مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً، لذلك لا بد من التفكير في مواجهة هذه المشكلة بصورة

متكاملة، أي كجزء من عملية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ويكتسب حل مشكلة البطالة على الساحة الأردنية أهمية استثنائية، على اعتبار أن هذه المشكلة لها مساس مباشر بالمورد الاقتصادي الأهم الذي تملكه الأردن، ألا وهو المورد البشري . وقد تبنت الحكومة سياسات شتى للتغلب على مشكلة البطالة، ساهمت إلى حد ما في إبطاء ظهورها أحياناً، أو التخفيف من حدتها أحياناً أخرى، غير أنها أظهرت ضعف فاعلية تلك السياسات، وإخفاقها في بعض الأحيان للتصدي لتلك المشكلة. وربما يرجع السبب في فشل الكثير من هذه السياسات إلى أنها صممت بشكل جزئي ، أو ربما كحل مؤقت دون صبها في بوتقة واحدة، تأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عليها من آثار طويلة الأجل. وعلى الرغم من ذلك ما زال أمام السياسة الاقتصادية في الأردن شوطاً كبيراً للوصول إلى عتبة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، من خلال كبح جماح معدلات البطالة، واستئصال جذورها الحقيقية. وقد تساعد الإجراءات التالية في حل هذه المشكلة والوصول إلى الاستخدام الأمثل:

١- **التوسع في الاستثمار** : أن المصدر الأول لخلق فرص العمالة وتحفيز سوق العمل هو الاستثمار، لذلك يمكن حل جزء كبير من معضلة البطالة بزيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لكونها تفتح آفاقاً أرحب، لخلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وتزيد من إمكانية استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة في البلاد . وهنا نجد حزمة ضخمة من عوامل القوة الكامنة في الاقتصاد الأردني تعزز هذا الحل.

لقد اتخذ الأردن في السنوات القليلة الماضية مجموعة من الإجراءات والسياسات الخاصة لجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وقام بإيجاد مناخ استثماري مناسب؛ فقام بإصلاح التنظيم الإداري، وتهيئة البنى التحتية، ورفع السقف المسموح به لشراء أسهم الشركات، ورفع سقوف تملك الأجنبي في معظم

المجالات الاقتصادية، وتطوير الأسواق المالية والمصرفية، وإيجاد نوع من التكامل مع الاقتصاد العالمي، كالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية الاستثمار مع الولايات المتحدة، والتوجه نحو العولمة.

لقد كان الهدف من هذه الإجراءات أن تنعكس باتجاه جذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية على حدٍ سواء، وتساعد في تدوير عجلة الإنتاج الوطني، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وخلق عدد كافٍ من فرص العمل، وقد حققت هذه السياسات نجاحات جيدة في هذا المجال، وخاصة في مجال المدن الصناعية المؤهلة، فقد قامت في البلاد أربعة مدن صناعية في كل من الكرك، وإربد، وسحاب، والعقبة تحوي العديد من المؤسسات الاستثمارية برأس مال أجنبية، وقد استقطبت هذه المدن عدة آلاف من العمال الأردنيين، وقد ساعدت اتفاقية الاستثمار مع الولايات المتحدة على تسويق منتجات هذه المصانع إلى خارج الأردن، وخاصة للدول الأوروبية وأمريكا، وتنوي الحكومة إقامة ثلاثة مدن صناعية أخرى في الموقر، والطفيلة، والزرقاء، لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية والتخفيف من أعباء البطالة، ؛ حيث تمتص هذه المدن جزءاً مهماً من الأيدي العاطلة عن العمل.

أسهمت المنظمات الدولية والجهات المانحة بالتعاون مع الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في بلورة برنامج (مكافحة الفقر في الأردن) فقد تم حصر ما يزيد عن (٢٠) منطقة فرعية في معظم محافظات المملكة، عرفت باسم (بؤر الفقر)، وتحاول الحكومة تطوير إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر في جميع أرجاء البلاد، على أن يكون لبؤر الفقر الأولوية بهذا الخصوص من حيث تطوير البنية التحتية، وتنمية المشاريع الصغيرة، وتنفيذ برامج التنمية الشاملة في هذه المناطق (برنامج مكافحة الفقر في الأردن ٢٠٠٢م: ٩- ١٦).

٢- التحول نحو فنون الإنتاج كثيفة العمل Labour Intensive Technologies: من المعروف أن الدول ذات معدلات النمو السكاني المرتفعة،

ووفيرة العمالة، وقليلة الموارد لا تستطيع الاعتماد في تنميتها على المشاريع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية، وإنما لا بد من التركيز على المشاريع ذات الكثافة العمالية . ويساعد في تشجيع إقامة هذه المشاريع منحها الحوافز الاستثمارية والضريبية وفقاً لأعداد العمال المستخدمين، ويمكن تحقيق ذلك بتبني المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لميزة هذه المشاريع في سهولة الانتقال، واستيعابها لعدد أكبر من العمال، مقارنة مع المشاريع الكبيرة، وانخفاض تكاليفها، وقابليتها للتوسع، ويمكن أن تكون مثل هذه المشاريع في، قطاعات التجارة والزراعة والخياطة والمشاريع الخدمية الأخرى . وهذا يقتضي تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل، والبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة لتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع وتشجيعها (عميرة، ١٩٩٢م : ١٢٣) ، وقد برز في الآونة الأخيرة عدة مؤسسات تعمل في هذا الإطار، مثل برنامج تنمية المشاريع الصغيرة الذي تتولى وحدة خاصة في وزارة التخطيط إدارته ومتابعة تنفيذه كجزء من برنامج الإنتاجية الاجتماعية Social Productivity Program لرفع سوية الفئات الاجتماعية الأقل حظاً.

١- **مواءمة مخرجات النظام التعليمي وبرامج التدريب لمتطلبات سوق العمل:**

يستلزم تطويع مخرجات النظام التعليمي وبرامج التدريب لمتطلبات سوق العمل ما يلي:

أ- تعديل وتكييف المناهج والبرامج التربوية، وبخاصة برامج التعليم والتدريب المهني بما يتفق مع الحاجة الفعلية لسوق العمل الأردني، من حيث التخصصات والمهارات العلمية والمهنية والفنية.

ب- إعطاء البعد التطبيقي في برامج التعليم دوراً أكبر لربط المعرفة والعلم والنظرية بالتطبيق.

ج- القيام بحملات إعلانية منظمة تبين الحاجات الفعلية لسوق العمل، وبيان التخصصات التي بها عجز، والتخصصات التي بها فائض ضمن فترة زمنية، لتوعية المواطنين بضرورة التوجه نحو التخصصات المطلوبة سواء على مستوى سوق العمل المحلي أو العربي (الخصاونة وزملاءه، ١٩٩٨م: ١١٢) ، وهنا يأتي دور النقابات العمالية وتفعيل دورها في التوجيه نحو حاجة السوق المحلي والعربي.

د- إدخال مساقات دراسية ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم تهدف إلى تعريف الطالب بقيمة العمل، وغرس القيم الاجتماعية الإيجابية، تجاه العمل اليدوي، لتساهم في تغيير سلوك الأفراد تجاه العمل اليدوي، وترفع من مكانة العامل في المجتمع، وتقضي على "ثقافة العيب" السائدة لدى العديد من أفراد المجتمع.

ويجب أن نسارع إلى القول أن تغيير النظام التعليمي باتجاه يتناسب مع احتياجات سوق العمل يجب أن لا يتم كرد فعل لأحداث اقتصادية قصيرة الأجل ومؤقتة، بل يجب أن يتم هذا التغيير وفق رؤيا استراتيجية تؤمن استقرار نسبي في النظام التعليمي، يتماشى مع تطورات سوق العمل.

ومن المعلوم أن ظاهرة تركز معدلات البطالة بين المتعلمين لا ترتبط بالنظام التعليمي الأردني بحد ذاته، ولا تعني حالة خاصة يمر فيها المجتمع الأردني، ولكنها أقرب أن تكون حالة طبيعية في جميع الدول النامية التي تتشابه مع الأردن (الحوراني، ١٩٨٨م : ٢٩).

٢- **إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة** : ينبغي تسريع عملية إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تنظم وجود العمال الوافدين، وتقصر استخدام هؤلاء في المجالات التي لا تتوافر فيها العمالة الوطنية . مع مراعاة تحسين ظروف العمل

في القطاعات الاقتصادية، ذات الاستخدام الواسع للعمالة الوافدة، وبالذات قطاعي الزراعة والإنشاءات والخدمات، لإقناع العمال الأردنيين العاطلين عن العمل، بقبول الأعمال التي يعمل بها هؤلاء، إضافة إلى تبني حزمة من السياسات العامة تهدف إلى تشجيع أصحاب العمل على إحلال العمال المحليين محل العمال الوافدين، كمساهمة الحكومة في دفع جزء من مدفوعات أصحاب العمل لمؤسسة الضمان الاجتماعي، أو تحملها قسطاً من أعباء وتدريب العمال، ومنح إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل وغيرها (طلافحه والفهداوي، ١٩٩٨م : ١١٥).

٣- **فتح الأسواق الخارجية أمام العمالة الأردنية**: يستدعي علاج مشكلة البطالة تشجيع الهجرة الخارجية للقوى العاملة الأردنية الفائضة عن حاجة سوق العمل المحلي، وعلى الرغم من أنه يوجد اهتمام من قبل الحكومة في الوقت الحاضر لتسهيل إجراءات الإعارة والإجازة بدون راتب كوسيلة للحد من البطالة، إلا أن هناك حاجة لتكثيف الجهد باتجاه إيجاد فرص عمل للقوى العاملة الأردنية في الخارج، وخاصة في الدول العربية النفطية . ويتأتى ذلك من خلال تفعيل دور الملحقين العماليين في السفارات الأردنية في الخارج، وتنشيط أدوارهم بما يخدم تشغيل العمال الأردنيين في البلاد التي يعملون بها، وحثهم على توفير قاعدة بيانات عن أسواق العمل في الدول التي يعملون بها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية بين الأردن وهذه الدول لتنظيم تدفق العمالة. وحبذا لو تم إنشاء مؤسسة خاصة تعنى بتسويق خدمات القوى العاملة الأردنية، إيجاد فرص عمل لها في الخارج (عميرة ١٩٩٢م : ١٢٥).

الخلاصة التي يجب أن نذكّر بها هي أن البطالة الحالية في الأردن ليست ظاهرة مؤقتة ومشكلة قصيرة الأجل، بل هي ظاهرة مستمرة ومشكلة مزمنة لازمت الاقتصاد الأردني منذ بدايته، وقد زادت معدلاتها من خلال برامج التصحيح

الاقتصادي، وساهم في نموها الظروف الخارجية، والسياسات الحكومية المتبعة في معالجة القضايا الاقتصادية، وهذا ما كنا افترضناه أولاً . ولا بد من التأكيد أن حل مشكلة البطالة لن يتأتى إلا في الأمدين المتوسط والبعيد، ومن خلال استعادة زخم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والمبني على جهود كل القطاعين العام والخاص . وبانتظار الأجل المتوسط والبعيد، لا بد من وجود آثار سلبية على بعض شرائح المجتمع، تستوجب آلية مناسبة تخفض من وطأة البطالة، مما يقتضي تفعيل وتنشيط المؤسسات التي تعالج الجوانب السلبية لبرامج التصحيح الاقتصادي، مثل صندوق التنمية والتشغيل، وحزمة الأمان الاجتماعي، والتوسع في المدن الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، التي تهدف إلى تقليل جيوب الفقر في المدى القصير عن طريق تأمين العمل المولد للدخل الكافي، للتخفيف من وطأة الفقر، الذي يقع على بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمع الأردني.

المراجـــع

أولاً : العربيـة:

- أبو السندس ، إسماعيل (١٩٩١م) . تباينات البطالة ومستوياتها واتجاهاتها في الأردن في الثمانينات، دائرة الإحصاءات العامة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، عمان،
- أبو جابر، كامل وخصاونة، صالح وبوبه، ماثيوس (١٩٩١م) . (تحرير) . سوق العمل الأردني: تطوره، خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية، منشورات المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية، دار البشير، عمان.
- أبو عمرة، بسام (١٩٩١م). بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المترتبة على مشكلة البطالة في الأردن. مجلة العمل ، العددان (٥٥) ، (٥٦)، س (١٤).
- أسعد ، عادل لطفي (١٩٩٠م) . تقديرات القوى العاملة الموجودة في الأردن باستخدام المنهج الديموغرافي، مجلة العمل ، ع ٥٠ س١٣.
- إبراهيم، عيسى وآخرون (١٩٨٩م) . دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، (٣) أجزاء ، الجمعية العلمية الملكية، عمان.
- البستاني، باسل (١٩٩٣م) . تعقيب على سياسة التكيف والإصلاح الهيكلي (في) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): التعطل في دول الأسكوا، وقائع اجتماع الخبراء، عمان، ٢٦ – ٢٩ تموز.
- الجمل، على هلال أحمد (١٩٨٦م) . الشباب وسوق العمل في الأردن، مجلة العمل، ع ٣٣، س ٩.
- الجمل، علي هلال أحمد (١٩٨٨م) . الهجرة الوافدة للعمل في الأردن، مجلة العمل، ع (٤١) وعدد (٤٣).
- الحوراني، محمد هيثم (١٩٨٨م) . دراسة تحليلية للبطالة في الأردن ، المؤتمر الاقتصادي الأول – جامعة اليرموك .

- الخصاونة، محمد والنعيمات، عبد السلام والروضان، عبيد (١٩٩٨م) . الفقر والبطالة في الأردن ، الجمعية العلمية الملكية – عمان .
- الزين ، نزار (١٩٨٨م) . مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة ، مجلة شؤون عربية ع ٥٤.
- الشريدة، مروان (١٩٨٩م) . مشكلة البطالة في الأردن، مجلة التنمية، ع ١٩٦.
- العبادي، إبراهيم (١٩٩٠م) . بعض التغيرات التي طرأت على القوى العاملة الأردنية للفترة ١٩٦١م – ١٩٨٥م وتوقعاتها حتى عام ٢٠٠٠م . مجلة العمل ، ع ٤٩س ١٣.
- العناني ، جواد (١٩٩٠م) . التصحيح الاقتصادي وسوق العمل في الأردن ، بحث مقدم إلى ندوة السياسات العليا لشؤون سياسة الاستخدام في البلدان العربية، عمان ، ٢٥ – ٢٧ يونيو .
- الفانك ، فهد (١٩٩٢م) . برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢م – ١٩٩٨م)، عمان.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) (١٩٩٣م) . التعطل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا ، عمان ٢٦- ٢٩ تموز.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٨٧م) . السكان أصحاب النشاط الاقتصادي – المفاهيم وطرق القياس ، سلسلة الدراسات المنهجية (١) ديسمبر .
- اللجنة الوطنية للسكان (١٩٩١م) . التقديرات لسكان الأردن للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠٠٥م)، عمان.
- إمارة: لمى مضر (٢٠٠٥م) . تقرير عن ندوة العمل والبطالة، المستقبل العربي (٣٢٠).
- المنجي ، البدوي (١٩٩٣م) . برامج التعديل الهيكلي وانعكاساتها على التشغيل خاصة في بلدان المغرب العربي – ورقة عرضت في ندوة سياسات التشغيل ، البلدان العربية ، القاهرة.
- النمري ، أحمد نبيل عثمان (١٩٨٩م) . البطالة والتنمية ، مجلة التنمية ع ١٧.

- بدارنة ، عادل لطفي (١٩٩٧م) . واقع سوق العمل الأردني، مجلة العمل، ع٧٨ س٢١.
- بني هاني ، شفيق (١٩٩١م) . القوى العاملة وتوجهاتها في القطاع الزراعي الأردني ، مجلة العمل ع٦١ ، س ١٦ .
- الجالودي، جميل (١٩٩٢م) . البطالة في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (٧)، عدد (٤).
- جرادات، طاهر (١٩٩٥م) . التقديرات المستقبلية للداخلين الجدد إلى سوق العمل الأردني في الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٠م، مجلة العمل، ع ٦٩ السنة ١٨.
- الجمل: علي هلال أحمد (١٩٩٥م) . الهجرة الوافدة للعمل في الأردن، مجلة العمل، ع(٤١) عدد (٤٣).
- جرادات ، طاهر (١٩٩٥م) . التقديرات المستقبلية للداخلين الجدد إلى سوق العمل الأردني في الفترة ١٩٩٤ م – ٢٠٠٠م ، مجلة العمل ع ٦٩، السنة ١٨ .
- حجو، أميرة (١٩٨٧م) . البطالة المقنعة، الوطن العربي، المستقبل العربي ، مجلد ١٠، ع ١٠٢.
- حداد، مناور فريح (١٩٩٥م) . الاتجاهات السكانية المستقبلية في الأردن لغاية سنة ٢٠٠٤م، مجلة العمل ، ع ٧٠ ، س١٨.
- حمودة ، أحمد (١٩٩٨م) . واقع البطالة في الأردن، أسبابها واتجاهاتها المستقبلية ، مجلة التنمية، ع ١٨٧ س .
- حيدر، فارس صلاح وصالح، حسن عبدالقادر (٢٠٠٥م) . أثر الخصوبة في البطالة والفقر، مجلة السكان والتنمية، ع (١١).
- خزاعلة، عبد العزيز (١٩٩٤م) . اتجاهات الأردنيين نحو بعض المهن وعلاقتها بسوق العمل – جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية .
- خصاونة، صالح (١٩٨٧م) . سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الأردني ، مجلة العمل، ع ٣٧ س١٠.

- خصاونة ، صالح (١٩٩٠م) . تطورات سوق العمل في القطاع الخاص في الأردن ، مجلة العمل ع٥٠ س١٣ ، ١٩٩٠ ، وكذلك ع ٥٢ س ١٣ .
- خميس، موسى (١٩٩٦م) . أفكار في معالجة البطالة، المجلة الثقافية.
- دائرة الإحصاءات العامة : التقارير السنوية لمسح العمالة والبطالة للأعوام ١٩٩٦م– ٢٠٠٧م .
- رزق، محروس عبد الله (١٩٨٧م) . المنطلقات النظرية لدراسة البطالة المقنعة ، مجلة النفط والتنمية، مجلد ١٢ ع ٦ .
- سعد، عبير محمد (٢٠٠٤م) . ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، مجلد (١١٩).
- شاكر ، زيد (١٩٩٢م) . ظاهرة البطالة في الأردن ، مجلة العمل ، ع ٥٧ ، س١٥.
- طلافحة ، حسين (١٩٩٠م) . دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد ٦ ، عدد ٤.
- طلافحة، حسين والفهداوي ، خميس خلف (١٩٩٨م) . دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٨م – ١٩٩٦م، مركز الدراسات الأردنية ،جامعة اليرموك – إربد.
- عاروري، فتحي أحمد (١٩٩٧م) . الخصائص الرئيسية للقوى العاملة في الأردن لعام ١٩٩٣م، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، مجلد (٢٤)، ع (٢).
- عبدالحليم، أحمد (١٩٩٧م) . البطالة في محافظة المفرق، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (٢١)، مجلد (١٣).
- العبادي، إبراهيم (١٩٩٠م) . بعض التغيرات التي طرأ على القوى العاملة الأردنية، مجلة العمل، ع (٤٩).
- عبد الهادي محمد وشخاترة حسين (١٩٩٥م) . إحلال العمالة الوافدة لعمالة أردنية ، وزارة التخطيط ، مديرية التنمية البشرية.

- عطوان ، أحمد (١٩٩٢م) . خصائص المتعطلين عن العمل ، مجلة المهندس الأردني ، نقابة المهندسين الأردنيين .
- عطيان، تركي بن محمد (٢٠٠٦م) . البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، المجلة العربة للدراسات الأمنية والتدريب، ع (٤١).
- عماري ، نبيل وشخاترة ، حسين (١٩٩٣م) . سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في الأردن (في) التعطل في دول الأسكوا ، منظمة العمل الدولية ، عمان ٢٦– ٢٩ تموز.
- عميرة ، محمد سعد (١٩٩٠م). دراسة مقارنة لأهم خصائص أسواق العمل في بعض الدول العربية، مجلة العمل ع ٥٢ ، س١٣.
- عميرة، محمد سعيد (١٩٩٢م). البطالة في الأردن – أبعاد وتوقعات، الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولي ، عمان.
- عميرة ، محمد سعيد (١٩٩١م). تطور وخصائص سوق العمل الأردني (١٩٥٥م– ١٩٨٩م) الجمعية العلمية الملكية .
- غنطوس ، إلياس (١٩٩٣م). هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي (في) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) : التعطل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا عمان ٢٦ – ٢٩ تموز ، ١٩٩٣م .
- لطفي ، عادل وعودة ، مازن (١٩٩٠م). موازين القوى العاملة في الأردن خلال عقد التسعينات ١٩٩٠م – ٢٠٠٠م ، الجمعية العلمية الملكية ، ومنظمة العمل الدولية .
- مجلس الإعمار الأردني : برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، ١٩٦٤م– ١٩٧٠م، عمان.
- مديرية المعلومات والدراسات (١٩٩٨م). أضواء على أوضاع البطالة الراهنة في الأردن، مجلة العمل ع ٨٢ ، س٢١ .

- مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية (١٩٩٧م). البطالة في الأردن ١٩٩٦م، نتائج أولية وبيانات أساسية.
- مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية (٢٠٠٢م). البطالة في الأردن ٢٠٠٢م، نتائج أولية وبيانات أساسية.
- فرجاني ، نادر (١٩٨٣م). الهجرة إلى النفط – أبعاد الهجرة لعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- مصطفى، احمد فارس: مشكلة البطالة العالمية ، مجلة الاقتصاد ، ع ١٤ .
- مكتب العمل الدولي (١٩٩٣م). التعطل – مفاهيمه وطرق قياسه (في) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) : التعطل في دول الأسكوا، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا عمان ٢٦ –٢٩ تموز ،١٩٩٣م.
- وزارة التخطيط : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣م– ١٩٧٥م) (١٩٧٦م– ١٩٨٠م) (١٩٨١م– ١٩٨٥م) (١٩٨٦م–١٩٩٠م) .
- وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية (١٩٩٦م). استراتيجية محاربة الفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية، الحزمة الاجتماعية .
- وزارة التخطيط و(UNFPA)(١٩٩٠م). معدل البطالة في الأنشطة الاقتصادية بين المجموعات المهنية ، وخصائص المعطلين حسب خبرة العمل السابق والمستوى التعليمي في الأردن عام ١٩٨٧ أيار .
- وزارة التخطيط و(UNFPA) التقديرات المستقبلية والأفراد في عمر التعليم والقوى العاملة في الأردن حتى عام ١٩٩١م – ٢٠١٠م .
- وزارة العمل : مجلة العمل ، منشورات وزارة العمل ، الأعداد ١٩٨٤م – ٢٠٠٦م.
- وزارة العمل : التقارير السنوية لعدة سنوات .
- وزارة العمل، مديرية المعلومات والدراسات (١٩٩٨م). أضواء على أوضاع البطالة الراهنة في الأردن، مجلة العمل، العدد (١٢)، السنة (٢١)، ص ٨ – ٢٠.

ثانياً : الأجنبية:

- Diwan,I & kletzer, R. , (editors) (1992). The Menu Approach to Debt Reduction Country, the world Bank Economic Review, January.
- Horton, S. & Kanbur, R. & Mazumdar D., (1991). Social Labor Markets in an Era of Adjustment , International Labor Review , Vol, 130.
- Huston , Kanbus and Mazumdar. (1991). Labour Markets in and era of Adjustment: Evidence from 12 Developing Countries , International Labour Review vol. 5-6 .
- International Monetary Fund (1992). Jordan Economic Adjustment Program.
- Shaban, R.A, Assaad, R. and Al–Qudsi, S.S. (1995). The challenge of unemployment in the Arab Region, International Labour Review , vol. 134, No. 1 .
- Turnham , D. (1961). The Employment Problem in Less Developed countries : A Review of Evidence , Organization for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Van Dijik, M.P. & others . (1989). "Employment Promotion in the Framework of structural change : the case of Jordan". Paper

presented at the Eur / ILO workshop on : Structural change in the development Process (1989). Employment & Population Issues, Erasmus university , Rotterdam, 21– 22 Nov.

- World Bank, World Debt Tables 1992-1993 vol. 2 country tables .

تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية
بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمنطقة مكة المكرمة

د. عبدالحليم البشير الفاروق

أستاذ الدراسات السكانية المشارك – قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة

د. نزهة يقظان الجابري

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد – قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة

تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمنطقة مكة المكرمة

د. عبدالحليم البشير الفاروق د. نزهة يقظان الجابري

الملخص :

من بين أهم المقاييس المستخدمة لقياس النزعة المركزية في الأنماط النقطية (المكانية) المتعددة يبرز معامل تحليل صلة الجوار كأحد القرائن المستخدمة من قبل الجغرافيين . وخلافاً لمعامل صلة الجوار ، فإن معظم المعايير التي تستخدم لوصف وتحليل نمط التوزيع المكاني للنقاط لا تخلو من ضعف، من حيث اعتمادها في نهاية الأمر على الوصف، وافتقارها إلى وجود الدليل (index) أو المؤشر الموحد لقياس نمط التوزيع . ويعتبر معامل صلة الجوار واحداً من المعايير القليلة التي تعتمد في تحليل توزيع النقاط على معيار كمي مستمر (continuous) يبدأ بنقطة التطرف الأولى في سلم المعيار (صفر)، وفيها تتجمع جميع نقاط التوزيع في مكان واحد ماراً بجميع النقاط، حتى نقطة التطرف الأخيرة (٢,١٥)، دلالة على انتظام التوزيع، بينما القيمة الوسطى (١) تعني عشوائية التوزيع. وعلى الرغم من وجود الكثير مما كتب حول تحليل صلة الجوار، إلا أن هذه الدراسة تحاول أن تتطرق للتفاصيل الدقيقة المتعلقة بخطوات حساب معامل صلة الجوار، وبكيفية إخضاعه لاختبار الفروض، وبعض جوانب التميز والقصور في هذا المقياس . ومن أهم أهداف هذه الورقة تسهيل مهمة الباحثين عامة، وطلاب الدراسات العليا في مجال الجغرافيا بصفة خاصة، وذلك بتقديم شرح تفصيلي لمفهوم تحليل صلة الجوار، وتعريفه، وشرح كيفية حسابه بصورة جلية . كما تهدف لتقديم تطبيق عملي يتم فيه استخدام تحليل صلة الجوار لمراكز الاستيطان في منطقة مكة المكرمة، ولفت انتباه الباحث الجغرافي بصفة خاصة إلى ضرورة إخضاع قيمة معامل صلة الجوار R للاختبار الإحصائي ، وإلا فإنه قد يبني خلاصة آرائه على نتائج غير ذات دلالة إحصائية معنوية.

ولقد أبرزت الدراسة العملية التي طبقت على مراكز الاستيطان في منطقة مكة المكرمة أن النتائج النهائية لأي دراسة تتعلق بحساب R قد تخلص إلى نتائج خاطئة إذا لم يؤخذ عدد نقاط التوزيع في الاعتبار عند تفسير القيمة النهائية؛ لهذا المعامل . وهنا نوهت الدراسة إلى أهمية الأخذ في الاعتبار لعدد نقاط التوزيع، وشرحت الكيفية لذلك . كما أكدت الدراسة على وجوب إخضاع قيمة المعامل على الاختبار الإحصائي Z ؛ وذلك لاختبار فرض العدم، الذي يقول إن نمط توزيع النقاط محور الدراسة نمط عشوائي (حتى وإن كانت قيمة R أكبر من واحد صحيح)، بينما ينص الفرض البديل على أن نمط توزيع النقاط محور الدراسة نمط غير عشوائي.

Nearest Neighbor Analysis in Geographic Studies Application to Human Settlements in Makkah Area

Dr. Abdul Halim A. Al-farooq **Dr. Nozha Y. Al-jabri**

Abstract:

The nearest neighbor index is one of the widely used indices by geographers to measure the pattern of central distributions in space. Unlike this index, other measures are weak in certain aspects as their dependence on description rather than measurement; and they have no unified quantitative indices that measure the distribution pattern. This nearest neighbor index, symbolized as *R* ,is one of the few measures that depends on a "quantitative" continuous scale. This scale starts from the first extreme point (Zero) where all points of the distribution cluster, and upwards to the last extreme point where the value of the index reaches its climax at 2.15' meaning that all points are uniformly distributed throughout the area. The index value of 1 indicates a random distribution. Despite the fact that much has been written about this index, this study tries to detail the way this index is calculated and derived. Furthermore, it explains how the index can be statistically tested, and it reveals the index weaknesses and strengths.

The main objective of this paper is directed towards helping graduate students deal with this index. It reveals the theoretical concepts behind this measure, its definition, and the way it is derived and calculated. In addition, this index is applied to measure the nearest neighbor index as with respect to settlement distributions in Mecca area. The study also explains the importance of *"taking the number of points of the distribution into consideration"* when interpreting the value of the index *R* . It also warns that this *R* should be statistically tested using the Z statistics, otherwise we may accept the null hypothesis (that the distribution pattern is random) in cases where it should be rejected.

تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية
بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمنطقة مكة المكرمة

١- توطئة :

يعتبر التوزيع (Distribution) جوهر العمل الجغرافي ، ومن المعلوم اهتمام الجغرافيين بالتوزيعات المكانية للظواهر الجغرافية، طبيعية كانت أم بشرية، كتوزيع نمط معين من أنواع الأشجار في نطاق معين، أو توزيع المستوطنات البشرية (قرى أو مدن) في بعض المناطق الإدارية، أو توزيع الخدمات كالمراكز الصحية والمدارس في أحد المدن . والذي يهم الجغرافي في دراسته للتوزيع معرفة ما إذا كان التوزيع يشكل نمطاً Pattern محدداً له مسبباته ومبرراته ، أم إنه مجرد توزيع عشوائي أوجدته قوى الحظ والصدفة.

ولقد أورد أبو عياش (١٩٨٤م : ١٧٢) أن الأشكال المختلفة التي تتخذها الظواهر تعد انعكاساً لنوع الأنماط السائدة، فكلما تغيرت الأنماط تغيرت الأشكال . وبالتالي فإن اهتمامنا بالأنماط سيقودنا إلى معرفة عوامل التغير المؤدية لتكوين هذه الأنماط بتوزيعاتها المختلفة. ولاشك أن دراسة هذه الأنماط والتأكد من وجودها أمر جوهري في البحث الجغرافي الحديث.

ولوصف أي من التوزيعات سابقة الذكر ظل كثير من الجغرافيين ولفترات طويلة يطلقون مصطلحات مختلفة و متعددة " كمزدحم " و " كثيف " للدلالة على تمركز النقاط في نطاق ضيق أو " مشتت" و " مبعثر" لوصف تباعد النقاط والظاهرات عن بعضها . ولوصف نمط توزيع

المستوطنات البشرية مثلاً يلجأ الباحثون لاستخدام مصطلح "نووي" nucleated للدلالة على التكدس أو مصطلح " مبعثر" dispersed للدلالة على انتشارها في نطاق واسع.

مما سبق ذكره يتضح أن تلك المصطلحات يمكنها أن توفر لنا فكرة عن شكل الانتشار الذي تتخذه الظاهرة محور الدراسة، غير أننا يجب أن نلتفت إلى حقيقة أن تلك المصطلحات تعتمد على اللفظ فقط ، وليس لها معيار كمي . ومن أهم أوجه قصور هذا الوصف اللفظي هو أنه قد يمدنا بصورة ذهنية عن نمط التوزيع ، لكنها صورة قد تختلف من شخص لآخر (subjectivity)؛ وذلك لغياب المعيار الكمي الموحد لقياس تشتت أو تركز تلك الظواهر.

ومن أهم المقاييس المستخدمة لقياس النزعة المركزية في الأنماط النقطية ما لخصه الجراش (٢٠٠٤م) كالمركز المتوسط، والمسافة المعيارية حوله، المركز المتوسط المرجح، إهليج الانحراف المعياري لقياس زاوية اتجاه الكثافة الكبرى للتوزيع النقطي، مؤشرات الشكل المساحي، منحنى لورنز، مؤشر (أو قرينة) جيني ، وغيرها من المعايير الأخرى . ونجد أن معظم المقاييس المستخدمة في هذا المجال تتشابه في افتراضها أن التوزيعات المكانية لا تخرج – غالباً – عن واحد من الأحوال التالية:

- توزيع منتظم Uniform distribution حيث نجد فيه أن المسافة بين أي نقطة في التوزيع وأقرب نقطة أخرى يكاد يكون متساوياً في كل المساحة . وهذا التوزيع في أفضل وأعلى مستوياته يدل على أن الانتشار كاملاً لكل النقاط.

- توزيع عنقودي (متجمع) Clustered distribution والذي تكون فيه مجموعة كبيرة من النقاط تتقارب المسافات بينها وتتجمع في مساحة صغيرة ، بينما القلة المتبقية (إن وجدت) تنتشر في مساحة واسعة والمسافات بينها أبعد ما تكون.
- التوزيع العشوائي Random distribution وهو نمط ليس له توزيع محدد فهو يجمع بين خصائص النوعين السابقين في آن واحد؛ بمعنى آخر نجد فيه نزعة مجموعة من النقاط نحو التشتت والانتشار ، بينما نجد البقية تميل نحو الانتظام .

٢- أهداف الدراسة:

على الرغم من وجود الكثير مما كتب حول تحليل صلة الجوار، إلا أن هذه الدراسة تحاول أن تتطرق للتفاصيل الدقيقة المتعلقة بخطوات حساب معامل صلة الجوار، وكيفية إخضاعه لاختبار الفروض ، وعرض جوانب التميز والقصور في هذا المقياس، ومن أهم أهداف هذه الدراسة :

أ- تقديم شرح تفصيلي لمفهوم تحليل صلة الجوار، وتعريفه، وشرح كيفية حسابه بصورة جلية، مما سوف يسهل مهمة الباحثين عامة، وطلاب الدراسات العليا في مجال الجغرافيا بصفة خاصة.

ب- تقديم تطبيق عملي يتم فيه استخدام تحليل صلة الجوار لمراكز الاستيطان في منطقة مكة المكرمة.

ت- إخضاع قيمة معامل صلة الجوار(R) للاختبار الإحصائي للحصول على نتائج ذات دلالات إحصائية.

ث- إبراز أوجه القوة والضعف في استخدامات هذه التقنية في مجال البحوث .

٣- تساؤلات الدراسة:

خلافاً لمعامل صلة الجوار ، فإن معظم المعايير التي تستخدم لوصف وتحليل نمط التوزيع المكاني للنقاط لا تخلو من ضعف، من حيث اعتمادها في نهاية الأمر على الوصف ، وينقصها وجود الدليل (index)، أو المؤشر الموحد لقياس نمط التوزيع . ويعتبر معامل صلة الجوار واحداً من المعايير القليلة التي تعتمد في تحليل توزيع النقاط على معيار كمي مستمر (continuous) يبدأ بنقطة التطرف الأولى في سلم المعيار (صفر)، وفيها تتجمع جميع نقاط التوزيع في مكان واحد ماراً بجميع النقاط حتى نقطة التطرف الأخيرة (٢,١٥) دلالة على انتظام التوزيع، بينما القيمة الوسطى (١) تعني عشوائية التوزيع . وتنبع أهمية معامل صلة الجوار من مقدرته على اختبار عدم العشوائية "non–randomness" لتوزيع النقاط محور الدراسة، إضافة إلى إمكانية استخدامه للمقارنة بين توزيعين أو أكثر. بناء على ما سبق، فإن تحليل صلة الجوار Nearest Neighbor Analysis ما هي إلا تقنية تحاول قياس – وليس وصف فقط – التوزيعات وتصنيفها إلى ثلاثة أصناف هي : توزيع عنقودي (أو متجمع)، أو توزيع عشوائي، أو توزيع منتظم . وفي ضوء مشكلة الدراسة تم تحديد التساؤلات التالية :

١- هل يقوم الباحث المستخدم لمعامل صلة الجوار بإخضاعه لاختبار العشوائية؟ والتأكد من سلامة وأهلية Reliability نتائجه ؟

٢- ما هو نمط توزيع مراكز الاستيطان في منطقة مكة المكرمة بعد حساب معامل صلة الجوار ؟

٣- هل اختلف نمط التوزيع في منطقة الدراسة بعد إخضاعه لاختبار العشوائية ؟

٤- هل توجد حالات يمكن أن تكون فيها النتائج المتعلقة بقيمة المعامل مضللة؟

٥- ما هي أوجه الأفضلية لهذا المعامل مقارنة بالمقاييس الأخرى المستخدمة في قياس أنماط التشتت المكاني ؟

٤- مفهوم معامل صلة الجوار :

تمت أول استخدامات معامل صلة الجوار ***R*** على أيدي علماء النبات Botanists وذلك لوصف وتحليل التوزيعات النباتية المعينة في مساحات جغرافية محددة (Hammond & McCullagh, 1975)، إلا أن الجراش (٢٠٠٤م : ٤٢٥) قد ذكر أن أصول هذا المؤشر تعود إلى جهود "هيرتز" في عام ١٩٠٩م، وأن أول من حاول استخدام عنصر المسافة بين المواقع الأقرب إلى بعضها لقياس مدى ابتعاد نمط التوزيع عن الحالة العشوائية هو "دايس" وذلك في العام ١٩٥٢م . وقد أرجع الجراش الفضل في تطوير وإحكام معادلات حساب مؤشر الجار الأقرب إلى كل من "كلارك Clarks" و "إيفانز Evans" في ١٩٥٤م.

وكما أورد القحطاني، (١٩٩٣م : ١٣٥ - ١٨٨) فلقد تعددت دراسات الجغرافيين التي عالجت أنماط توزيع المستوطنات البشرية منها دراسة Brush (1953) لتحليل نمط توزيع المستوطنات في منطقة غرب ويسكونسن الأمريكية ؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن نمط توزيع المدن في المنطقة أقرب إلى النمط المنتظم ، بينما القرى أقرب إلى النمط المتباعد. وهناك دراسة (Michael Dacey1962) ؛ حيث درس توزيع المستوطنات في جنوب غرب ولاية ويسكونسن الأمريكية وتوصل إلى أن نمط توزيع المستوطنات فيها أقرب للنمط العشوائي منه للنمط المتقارب أو السداسي المنتظم (Dacey 1962 : 55-75) .

كما طبق أسلوب صلة الجوار في العديد من الدراسات العربية، إلا أنها كسابقتها اعتمدت فقط على حساب معامل صلة الجوار (R) والاكتفاء به دون إخضاعه للاختبار الإحصائي للحصول على نتائج ذات دلالات إحصائية . ومن تلك الدراسات دراسة السعيد ١٩٨٦م ؛ حيث درس نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان البشري في منطقة نجد، وقد أظهرت الدراسة أن مراكز الاستيطان في المنطقة تسلك في توزيعها النمط المتقارب غير المنتظم (السعيد، ١٩٨٦م : ٩٣– ١٣٦) . وهناك دراسة أخرى للسعيد ١٩٩٠م عن نمط توزيع هواتف العملة في مدينة الرياض، وقد توصلت الدراسة إلى وجود نمطين لتوزيع الخدمة في مدينة الرياض؛ النمط المتباعد، وقد ساد في منطقة قلب المدينة ونطاقها الداخلي، والنمط المتقارب ؛ وساد في منطقة نطاق المدينة الخارجي (السعيد، ١٩٩٠م : ٥٧–٦٣).

وهناك أيضا دراسة السرياني ١٩٨٨م استخدم فيها أسلوب صلة الجوار لدراسة نمط التوزيع الجغرافي للمستوطنات في أمارتي بني ظبيان والشعرا بمنطقة الباحة ، وقد أظهرت الدراسة عدم انتظام التوزيع الجغرافي للمستوطنات في أمارة بني ظبيان وامتدادها على طول شبكة الطرق المحورية في المنطقة، بينما ينتظم توزيع مراكز الاستيطان في أمارة الشعرا (السرياني، ١٩٨٨م : ٧٠- ٨١) .

أما القحطاني فقد قدَّم دراستين : أولاهما ١٩٩٣م ، عن أنماط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة في منطقة الشعف بعسير ، وقد أظهرت الدراسة أن قرى المنطقة تأخذ في توزيعها النمط المكاني المتقارب غير المنتظم ، أما الخدمات التعليمية فقد سجلت أنماطاً متباينة؛ حيث أخذت المدارس الابتدائية (بنين والبنات) والمتوسطة بنين النمط المتقارب غير المنتظم ، في حين مالت المدارس المتوسطة للبنات للنمط المتباعد المنتشر.

أما المدارس الثانوية (بنين والبنات) فقد توزعت توزيعاً متباعداً في حين توزعت مراكز الرعاية الصحية الأولية توزيعاً متباعداً غير منتظم (القحطاني ، ١٩٩٣م : ١٦٠–١٧٦)؛ أما الدراسة الثانية ١٩٩٨م ، فكانت عن خصائص التوزيع المكاني والتركيب الوظيفي للقرى في محافظة ظهران الجنوب؛ حيث استخدم أسلوب صلة الجوار لدراسة نمط توزيع القرى والخدمات بالمنطقة . وقد أظهرت الدراسة أن القرى تأخذ في توزيعها النمط العشوائي ، بينما أظهرت نتائج تحليل صلة الجوار للخدمات التعليمية أن نمط توزع المدارس الابتدائية يتجه للنمط المتباعد ، بينما يميل نمط توزيع المدارس المتوسطة والثانوية للنمط المتقارب غير المنتظم . أما مراكز الرعاية الصحية الأولية فقد اتسمت بتوزيعها المتباعد غير المنتظم (القحطاني ، ١٩٩٨م : ١٤٤ –١٤٩) .

لقد استخدم الشريعي أسلوب صلة الجوار في دراستين : أولاهما ١٩٩٥م ، لدراسة نمط توزيع الخدمات في مدينة أبها ، وقد أظهرت الدراسة توزع الخدمات الإدارية في المدينة بشكل متجمع ، بينما أخذت الخدمات الصحية النمط المنتظم في التوزيع ، أما الخدمات الدينية فقد توزعت بشكل عشوائي مبعثر (الشريعي، ١٩٩٥م : ١٠٥ – ١٠٧). أما الدراسة الأخرى ٢٠٠٤م ، عن نمط توزيع القرى بأمارة الشعف بعسير ، فقد أظهرت ميل نمط التوزيع بالمنطقة للتقارب وعدم الانتظام (الشريعي ، ٢٠٠٤م : ٤١٢ –٤١٣) .

وهناك أيضا دراسة للنحاس ١٩٩٨م، طبق فيها أسلوب صلة الجوار لدراسة نمط التوزيع المكاني للمؤسسات التجارية في مدينة خميس مشيط، وقد أظهرت الدراسة تباين نمط التوزيع في نطاقات المدينة المختلفة؛ حيث تميل الخدمات للتجمع في قلب المدينة التجاري ، بينما تميل الخدمات

للتجمع على طرق المواصلات في نطاقات الوسط ، وتتوزع عشوائياً في نطاق الأطراف (النحاس ، ١٩٩٨م : ٢٧–٣٠) . أما الظاهر ٢٠٠٤م ، فقد أجرى دراسة لنمط التوزيع المكاني للمراكز الصحية في محافظة الجهرا بالكويت ، وكانت النتيجة ميل المراكز الصحية للتجمع على مستوى المحافظة ، وإلى الانتظام داخل النطاق الحضري (الظاهر ، ٢٠٠٤م : ٦٨٢–٦٨٥) .

- قياس المسافة الأقرب:

يعتمد حساب معامل صلة الجوار على قياس المسافات الفاصلة بين المراكز الموزعة على خريطة في شكل نقاط رئيسة، ونسبة معدلها إلى معدل المسافة المتوقع أن تفصل بين النقاط في نمط التوزيع العشوائي النظري، وذلك بهدف التوصل إلى معيار كمي يستدل به على نمط التوزيع المكاني لمفردات الظاهرة المدروسة . ولتحقيق ذلك لابد من عمل الإجراءات التالية :

نحسب عدد مستوطنات منطقة الدراسة (ممثلة كنقاط على الخريطة) .

- نحسب مساحة منطقة الدراسة .
- نقسم مراكز الاستيطان إلى مجموعات تضم كل مجموعة عدد من المستوطنات تتقارب مستوطناتها وتتجاور.
- نحسب المسافة المستقيمة (الجوية) بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها داخل المجموعة، ثم نستخرج متوسط للمسافات الفاصلة بين النقاط المتجاورة لجميع المجموعات.

- حساب قيمة معامل صلة الجوار والذي يرمز إليه بـ (R)

- لنفترض أن التوزيع المراد دراسته عبارة عن ١٠ نقاط على الخريطة تمثل مجموعة من المدن الصغيرة، ما هي الإجراءات اللازمة لقياس المسافات ومن ثم حساب (R) ؟ لتبسيط الإجابة عن هذا السؤال تم تحديد الإجراءات الآتية:

- حدد واحدة من المدن بصورة عشوائية كنقطة انطلاق سمها مدينة (أ).
- حدد أقرب مدينة أخرى للمدينة (أ) وسمها مدينة (ب). تصبح مدينة (ب) هي نقطة الانطلاق الجديدة نحو أقرب مدينة أخرى (لم تتم زيارتها بعد) وهي المدينة (ج).
- كرر هذه الطريقة حتى تكون الزيارة قد تمت لكل مدينة مرة واحدة . بعد كل مرة يتم فيها الوصول للمدينة الجديدة – الجار الأقرب الجديد – أرسم خطاً مستقيماً بينها وجارتها السابقة. بعد الوصول لآخر مدينة أرسم خطاً أخيراً بينها وبين المدينة الأولى (أ) (شكل ١).

شكل (١)

حساب المسافات بين النقاط

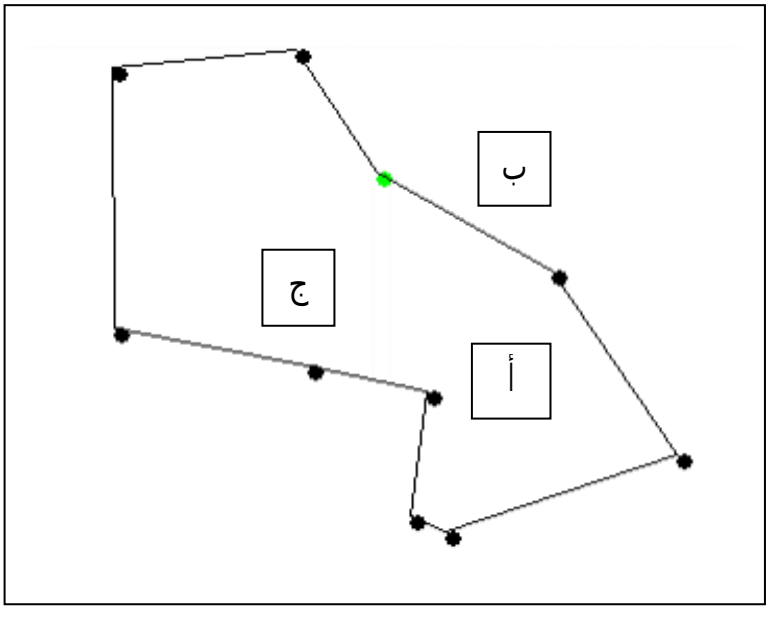

- **حساب معامل صلة الجوار** R :

يتم حساب R بالقانون التالي:

$$R = \overline{D}_{obs} / \overline{D}_{ran}$$ معادلة ١

حيث:

$\overline{D}_{obs}$ = $\sum d / n$ أي إجمالي المسافات الملاحظة بين كل نقطة وأقرب جار لها في المساحة المحددة مقسوما على عدد نقاط التوزيع

$\overline{D}_{ran}$ = متوسط المسافة العشوائي، **أي** $1l(2*\sqrt{(N/A)})$ والصيغة اللفظية للقانون هي :

1 ÷ (2 الجذر التربيعي لعدد النقاط مقسوماً على المساحة)

N = إجمالي نقاط التوزيع.

A = إجمالي المساحة التي تنتشر فيها نقاط التوزيع.

وبتعويض قانون $\overline{D}_{ran}$ في المعادلة ١ فإن صيغة R تصبح.

$$R = \overline{D}_{obs} / \{1/2 * \sqrt{(N / A)}\}$$ معادلة 2

وبصورة مبسطة أكثر تصبح المعادلة ٢ كما يلي:

$$R = 2\overline{D}_{obs} * \sqrt{(N / A)}$$ معادلة 3

إن وحدة القياس للمساحة والمسافة يشترط فيها أن تكون موحدة، فإذا حسبنا المسافة بالأمتار يجب عندها تحويل المساحة بالأمتار المربعة والعكس صحيح. وتتراوح القيمة التي تأخذها (R) بين ١ و ٢,١٥ ، ولكن يجب مراعاة أن قيمة (R) هذه تكون لها دلالة قوية كلما كان عدد نقاط التوزيع كبيراً ؛ حيث إن الحد الأدنى المطلوب لعدد النقاط يجب أن يساوي ٣٠ أو أكثر لكي نحصل على دلالة يعتمد عليها، أما إذا قل العدد عن الثلاثين، فإن النتيجة التي قد تأخذها R قد تختلف في مدلولها . مثال لذلك إذا كانت قيمة (R) تساوي (١,٢٥) لتوزيع عدد نقاطه (N) = ١٠ فإنه يصنف على أنه توزيع عشوائي، بينما يصنف على أنه في فضاء الانتظام إذا كانت N = ٣٠ ؛ وذلك كما هو واضح من شكل (٢) ؛ حيث قيم (R) المحتملة واقعة على الخط الرأسي، بينما عدد النقاط في التوزيع على المحور الأفقي . إن المساحة الداخلية المظللة في الشكل الجرسي الأفقي تشير إلى أن أي قيمة تأخذها R وتقع داخل هذا الجرس فهي مؤشر على عشوائية التوزيع؛ وذلك تحت مستوى معنوية يساوي ٠,٠٥ ، بينما القيم الأعلى منه تعني انتظام التوزيع (فضاء الانتظام) وتلك التي تقع تحته تشير إلى تجمع التوزيع (فضاء التجمع) .

شكل (٢)

قيم (R) المحتملة بناء على عدد نقاط التوزيع

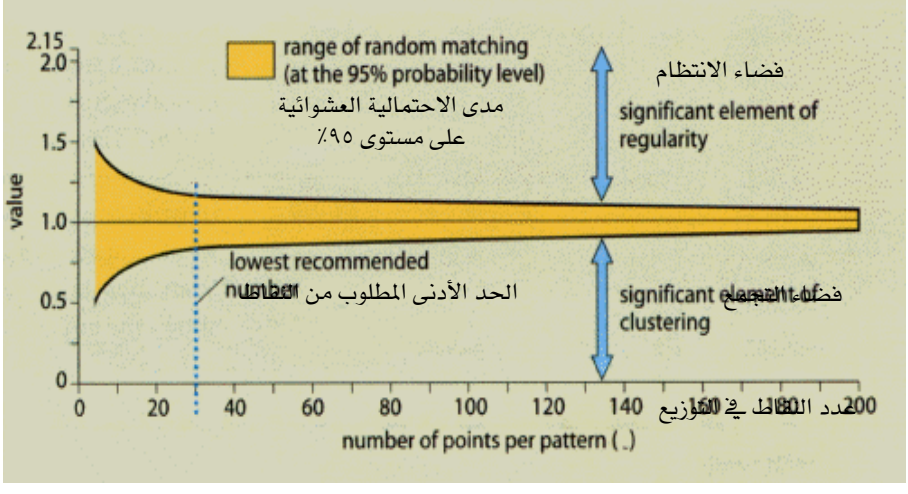

المصدر **بتصرف** :

http://geographyfieldwork.com/nearest_neighbour_analysis.htm

المثال التالي يبينه جدول (١) المأخوذ عن توزع النقاط العشرة[(١)] للمدن الصغيرة الواردة سابقاً ، والتي تمثل مجموعة واحدة من المستوطنات . من الجدول نلاحظ أن : $\overline{D}_{obs}$ = ٣٥,١ ÷ ١٠ = ٣,٥١

$\overline{D}_{ran}$ = متوسط المسافة العشوائي والصيغة اللفظية للقانون هي: ١ ÷ (٢ الجذر التربيعي لعدد النقاط **مقسوما على** المساحة) وتمثل رياضياً بالصيغة

$$1l(2*\sqrt{(N/A)})$$

N = ١٠ نقاط (مدن).

A = ١٥٣,٣ كيلومتر مربع.

(١) تم اختيار عدد عشرة نقاط فقط للتبسيط، علما بأن الحد الأدنى المفضل هو ٣٠ نقطة.

جدول (١)

قياسات المسافات بين المدن العشر بالكيلومترات

موقع النقطة	المسافة لأقرب جار
أ	٢,٦
ب	٣,٧
ت	٥,٩
ث	٤,٠
ج	٢,٦
ح	٢,٨
خ	٠,٧
د	٤,٦
ذ	٤,٣
ر	٣,٩
إجمالي المسافات	٣٥,١

وبتطبيق القانون في المعادلة ٣ نجد أن R= ١,٧٩ . وبما أن $0 \leq R \leq 2.15$ ، فإن هذه النتيجة تعكس لنا أن هذا التوزيع للمدن أقرب ما يكون إلى التوزيع المنتظم (راجع الشكل ٥) .

ويجب أن نوضح هنا أن $0 \leq R \leq 2.15$ تعني أن قيمة R تنحصر بين الصفر و ٢,١٥. وعلى ذلك يمكن تحديد ثلاثة أنماط من التوزيعات المكانية الرئيسة وعدة أنماط ثانوية قريبة منها وهي :

١- **نمط التوزيع المتقارب** : إذا كانت قيمة R أقل من واحد صحيح ، فان النقاط الظاهرة داخل النمط المتقارب تشكل ثلاثة أنماط ثانوية : فإذا كانت قيمةR تساوي صفر ، فان النقاط الظاهرة تكون متجمعة ومتلاحمة مع بعضها البعض فوق مساحة صغيرة من الأرض، ويكون نمط التوزيع نمطاً متجمعاً. أما إذا كانت قيمة R محصورة بين صفر وأقل من ٠,٥٠ يكون نمط التوزيع نمطاً متقارباً ، وكلما اقتربت القيمة من الصفر اشتد التقارب، وإذا كانت القيمة محصورة بين ٠,٥٠ وأقل من واحد صحيح ، فان النمط يكون متقارباً ؛ ولكنه أقرب للعشوائي .

٢- **نمط التوزيع العشوائي** : ويظهر هذا النمط عندما تكون R تساوي واحد صحيح . ومن سمات هذا النمط وجود نقاط متقاربة من بعضها البعض وأخرى متباعدة عن بعضها ، أي أن المسافة الفاصلة بين النقاط لا تكون منتظمة.

٣- **نمط التوزيع المتباعد :** تكون قيمة R في هذا النمط محصورة بين أكبر من واحد صحيح و ٢,١٥. وتتبع لهذا النمط بعض الأنماط الثانوية منها حينما تكون قيمة R أكثر من واحد صحيح وأقل من اثنين، فان النقاط تكون متباعدة عن بعضها بمسافات غير منتظمة، وأيضا عندما تكون قيمة R تساوي ٢ ، فان المسافات بين النقاط تكون منتظمة ، ويزداد التباعد بين النقاط مع اقتراب قيمة R من ٢,١٥.

٥- الاختبارات المعنوية لقيمة R :

ظل معظم المستخدمين لمعامل R من طلاب وطالبات الدراسات العليا في الجغرافيا وحتى بعض الباحثين المتخصصين يجرون وراء الوصول لقيمتها، ومن ثم

الوصف والوصول لقرار بشأن نمط التوزيع محور الدراسة . وهذا التهافت من أهم الأسباب التي حدت بنا إلى أن نطرق هذا الموضوع وتبيانه، فقليل من أولئك الدارسين من ذهب إلى أبعد من ذلك واستخدم R كإحصائية معلمية مثلها في ذلك مثل F و t . ومن الضروري هنا أن ندرك أن قيمة معامل صلة الجوار يمكن إخضاعها لاختبار المعنوية، أي حساب احتمالية أن يكون التوزيع محور الدراسة ناتجاً عن الصدفة . وكلما كانت قيمة الاحتمالية p صفراً أو قريبة جداً من الصفر نطمئن على سلامة ما وصلنا إليه من أن التوزيع لم يحدث نتيجة للصدفة. ويؤكد الجراش (ص : ٤٢٧) ويعضد ما ذهبنا إليه من أن الفائدة العملية لمؤشر الجار الأقرب تتطلب تقويم اعتماديته Reliability.

وكما أورد هاموند وماكولاخ (Hamond & McCullagh, 1975 p : 241) فإن العالم كنج (١٩٦٩م) أجرى اختباراً بسيطاً حسب بموجبه احتمالية R وذلك من خلال حساب درجات $(Z\ scores)^Z$ بالطريقة التالية :

(١) حساب الخطأ المعياري R $\overline{D}_{ran}$ ويرمز إليه بـ $\sigma_{\overline{D}ran}$ حيث:

$$\sigma_{\overline{D}ran} = 0.26136 / \sqrt{N * (N / A)}$$

حيث ٠,٢٦١٣٦ ثابت

وبتعويض قيم المثال أعلاه في معادلة الخطأ المعياري هذه نجد أن قيمة

$\sigma_{\overline{D}ran}$ = ٠,٣٢٣٦

(٢) حساب قيمة Z وذلك بالقانون التالي :

$$z = (\overline{D}_{obs} - \overline{D}_{ran}) / (\sigma_{\overline{D}ran}) \qquad \text{معادلة 4}$$

أي أن Z = متوسط المسافة الملاحظ ـ متوسط المسافة العشوائي

الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي

وللتطبيق لابد أولاً من صياغة الفروض الواجب اختبارها ، وهي هنا تكون كالتالي:

H_0 : أن نمط توزيع النقاط محور الدراسة نمط عشوائي (حتى وإن كانت قيمة R أكبر من واحد صحيح).

H_1 : أن نمط توزيع النقاط محور الدراسة نمط غير عشوائي.

وبالرجوع إلى مثالنا السابق نجد أن:

$\overline{D}_{obs}$ = ٣,٥١ كلم $\overline{D}_{ran}$ = ١,٩٥٨ كلم N = ١٠ نقاط A = ١٥٣,٣ كلم^2

وبتعويض القيم المناظرة في المعادلة ٤ نجد أن :

$$z = (3.51 - 1.958) / (0.3236) = 4.796$$

وبما أن $z \geq 3.5$ (انظر ملحق ١) فإن القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة Z المحسوبة هي $p=0$. عليه فإننا نرفض فرض العدم القائل باحتمال أن يكون هذا التوزيع ناتجاً عن الصدفة، ونقبل بالفرض البديل، والذي يقول : إن نمط توزيع النقاط محور الدراسة نمط غير عشوائي؛ وذلك على جميع المستويات المعنوية (٠,٠٥ و ٠,٠١) أي بدرجة ثقة ٩٩٪.

٦- محددات معامل صلة الجوار R :

وعلى الرغم من أفضليته على العديد من المقاييس الأخرى ، إلا أن معامل صلة الجوار – مثل غيره من مقاييس التشتت المكاني – يعاني من بعض أوجه القصور، وعلى الباحثين والدارسين أخذ هذا في الاعتبار عند استخدامهم لهذا المقياس . وقبل الدخول في الجانب التطبيقي لهذا المعامل يجب أن نلخص أهم أوجه القصور التي جرى ذكرها من قبل العديد من المختصين وذلك فيما يلي من نقاط :

أ - إن طبيعة معامل صلة الجوار لا تفرق بين نمط عنقودي مفرد single clustered وآخر نمط عنقودي متعدد multi clustered . وكمثال لهذه الحالة مجموعة من المدن المتقابلة على ضفتي أحد الأنهار ، وعلى طول النهر يتباعد كل زوج عن الآخر بمسافة معينة عن الزوج الآخر . وبما أن كل مدينة هي جارة قريبة فقط للمدينة المقابلة على الضفة الأخرى، فإن قيمة R ستكون قريبة من الصفر دلالة على التجمع، في حين أن التوزيع الحقيقي على الأرض يمثل نمطاً خطياً.

ب- طريقة قياس المسافات بين النقاط تتجاهل الأنماط الفرعية الأخرى التي يمكن أن تكون موجودة داخل المساحة المحددة؛ ولهذا فإن هناك فرصة لإخفاء اختلافات التوزيعات الفرعية الموجودة.

جـ - إن طريقة اختيار الجار الأقرب عبر قياس المسافة الجوية تعتبر طريقة اعتباطية arbitrary تسعى فقط وراء توفير الوقت والجهد.

د - إن قيمة R تساوى أو قريبة جداً من (١) وهي تعنى أن توزيع النقاط على الأرض توزيعاً عشوائياً ناتج عن الصدفة، في حين أن الحقيقة الماثلة على الأرض تؤكد أنه توزيع لم يتم بالصدفة.

هـ - يصعب تطبيقه في المناطق الجبلية ؛ لأن المسافات الخطية التي تظهر على خريطة المنطقة تعطي انطباعاً خادعاً عن الواقع ومغايراً له.

٧- مميزات معامل صلة الجوار R :

إن أهم المميزات الايجابية لمعامل صلة الجوار تتمثل في ما يلي:

١- قيمه المستمرة (continuous) تمكن الدارسين والباحثين من الوصول إلى مقارنات أكثر دقة ، بصورة تجعله يتفوق على كثير من المقاييس الأخرى ذات الأهداف المشابهة.

٢- يوضح وبصورة جلية أن التوزيع محور الدراسة ليس توزيعا عشوائيا، الشيء الذي يحفز الباحثين على إيجاد الأسباب والمبررات وراء نشوء ذلك النمط غير العشوائي. ومع ذلك فعلى المستخدمين لهذا المقياس أن يستخدمونه بحذر ووعى كامل، كما يجب ألا ننسى أن تفسير النتائج يعتمد في المقام الأول على مقدرات ومواهب الباحث.

٣- بعد إخضاعه لاختبار المعنوية، وفي حال رفض فرض العدم، يطمئن الباحث إلى أن خلاصة نتائجه حول نمط التوزيع لم تأت بالصدفة.

٨- تطبيق تحليل صلة الجوار على المستوطنات البشرية بمنطقة مكة المكرمة:

في دراسة لم تنشر بعد قامت الجابري (٢٠٠٥م) بتطبيق تحليل صلة الجوار على منطقة مكة المكرمة؛ وذلك بهدف دراسة توزيع مراكز الاستيطان فيها [١]. شملت الدراسة جميع مراكز الاستيطان في المنطقة التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ نسمة والبالغ عددها ٣٤٩ مستوطنة. ولقد تم تمثيل جميع هذه المستوطنات على خريطة المنطقة على شكل نقاط (شكل ٣)، وباستخدام برنامج ARC View 3.2 تم حساب المسافات الفاصلة بين المستوطنات. ولقد هدفت الدراسة إلى الوصول إلى معيار كمي يمكن في النهاية من الحكم على نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان على مستوى محافظات منطقة مكة الإدارية الاثنتى عشرة لكل محافظة على حدة، ثم على مستوى المنطقة الإدارية ككل. اعتمدت هذه الدراسة في حسابها لقيمة R على نفس القانون أعلاه، إلا

١- الجابري، نزهه، ٢٠٠٥م، "تحليل النظام الحضري لمنطقة مكة المكرمة الإدارية، دراسة في جغرافية العمران، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات بجدة.

أنها لم تأخذ في الاعتبار عدد نقاط التوزيع عند تصنيف نمط التوزيع كما ذكر سابقاً. وبالنظر إلى جدول (٢) نجد أن تلك الدراسة قامت بحساب R في العمود (٤)، بينما تم تصنيف أنماط التوزيع تبعاً لذلك في العمود (٥) دون الأخذ في الاعتبار عدد المستوطنات . ولكن عندما تم الأخذ في الاعتبار لعدد المستوطنات للحكم على نمط التوزيع ظهرت النتيجة في العمود (٦). ولقد كانت المحصلة اختلاف الحكم على نمط التوزيع في خمس مناطق من أصل ١٢ منطقة .

جدول (٢)

نمط توزيع مراكز الاستيطان في منطقة مكة المكرمة حسب مقياس صلة الجوار

١	٢	٣	٤	٥	٦
محافظات منطقة مكة المكرمة	**المساحة (كم^2)**	**عدد النقاط**	**قيمة R**	**نمط التوزيع (١)**	**نمط التوزيع (٢)**
ديوان الإمارة	٧,٠٤٤	٢١	٠,٩٠	توزيع متقارب	عشوائي
محافظة جدة	٥,١١٨	١٤	١,٠٣	عشوائي	عشوائي
محافظة الطائف	٤٨,٤٠٨	١٠٣	٠,٥٩	متقارب	متقارب
محافظة القنفذة	٧,٢١٤	٧٥	٠,٩٧	عشوائي	عشوائي
محافظة الليث	١٢,٣٨٤	٤١	١,١٤	متباعد	عشوائي
محافظة رابغ	٦,٧٥٤	١٥	٠,٨٨	متقارب	عشوائي
محافظة الجموم	٦,٦٤٦	٢٥	١,٢٢	متباعد	متباعد
محافظة خليص	٤,٣٠٢	١٣	١,٢٠	متباعد	عشوائي

(١) تم فيه تحديد نمط التوزيع دون اعتباراً لعدد نقاط التوزيع.

(٢) تم فيه تحديد نمط التوزيع باعتبار عدد نقاط التوزيع (الشكل ٢).

١	٢	٣	٤	٥	٦
محافظات منطقة مكة المكرمة	**المساحة (كم^{٢})**	**عدد النقاط**	**قيمة R**	**نمط التوزيع (١)**	**نمط التوزيع (٢)**
محافظة الكامل	٢,٩٣٤	٤	٠,٩٧	عشوائي	عشوائي
محافظة الخرمة	١٢,١١٧	١٢	٠,٣٠	متجمع	متجمع
محافظة رنية	٢١,٩٦٢	١٥	٠,٧٤	متقارب	متقارب
محافظة تربة	٤,٩٥٦	١١	١,٢٦	متباعد	عشوائي
إجمالي المنطقة الإدارية	١٤٠٢٣٥	٣٤٩	٠,٧٧	متقارب غير منتظ	متقارب غير منتظم

المصدر بتصرف عن :الجابري ، نزهه يقظان ،٢٠٠٥م : ١٥٤.

أولاً ـ التطبيق على مستوى محافظات المنطقة:

دراسة الجابري سابقة الذكر بدأت باختيار محافظة الليث كنموذج لتطبيق صلة الجوار؛ حيث سعت للإجابة على سؤالين هما: هل تتوزع مراكز الاستيطان بمحافظة الليث بصوره عشوائية ؟ وإذا لم يكن التوزيع عشوائياً فما هو نمط التوزيع الفعلي ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعت الدراسة الخطوات التالية:

١- تم حساب عدد مراكز الاستيطان التي يزيد سكانها عن ٥٠٠ نسمة بمحافظة الليث والبالغ عددها ٤١ مستوطنه (شكل ٣) .

٢- حساب مساحة محافظة الليث البالغة ١٢٣٨٤كم^{٢} .

٣ـ تقسيم مراكز الاستيطان بالمحافظة إلى تسع مجموعات تضم كل مجموعة منها عدداً من النقاط المتقاربة من بعضها البعض، ومن ثم نأخذ كل مجموعة منها ونحللها على حدة ، ونقيس المسافة المستقيمة (الجوية) الفاصلة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها كالتالي :

- **المجموعة الأولى :** وتضم نقطتين هما : جذم ويلملم، والنقطتان تجاور كل واحدة منها الأخرى، والمسافة بينهما ٢٩ كم .

- **المجموعة الثانية :** وتضم نقطتين هما: السعدية وسعيا، والنقطتان تجاور كل واحدة منها الأخرى، والمسافة بينهما ٥ كم .

- **المجموعة الثالثة :** وتضم ثلاث نقاط هي : طفيل التي تجاور بادية طفيل والمسافة بينهما ٧,١ كم ، وبادية طفيل تجاور المجيرمة والمسافة بينهما ٢٨,٨ كم .

- **المجموعة الرابعة :** وتضم نقطتين هما: الغالة وتجاور الليث، وبمسافة مقدارها ٢٠,٣كم .

- **المجموعة الخامسة** : وتضم ست نقاط هي : المساقة ، وبطحان ، وغميقة ، والمشاش، والمخلف ، والمرزوز . المساقة تجاور بطحان والمسافة بينهما ١٤,٩كم، بطحان تجاور غميقة والمسافة بينهما ١٣,٣كم، غميقة تجاور المشاش والمسافة بينهما ١٢,٣كم، المشاش تجاور المخلف والمسافة بينهما ١٩,٣كم، والمخلف تجاور المرزوز والمسافة بينهما ٧,٢ كم .

- **المجموعة السادسة :** وتضم نقطتين هما: وادي حقال واللصيق، والمسافة بينهما ١٤,٦ كم .

- **المجموعة السابعة** : وتضم ست نقاط هي : سوق بني يزيد ، وشعب القنة ، ووادي عولا، وسوق العين، والضحى، والقاع. سوق بني يزيد يجاور شعب القنة والمسافة بينهما ٨,٢ كم ، وشعب القنة يجاور وادي عولا والمسافة بينهما ٧ كم، و وادي عولا يجاور سوق العين والمسافة بينهما ٨,٦ كم، وسوق العين يجاور الضحى والمسافة بينهما ٢,١ كم ، والضحى يجاور القاع والمسافة بينهما ١٥,٤كم .

شكل (٣)

التوزيع المكاني للمستوطنات بمنطقة مكة المكرمة

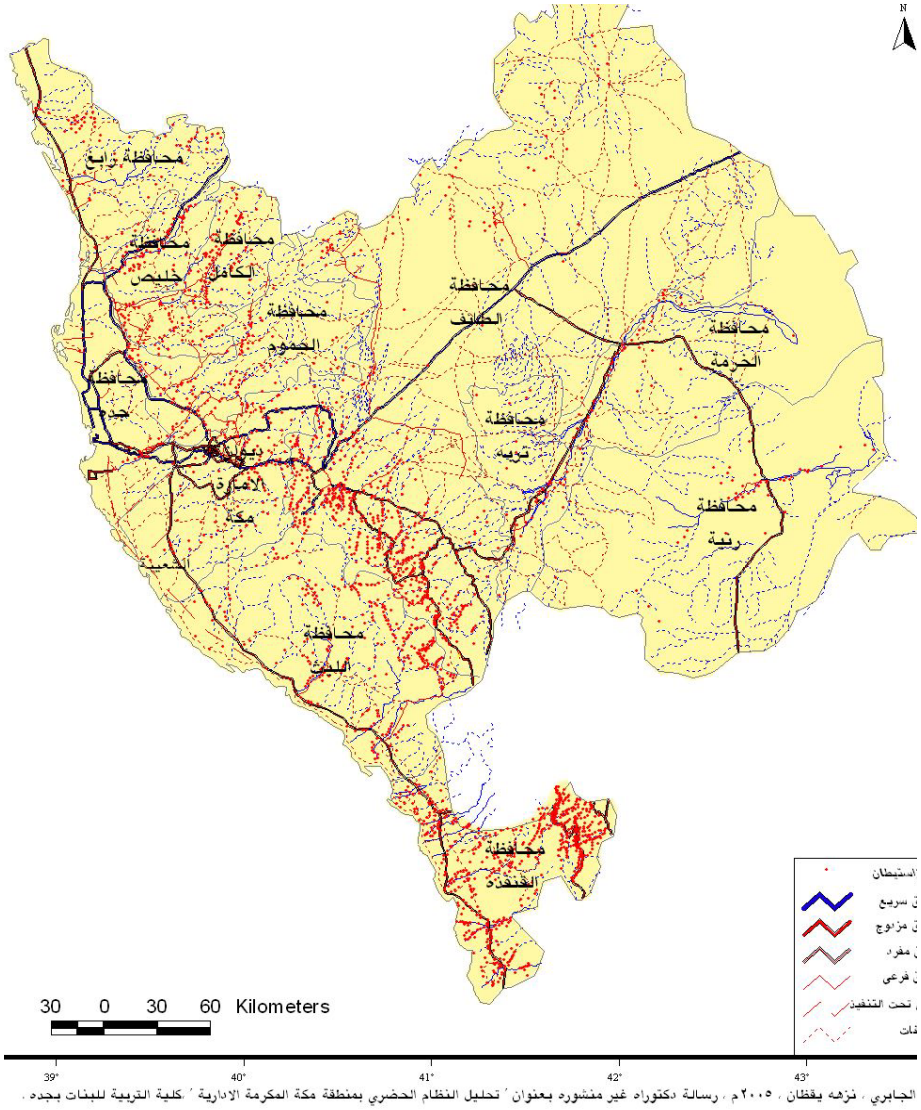

الجابري ، نزهه يقظان ، ٢٠٠٥م ، رسالة دكتوراه غير منشوره بعنوان ' تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الادارية ' كلية التربية للبنات بجده .

- **المجموعة الثامنة :** وتضم أحد عشرة نقطة هي : بخيان، الطرف، اضم الحلي، رحب، شعبة بن عفيف، الجائزة،الحدبه، كساب، العطف، أم الباب، شعب الأوجام . بخيان تجاور الطرف والمسافة بينهما ٦,٦ كم؛ والطرف تجاور اضم الحلي والمسافة بينهما ١٤ كم، واضم الحلي تجاور رحب والمسافة بينهما ١٥ كم ، ورحب تجاور شعبة بن عفيف والمسافة بينهما ٦,٨ كم، وشعبة بن عفيف تجاور الجائزة والمسافة بينهما ٩,٦ كم، والجائزة تجاور الحدبة والمسافة بينهما ٥,٤ كم، و الحدبة تجاور كساب والمسافة بينهما ٥,٥ كم، وكساب تجاور العطف والمسافة بينهما ٣,٧ كم، والعطف تجاور أم الباب والمسافة بينهما ٢,٨ كم، و أم الباب تجاور شعب الأوجام والمسافة بينهما ٢٢,٣ كم .
- **المجموعة التاسعة**: وتضم سبع نقاط هي: صوانة، حارة الباب، الشواق، حفار، سلم الزواهر، السمر، الوسقة. صوانة تجاور حارة الباب والمسافة بينهما ١٢,٤كم، وحارة الباب تجاور الشواق والمسافة بينهما ١٢كم، و الشواق تجاور حفار والمسافة بينهما ١١,٦ كم، و حفار تجاور سلم الزواهر والمسافة بينهما ١٨كم، و سلم الزواهر تجاور السمر والمسافة بينهما ٦,٥ كم، والسمر تجاور الوسقة والمسافة بينهما ٢٥ كم .

٤- نحسب معدل المسافات الفاصلة بين النقاط في المجموعات التسع بجمع المسافات وقسمة مجموعها على عدد النقاط في المجموعات التسع كالتالي :

$$\frac{٢٩ + ٥ + ٧,١ + ٢٨,٨ + ٢٠,٣ + ١٤,٩ + ١٣,٣ + ١٢,٣ + ١٩,٣ + ٧,٢}{١٤,٦ + ٨,٢ + ٧ + ٨,٦ + ٢,١ + ١٥,٤ + ٦,٦ + ١٤ + ١٥ + ٦,٨ + ٩,٦ + ٥,٤}$$

$$\frac{٥,٥ + ٣,٧ + ٢,٨ + ٢٢,٣ + ١٢,٤ + ١٢ + ١١,٦ + ١٨ + ٦,٥ + ٢٥}{٤١}$$

$$= \frac{٤٠٦,٣}{٤١} = ٩,٩١ \text{ كم}$$

٥- نحصل على قيمة صلة الجوار في المحافظة من تطبيق الصيغة :

$$R = \bar{D}_{obs} / \{1/2 * \sqrt{(N / A)}\}$$

حيث: R = صلة الجوار

$\bar{D}_{obs}$ = المتوسط الحسابي للمسافة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها ٩,٩١كم .

N = عدد النقاط في منطقة الدراسة ٤١ نقطة .

A = مساحة محافظة الليث ١٢٣٨٤كم ٢.

وبالتطبيق على المعادلة نجد أن قيمة R= ١,١٤ للمستوطنات البشرية بمحافظة الليث؛ وبنفس الطريقة تم حساب قيمة R لبقية محافظات منطقة مكة المكرمة (جدول ٢ ، شكل ٤) بهدف تحديد نمط التوزيع لكل محافظة والمقارنة بين أنماط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان في محافظات المنطقة ككل. وكما ذكرنا سابقاً فإن المدلول الكمي لقيمة R يتدرج من الصفر ارتفاعاً إلى ٢,١٥ ، وبين هاتين القيمتين تظهر ثلاث أنماط رئيسة وعدة أنماط ثانوية . لقد اعتمدت الدراسة على مقياسين لتصنيف أنماط توزيع مراكز الاستيطان في محافظات المنطقة الإدارية وكما هو واضح في الجدول (٢ ، العمود ٤)، فقد أظهر التصنيف وجود الأنماط التالية :

- **نمط التوزيع المتجمع** : وقد تمثل هذا النمط في محافظة الخرمة التي تأتي في المركز الأول من حيث انخفاض قيمة صلة الجوار (R = ٠,٣٠)، فنمط التوزيع متجمع خطي غير منتظم ، وهذه القيم المنخفضة لصلة الجوار تدلل على تقارب

شديد بين المراكز الاستيطانية بالخرمة؛حيث تتجاور المستوطنات بمسارات خطية محاذية لمجرى وادي الخرمة سبيع وطريق الطائف تربة الخرمة . ويعزى اقتراب المستوطنات من بعضها البعض لوجود المياه الجوفية السطحية في مجرى الوادي فقط ، ويقابل ذلك كبر الفراغ المساحي في هذه المحافظة والخالي من مراكز الاستيطان ؛ بسبب قسوة التأثيرات المناخية وقلة المياه فيها .

شكل (٤)

التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان بمحافظة الليث

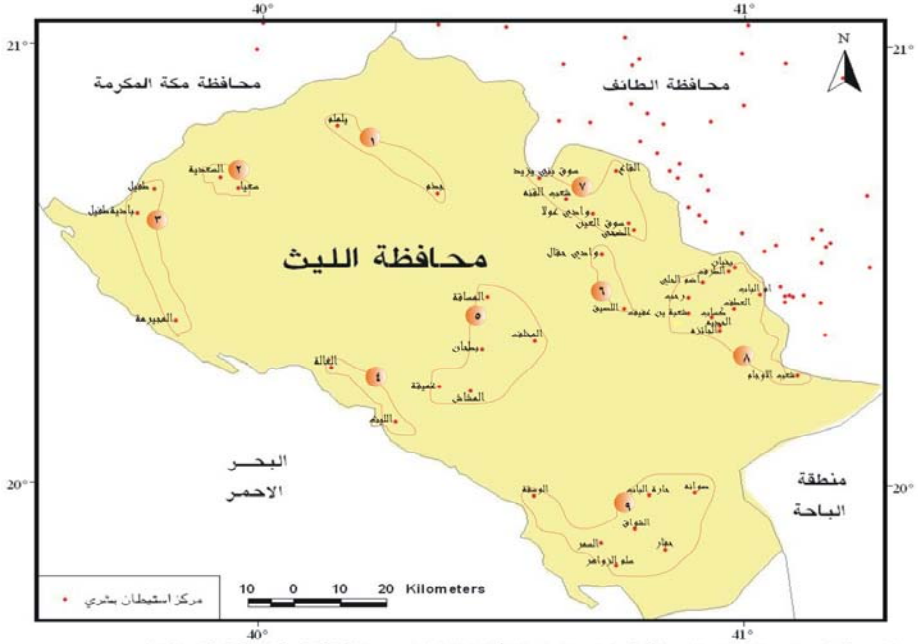

المصدر : الجابري ، نزهه يقظان ، ٢٠٠٥م ، رسالة دكتوراه غير منشورة بعنوان " تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الادارية ، كلية التربية للبنات بجده .

- **نمط التوزيع المتقارب :** وقد تمثل هذا النمط التوزيعي في ديوان إمارة مكة المكرمة (R= ٠,٩٠) ، رابغ (R = ٠,٨٨) ، رنية (R = ٠,٧٤) والطائف (R = ٠,٥٩)، مع ملاحظة مقدار التباين بين درجات النمط الواحد ، فنمط التوزيع في مركز إمارة مكة متقارب، وكذلك في الطائف ورنية و رابغ، ولكن اختلاف

درجة التقارب واضح بين المحافظات . ومن المهم هنا أن نشير إلى اختلاف الحكم النهائي لأنماط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان بين المقياسين ، فمحافظة رابغ مثلاً تصنف ضمن نمط التوزيع المتقارب بناءًا على المقياس الأول، بينما تصنف ضمن النمط العشوائي بناءًا على المقياس الثاني . أما عن شكل التوزيع فيمكن القول أن مراكز الاستقرار في هذه المحافظات قد أخذت نمط التوزيع الخطي الطولي بمحاذاة الأودية أو طرق المواصلات ، إضافة لانتشار المستوطنات على سفوح الجبال والتلال جنوب شرق محافظة الطائف ، وتعتمد هذه المستوطنات في نشاطها الاقتصادي على الزراعة المتفرقة في الأودية؛ حيث التربة الطميية الخصبة والمياه الوفيرة ، وعلى الخدمات العامة التي تقدمها للمسافرين عبر الطرق المارة به.

- **نمط التوزيع العشوائي :** وقد أظهرت الدراسة تبايناً بين المعيارين في الحكم على قيم (R) بناءًا على المقياس الأول، فإن محافظات الكامل (R = ٠,٩٧)، والقنفذة (R = ٠,٩٧) جدة (R = ١,٠٣) تتبع النمط العشوائي؛ حيث تنتشر المستوطنات عشوائياً حيثما توفرت المياه والتربة الخصبة الصالحة للزراعة، بينما أظهر المقياس الثاني أن النمط العشوائي يشمل إضافة إلى الكامل والقنفذة محافظات ديوان الإمارة ، الليث ، رابغ ، خليص ، الكامل و تربة .
- **نمط التوزيع المتباعد :** وقد تمثل هذا النمط في محافظات الليث (R = ١,١٤) ، خليص (R = ١,٢٠) ، الجموم (R = ١,٢٢) ، تربة (R = ١,٢٦) و حسب المقياس الأول ، بينما أظهر المقياس الثاني أن هذا النمط يتمثل في محافظة الجموم فقط .

وبالتدقيق في قيم (R) نلاحظ ارتباط توزيع مراكز الاستيطان البشري في هذه المحافظات بموارد المياه ، فتتوزع مراكز الاستيطان على

مجاري الأودية؛ حيث تتوفر المياه الجوفية والتربة الخصبة . ففي محافظة الليث نلاحظ تقارب المستوطنات على سفوح التلال المحيطة بالمجاري العليا للأودية المنحدرة غرباً ، في حين يقل عدد المستوطنات في منطقة أسفل الوادي التي تعاني من قلة المياه وملوحتها . وفي محافظة الجموم تقل مراكز الاستيطان أعلى مجرى وادي فاطمة لقلة المياه الجوفية (بسبب ضخها إلى جدة) وملوحتها في أسفل مجرى الوادي . في حين يزداد عدد المراكز في وسط الوادي ؛ ويرجع ذلك لحيوية موقعها ولمرور العديد من الطرق الشريانية المهمة بها . أما محافظتا خليص وتربة فتتوزع مستوطناتها متباعدة حيثما تتوفر المياه . إن تباين الأحكام النهائية على أنماط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان البشري بالمنطقة ترجع بالدرجة الأولى لاختلاف دلالات قيم (R) في هذين المقياسين ، فمثلاً إذا كانت قيمة (R) = ٠,٨٨ في المقياس الأول سنحكم على نمط التوزيع أنه متقارب مهما كان عدد النقاط الداخلة في التحليل ، بينما نجد أن تطبيق المقياس الثاني على نفس القيمة يجعلنا نحكم على نمط التوزيع بأنه عشوائي . وهنا لا بد أن نشير إلى تأكيد المقياس الثاني على ربط عدد النقاط (عدد مراكز الاستيطان) بقيمة (R) عند الحكم على نمط التوزيع (شكل ٥) في حين لا يؤثر عدد النقاط في الحكم النهائي على نمط التوزيع بالنسبة للمقياس الأول .

إن وجود تباين في أنماط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان في المنطقة التي كشف عنها تطبيق أسلوب صلة الجوار يعكس وجود ارتباط وثيق بين توزيع مراكز الاستيطان وتوزيع الثروات المائية والزراعية وطرق المواصلات في منطقة الدراسة ؛ حيث تعمل هذه العوامل على جذب المستوطنات إلى مناطق معينة ، وجعلها تميل إلى التقارب بدلاً من الانتشار والتوزيع على كامل مساحة المنطقة.

شكل (٥)

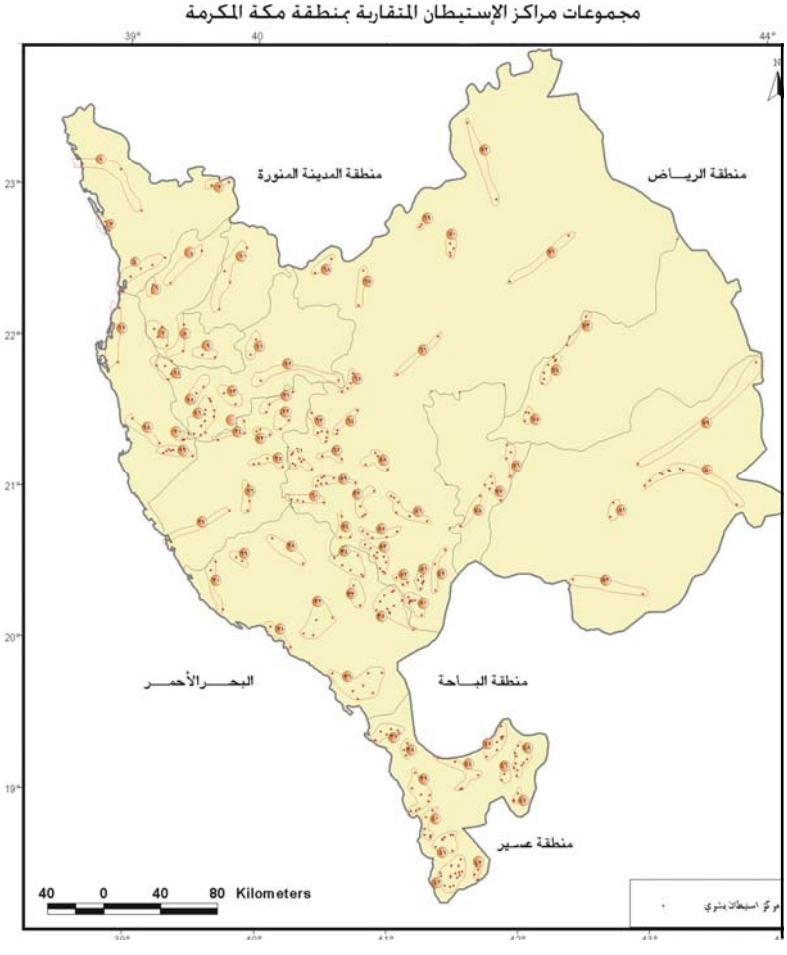
مجموعات مراكز الإستيطان المتقاربة بمنطقة مكة المكرمة
منطقة المدينة المنورة
منطقة الريـــاض
البحـــر الأحمـــر
منطقة البـــاحة
منطقة عســير
40 0 40 80 Kilometers

ثانياً ـ التطبيق على كامل منطقة مكة المكرمة الإدارية :

حتى يتسنى لنا الحكم على نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان البشري بمنطقة مكة المكرمة ككل فقد تم الحصول على معدل للمسافات الجوية الفاصلة بين جميع مراكز الاستيطان بالمنطقة والبالغ عددها ٣٤٩ مستوطنة، من خلال جمع إجمالي المسافات لجميع المحافظات وقسمة مجموعها على عدد النقاط (عدد مراكز الاستيطان بالمنطقة) وهي كالتالي :

$$\frac{\text{١٤٠,٥ + ١٤٢,٣ + ٥٢,٣ + ٢٤٧,٧ + ١٣٨ + ١٧٧,٤ + ٤٠٦,٣ + ٣٥٧,٤ +}}{\text{٦٥٧,١ + ٥٧,٦ + ١٤٧,٢ + ٣٢٥,٢}}$$

$$\frac{}{\text{٣٤٩}}$$

ومن خلال هذه البيانات نجد أن :

$\bar{D}_{obs}$ =المتوسط الحسابي للمسافة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها = ٧,٧٣ كم

N = عدد النقاط (المستوطنات) في منطقة الدراسة ٣٤٩ مستوطنة.

A = مساحة منطقة مكة المكرمة ١٤٠,٢٣٥كم^{٢}.

وبالتطبيق على معادلة معامل صلة الجوار نجد أن قيمة R = ٠,٧ لمنطقة مكة المكرمة. وتدل هذه القيمة على أن مستوطنات المنطقة تسلك في توزيعها النمط المكاني المتقارب غير المنتظم – متقارب من حيث المسافة الفاصلة ، وغير منتظم من حيث التوزيع فوق كامل المنطقة – حيث تأخذ المستوطنات نمط التوزيع الخطي الشريطي على امتداد مجاري الأودية (التي تشكل مناطق الجذب نظراً لتوفر الماء والتربة الخصبة) وطرق المواصلات تاركة مساحات أخرى واسعة المساحة تسود فيها صفات طاردة للاستيطان.

إن القيمة المنخفضة لصلة الجوار (R = ٠,٧٧) لا تدل على تقارب المسافة الفاصلة بين مراكز الاستيطان في المنطقة فقط؛ بل تدل أيضاً على الفراغ المساحي الكبير المحيط بها .

ولفحص معنوية هذه النتيجة وللتأكد من صحة الاستنتاج ، فقد تم إخضاع قيم صلة الجوار في جميع المحافظات للاختبار الإحصائي لفحص معنوية هذه النتيجة ، والتحقق من صحة الاستنتاج ؛ ولتطبيق ذلك فقد تم حساب قيمة Z من خلال المعادلة التالية :

$$Z = \frac{\text{متوسط المسافة الملاحظ} - \text{متوسط المسافة العشوائي}}{\text{الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي}}$$

وبالتعويض في المعادلة وبمقارنة النتائج بمدلول الفروض الإحصائية أظهرت الدراسة أن قيمة Z المحسوبة لجميع المحافظات أكبر من قيمتها النظرية (عند جميع مستويات المعنوية) ، وهذا يعني أن نمط التوزيع الذي بين يدينا هو بالتأكيد نمط غير عشوائي بهامش خطأ في صحة هذا الاستنتاج قدره ٠,٠١ (انظر ملحق ١).

٨- الخاتمة :

من خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا أهمية إخضاع تحليل صلة الجوار للاختبارات الإحصائية؛ وذلك بعد حساب المعامل R آخذين في الاعتبار عدد نقاط التوزيع المكاني محور الدراسة . إن تحليل العلاقات المكانية عند دراسة خصائص التوزيعات المكانية للظواهر الجغرافية عملية في غاية الأهمية؛ لذا فقد تم في هذه الدراسة تقديم التفاصيل الدقيقة المتعلقة بخطوات حساب معامل صلة الجوار وكيفية إخضاعه لاختبار الفروض . كما تم أيضاً عرض جوانب التميز والقصور في هذا المقياس.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تقديم تطبيق عملي يظهر طريقة استخدام تحليل صلة الجوار على مراكز الاستيطان في منطقة مكة المكرمة .

ولإبراز الفرق بين اعتبار عدد نقاط التوزيع أو إغفاله عند حساب قيمة R فقد حاولت الدراسة الاعتماد على مقياسين للحكم على نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان بمنطقة مكة المكرمة ؛ حيث أغفل المقياس الأول عدد النقاط الداخلة في التوزيع، بينما اعتمد المقياس الثاني على عدد النقاط للحكم على نمط التوزيع . ولقد أظهرت النتائج وجود بعض الفروق في أنماط التوزيع بين المقياسين. وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية لفت انتباه الباحثين إلى ضرورة إخضاع قيمة صلة الجوار للاختبار الإحصائي Z لفحص معنوية هذه النتيجة، والتحقق من مدى صحة الاستنتاج وبعده عن الصدفة.

المراجـــــع

أولاً: العربية:

أبو عياش ، عبد الإله (١٩٨٤م) . الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية، وكالة المطبوعات، الكويت.

الجابري ، نزهه يقظان ، (٢٠٠٥م). " تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية دراسة في جغرافية العمران " ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، كلية التربية للبنات بجدة .

الجراش ، محمد عبد الله ، (٢٠٠٤م). الأساليب الكمية في الجغرافيا ، الدار السعودية للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية.

السرياني ، محمد ، (١٩٨٨م). السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة، منشورات وحدة البحث والترجمة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت.

ـــــــــ ، (١٩٨٨م). " السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة " ، منشورات وحدة البحث والترجمة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت.

السعيد ، صبحي أحمد ، (١٩٨٦م) . تحليل صلة الجوار دراسة مقارنة من المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود ، العدد الأول، مجلد ١٣، ص ٨٣- ١١٠.

ـــــــــ ، (١٩٩٠م) . نمط التوزيع المكاني والتركيب الوظيفي لمراكز الاستيطان البشري في منطقة نجد، جامعة الملك سعود ، ص ١٠٧- ١٣٦، الرياض.

شحادة ، نعمان ، (١٩٩٧م) . الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، دار صفاء للطباعة والنشر.

الشريعي ، أحمد البدوي ، (١٩٩٥م) . دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي، مدينة نصر

ـــــــــــ ، (٢٠٠٤م). " الدراسة الميدانية أسس وتطبيقات في الجغرافيا البشرية "، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة .

الصالح ، ناصر ومحمد السرياني ،(٢٠٠٠ م). الجغرافية الكمية والإحصائية، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان.

الظاهر ، عجيل تركي، (٢٠٠٤م). التحليل المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة الجهراء – الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٣٢ ، العدد ٣ ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت.

القحطاني ، محمد مفرح ، (١٩٩٣م). أنماط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة في منطقة الشعف بإقليم عسير المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢١: ص ١٣٥- ١٨٨.

ـــــــــــ ، (١٩٩٨م). محافظة ظهران الجنوب بمنطقة عسير : دراسة في العمران الريفي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٦٣، السنة ١٦،ص ١٣٤– ١٧٦ ، صيف عام ١٩٩٨م ، جامعة الكويت.

النحاس ، أحمد مصطفى ، ١٩٩٨م ، " الاستخدامات التجارية بمدينة خميس مشيط بالمملكة العربية السعودية "، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد ٢٢١.

ثانياً: الأجنبية:

- **Dacey** M. F , (1962) . Analysis Of Central place and point pattern by a Nearest Neighbor Method , Lund studies in Geography, series No 24.
- **Hammond**, R. and McCullagh, P. S., (1975). Quantitative Techniques in geography: An Introduction, Oxford University Press, London.

ملحق (١)

فحص معنوية تطبيق نتائج صلة الجوار

لدراسة توزيع مراكز الاستيطان البشري بمنطقة مكة المكرمة

المحافظات	المساحة (كم٢)	عدد النقاط	إجمالي المسافات (كم٢)	متوسط المسافة الملاحظ $\overline{D}_{obs}$	قيمة (R)	نمط التوزيع	نمط التوزيع شكل ٩ $\sigma_{\bar{D}ran}$	الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي	متوسط المسافة العشوائي $\overline{D}_{ran}$	قيمة Z
ديوان الإمارة	7.044	21	177.4	8.4	0.9	متقارب	توزيع عشوائي	0.033	0.290	247.0
محافظة جدة	5.118	14	138.0	9.9	1.0	متباعد	توزيع عشوائي	0.042	0.302	226.2
محافظة الطائف	48.408	103	657.1	6.4	0.6	متقارب	متقارب	0.018	0.343	341.9
محافظة القنفذة	7.1214	75	357.4	4.8	1.0	عشوائي	عشوائي	0.009	0.155	492.6

المحافظات	المساحة (كم٢)	عدد النقاط	إجمالي المسافات (كم٢)	متوسط المسافة الملاحظ $\overline{D}_{obs}$	قيمة (R)	نمط التوزيع	نمط التوزيع شكل ٩ $\sigma_{\bar{D}ran}$	الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي	متوسط المسافة العشوائي $\overline{D}_{ran}$	قيمة Z
ديوان الإمارة	7.044	21	177.4	8.4	0.9	متقارب	توزيع عشوائي	0.033	0.290	247.0
محافظة الليث	12.384	41	406.3	9.9	1.1	متباعد	عشوائي	0.022	0.275	429.5
محافظة رابغ	6.754	15	140.5	9.4	0.9	متقارب	عشوائي	0.045	0.336	199.4
محافظة الجموم	6.646	25	247.7	9.9	1.2	متباعد	متباعد	0.027	0.258	358.1
محافظة خليص	4.302	13	142.3	10.9	1.2	متباعد	عشوائي	0.042	0.288	255.6

المحافظات	المساحة (كم٢)	عدد النقاط	إجمالي المسافات (كم٢)	متوسط المسافة الملاحظ $\overline{D}_{obs}$	قيمة (R)	نمط التوزيع	نمط التوزيع شكل ٩ $\sigma_{\bar{D}ran}$	الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي	متوسط المسافة العشوائي $\overline{D}_{ran}$	قيمة Z
ديوان الإمارة	7.044	21	177.4	8.4	0.9	متقارب	توزيع عشوائي	0.033	0.290	247.0
محافظة الكامل	2.934	4	52.3	13.1	1.0	عشوائي	عشوائي	0.112	0.428	113.0
محافظة الخرمة	12.117	12	57.6	4.8	0.3	متجمع	متجمع	0.076	0.502	56.7
محافظة رنية	21.962	15	225.2	15.0	0.7	متقارب	متقارب	0.082	0.605	176.5
محافظة تربة	4.956	11	147.2	13.4	1.3	متباعد	عشوائي	0.053	0.336	246.6

المحافظات	المساحة (كم٢)	عدد النقاط	إجمالي المسافات (كم٢)	متوسط المسافة الملاحظ $\overline{D}_{obs}$	قيمة (R)	نمط التوزيع	نمط التوزيع شكل ٩ $\sigma_{\bar{D}ran}$	الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي	متوسط المسافة العشوائي $\overline{D}_{ran}$	قيمة Z
ديوان الإمارة	7.044	21	177.4	8.4	0.9	متقارب	توزيع عشوائي	0.033	0.290	247.0
إجمالي المنطقة	139.84	349	2696.7	7.7	0.8	متقارب غير منتظم	متقارب غير منتظم	0.009	0.316	836.8

قياس وتصنيف مستويات خطورة حوادث المرور في المحافظات الأردنية

د. عثمان محمد غنيم

أستاذ مشارك – قسم التخطيط الإقليمي –

جامعة البلقاء التطبيقية – السلط – الأردن

قياس وتصنيف مستويات خطورة حوادث المرور في المحافظات الأردنية

د. عثمان محمد غنيم

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتصنيف مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

استخدمت الدراسة في تحقيق أهدافها المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام أساليب: معدل الخطورة، ومعامل مجموع الرتب، وبناء على النتائج تم تصنيف محافظات المملكة إلى ثلاث فئات حسب مستويات خطورة حوادث المرور في كل منها، ثم جرى اختبار نتائج التصنيف باستخدام اختبار التباين الأحادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تباين بارز وملحوظ بين محافظات المملكة في مستويات خطورة حوادث المرور، بالإضافة إلى أن أسلوب معامل مجموع الرتب في حساب مستويات خطورة حوادث المرور يعطي صورة أكثر وضوحاً من أسلوب معدل الخطورة المعتمد في هذا المجال من قبل بعض المؤسسات ذات العلاقة.

Measurement, Classification, and Testing Severity Levels of Traffic Accidents in the Hashemite Kingdom Governorates

Dr. Othman M. Ghonaim

Abstract :

The objective of this study is the measurement, classification, and testing severity levels of traffic accidents in the Hashemite Kingdom Governorates. The study employed the descriptive approach to achieve its goals, where data were collected and analyzed using severity rate and sum of rank index. According to the results the kingdom governorates were classified into three levels of severity. The classification results were examined using the one way ANOVA test. The study concluded that significance variation exists between the kingdom governorates in the rate and severity level of traffic accidents, in addition to indicate that the sum of rank index in collecting traffic accidents severity levels is more precise and objective in presenting the real objective image for the actual severity levels.

قياس وتصنيف مستويات خطورة حوادث المرور في المحافظات الأردنية

مقدمة:

لم تعد حوادث المرور في المجتمع الأردني مجرد ظاهرة محصورة يمكن السيطرة عليها بسهولة ويسر، وأصبحت مشكلة ذات أبعاد خطيرة، نظراً لما ينجم عنها من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة، تنعكس سلباً على كل أفراد وشرائح المجتمع، فقد تضاعفت أعداد حوادث المرور مرتين ونصف خلال الفترة ١٩٩٥م – ٢٠٠٤م، وتضاعفت الكلفة المادية وعدد حالات الوفاة الناجمة عن هذه الحوادث للفترة الزمنية نفسها.

ورغم الجهود الحكومية وجهود المؤسسات والهيئات الأهلية والشعبية المبذولة للحد من التزايد المستمر في أعداد الحوادث وآثارها ونتائجها السلبية، إلا أن كثير من الأسئلة المتعلقة بهذه المشكلة مازالت دون إجابة، رغم إن الإجابة عليها تساعد صنّاع القرار في وضع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في وضع حلول مناسبة لهذه المشكلة، سواءً أكان ذلك على المستوى الوطني أم الإقليمي أم المحلي.

مشكلة الدراسة:

تتزايد أعداد حوادث المرور في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية من عام لآخر بشكل واضح وملموس ، وهذا التزايد محصلة مباشرة للتفاعلات التي تحدث بين عناصر العملية المرورية الأربعة والمتمثلة في: المركبات، الطرق، المشاة والسائقين. ولما كانت هذه العناصر تختلف في مواصفاتها الكمية والنوعية من محافظة لأخرى، نظراً لأن لكل محافظة ظروفها الطبيعية والديموغرافية الخاصة بها، وهذه الظروف تؤدي بشكل أو بآخر دور العوامل المساعدة التي تساهم في حدوث

التفاعل بين عناصر العملية المرورية دون أن تدخل أو تشارك فيه بشكل مباشر وهذه الجوانب هي ما يعرف بظروف التنمية وهي :

(kozloswke and Hill, 1993, P16-17) :

- المستوى المكاني.
- المستوى الاقتصادي .
- المستوى التكنولوجي .
- الثقافة .
- التركيب الاجتماعي .
- المؤسسات والتشريعات.

لا شك أن تباين ظروف التنمية من محافظة لأخرى، يؤدي إلى تباين مواصفات عناصر العملية المرورية في هذه المحافظات، وهذا يعود بشكل مباشر على أبعاد ما ينجم عن تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض من نتائج وآثار سالبة، وبمعنى آخر يعمل على تحديد مستويات خطورة حوادث المرور في هذه المحافظات. (شكل رقم ١).

ويبرز الوجه الآخر لمشكلة الدراسة في أن بعض الجهات ذات العلاقة بالعملية المرورية، تستخدم في حساب مستويات خطورة حوادث المرور الأرقام المطلقة للمتغيرات الناتجة عن العملية المرورية، وتهمل أي متغيرات أخرى لها علاقة بعناصر العملية المرورية كما هو الحال في أسلوب معدل الخطورة، إن مثل هذا الأسلوب قد لا يعطي صورة دقيقة وحقيقية لمستويات خطورة حوادث المرور، من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف يمكن قياس وتصنيف مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة؟
- ما مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة؟

شكل رقم (١)

العملية المرورية ومستوى خطورتها

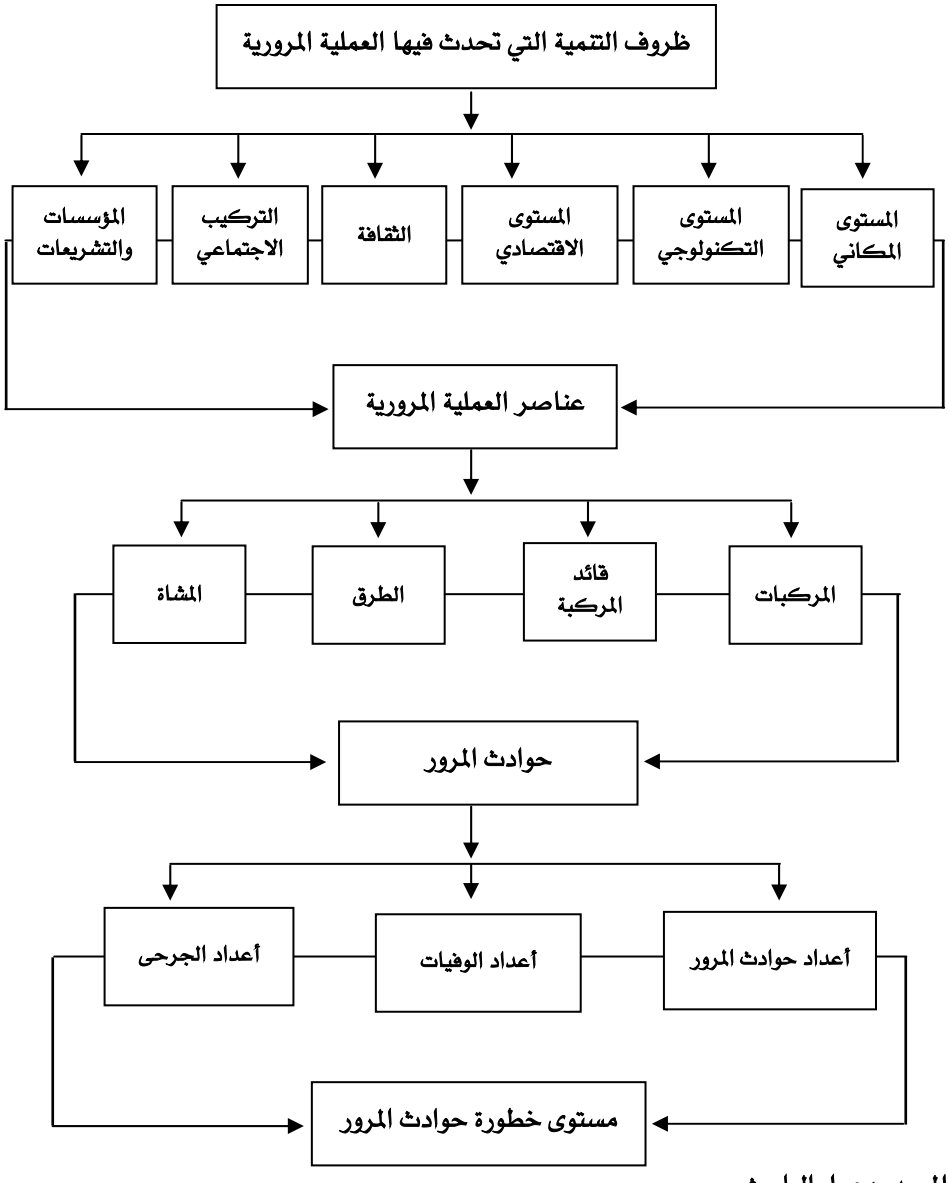

المصدر: عمل الباحث

أهـــداف الدارســـة:

تهـدف هـذه الدراسـة إلى قيـاس وتـصنيف مـستويات خطـورة حـوادث المـرور في محافظات المملكة بأسلوبين مختلفين أحدهما: معدل الخطورة الذي يعتمد على الأرقام المطلقة لمتغيرات: أعداد حوادث المرور، وأعداد الجرحى والوفيات، والثاني معامل مجموع الرتب الذي يقوم على مجموعة من المؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط نتائج عملية التفاعل بين عناصر العملية المرورية بل أيضا عناصرها، وفي كلا الأسلوبين تم تصنيف محافظات المملكة إلى مستويات خطورة مختلفة ثم استخدمت الاختبارات الإحصائية للتأكد من صحة ودقة النتائج وبالشكل الذي يجعلها نافعة ومفيدة في وضع سياسات واستراتيجيات السلامة المرورية في محافظات المملكة، ولتحقيق هذه الأهداف تحددت الخطوات البحثية لهذه الدراسة فيما يأتي:

- مستويات خطورة حوادث المرور باستخدام أسلوب معدل الخطورة.
- مستويات خطورة حوادث المرور باستخدام أسلوب معامل مجموع الرتب.
- مناقشة.
- نتائج وتوصيات.

فرضيـة الدراسـة:

يرتبط مستوى خطورة حوادث المرور بطبيعة التفاعل الحاصل بين عناصر العملية المرورية الأربعة: المركبات، الطرق، المشاة، السائقين، ولما كان نوع وكم هذا التفاعل وما ينجم عنه من آثار ونتائج يختلف باختلاف أعداد المركبات وأعداد السكان وأطوال الطرق والموقع الجغرافي وطبوغرافية السطح، فإن من الضروري عند حساب مستويات خطورة حوادث المرور أن نأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات، وانطلاقاً من هذه الحقائق جاءت فرضية الدراسة كالتالي:

"تتباين مستويات خطورة حوادث المرور بين محافظات المملكة نظراً للتباين بينها في أعداد حوادث المرور وما ينجم عنها من جرحى وحالات وفاة، وأيضاً بسبب الاختلاف بينها في أطوال الطرق، أعداد المركبات، السكان، الموقع الجغرافي النسبي، طبوغرافية السطح".

الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة في مجال العملية المرورية أهمها:

١- دراسة غنيم ٢٠٠٤م بعنوان: "**استعمال الأرض التجاري ومشكلة حوادث المرور في مدينة عمان الكبرى**" هدفت الدراسة إلى بيان دور استعمال الأرض التجاري وتوزيعه المكاني في استفحال مشكلة حوادث المرور في مدينة عمان الكبرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن استعمال الأرض التجاري الخطي أو الشريطي الذي يمتد على جانبي طرق النقل الرئيسة هو استعمال غير مخطط ولا مسيطر عليه بشكل سليم، الأمر الذي جعله سبباً رئيساً في وقوع حوادث المرور وتزايدها، وذلك من خلال ما ينتج عنه من تداخل وتعارض في حركة المشاة وحركة المركبات من جهة وتعارض في حركة المركبات مع بعضها البعض من جهة أخرى.

٢- دراسة الكساسبة وعمران الترك، ٢٠٠٣م، بعنوان:"**تخطيط الأرصفة وأثره على السلامة المرورية في شارع الأمير راشد بن الحسن/ عمان**" هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب التي تدعو المشاة إلى العزوف عن استخدام الرصيف والسير على الشارع بشكل يؤدي إلى وقع حوادث المرور، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة خطأ المشي على الطريق بلغت نحو ٥٢٪ من مجموع عينة الدراسة، كذلك كشفت الدراسة الميدانية أن بعض الأماكن في هذا الشارع لا يوجد فيها أرصفة إلى جانب أن الأرصفة في بعض الأماكن الأخرى من الشارع ترتفع أكثر من ٣٥سم وبشكل

يصعب على المشاة استخدامها وبالتالي يفضلوا المشي على الشارع مما يعرضهم للحوادث.

٣- دراسة الكيلاني ٢٠٠٢م بعنوان: " **أسباب ارتكاب المخالفات المرورية وتأثيرها على سلوك السائقين** " وهدفت الدراسة إلى تحديد أسباب ارتكاب السائقين للمخالفات المرورية، ودور الإجراءات المتخذة في حقهم في الحد من حوادث المرور، وقد توصلت الدراسة إلى أن ٥٠٪ من السائقين يرتكبون مخالفات دون أن يعرفوا ذلك، بينما ١٥- ٢٠٪ منهم يرتكب مخالفات نظراً لعدم وجود رقابة، كذلك أظهرت الدراسة أن ما نسبته ٢٠- ٤٠٪ من السائقين المبحوثين أقروا بأن للمخالفات تأثير كبير في تعديل سلوكهم، حيث قرر هؤلاء ضبط سلوكهم حتى لا يتم مخالفتهم.

٤- دراسة قطامين ١٩٩٩م التي تحمل عنوان:

"Persistent and continual worsening of the traffic accident situation in Jordan"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أساليب وطرائق جمع البيانات المرورية وأدوات وأساليب تحليلها، وقد تطرقت الدراسة بنوع من التفصيل لأسباب الحوادث المرورية في الأردن، وتوصلت إلى أن أهم الأسباب المسؤولة عن حوادث المرور، تتمثل في ضعف الوعي والتثقيف المروري، بالإضافة إلى ضعف الرقابة المرورية، وعدم وجود معالجات جادة للحوادث المرورية على مستوى البلديات.

٥- دراسة الطراونة ١٩٩٩م والموسومة بـ:"

" Pedestrian fatality and injury rates in relation to age in Jordan"

هدفت إلى التعرف على حجم إصابات المشاة الناجمة عن حوادث المرور، مع تحديد الفئات العمرية الأكثر تضرراً، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفئة العمرية من المشاة الأكثر عرضة للإصابة بفعل حوادث المرور هي فئة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر ، وكذلك فئة كبار السن، وأكدت الدراسة على أن الأسباب الكامنة وراء ذلك تتمثل في ضعف الوعي والثقافة المرورية عند المشاة والسائقين على حد سواء.

منهجيـــة الدراســـة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، حيث تم جمع البيانات من مصادرها المختلفة ممثلة بالمعهد المروري الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ. معدل الخطورة Severity Rate:

تم حساب هذا المعدل وفق بيانات عام ٢٠٠٤ لكل محافظة باستخدام القانون التالي:

مجموع أعداد الوفيات والجرحى الناجمة عن الحوادث مقسوماً على أعداد حوادث المرور. " **المعهد المروري الأردني ، ٢٠٠٤م، ص٣**"

وقد تم تصنيف محافظات المملكة وفق هذا المعدل إلى ثلاثة مستويات خطورة هي: مرتفع، متوسط، منخفض.

ب. معامل مقياس الرتب Sum of Rank Index:

تم حساب هذا المعامل لكل محافظة كالتالي (الصالح والسرياني، ٢٠٠٠، ص٤٧٤):

تم إعداد ستة مؤشرات لهذه الغاية اعتماداً على بيانات عام ٢٠٠٤م، ولجميع المحافظات، وقد أخذ بعين الاعتبار عند إعداد هذه المؤشرات ضرورة تغطيتها لأعداد الحوادث ونتائجها ممثلة بأعداد الوفيات والجرحى، وكذلك لعناصر العملية المرورية، استثني من ذلك عنصر السائقين، نظراً لأن جميع السائقين في جميع محافظات المملكة يخضعون لنفس المعايير المعتمدة من قبل دائرة السير عند التقدم للحصول على رخصة قيادة مركبة،أما بالنسبة لعنصر الطرق ونظراً لتعذر وجود بيانات عن حالتها الفنية في المحافظات المختلفة فقد استعيض عن ذلك بدالة أطوال الطرق، أما المؤشرات التي تم إعدادها واعتمادها في هذه الدراسة فهي:

- عدد الحوادث لكل ١٠٠٠٠ مركبة.
- عدد الوفيات لكل ١٠٠٠٠ مركبة.
- عدد الجرحى لكل ١٠٠٠٠ مركبة.
- عدد الوفيات لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان.
- عدد الجرحى لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان.
- أطوال الطرق كم لكل ١٠٠٠٠ مركبة.

❖ أعطيت كل محافظة رتبة تتراوح ما بين (١–١٢) لكل مؤشر بحيث تأخذ المحافظة رقم (١) عندما يحصل المؤشر فيها على أكبر قيمة بين المحافظات.

وتأخذ المحافظة رقم (١٢) عندما يحصل المؤشر فيها على أقل قيمة بين المحافظات وهكذا.

❖ تم جمع رتب المؤشرات الست لكل محافظة وأعطي مجموع الرتب لكل محافظة أيضاً رتبة ما بين (١ – ١٢)، بحيث تأخذ المحافظة التي تحصل على أعلى مجموع رقم (١) والمحافظة التي تحصل على أقل مجموع رقم (١٢) وهكذا.

❖ تم ترتيب محافظات المملكة تصاعدياً من مستوى الخطورة المنخفض إلى مستوى الخطورة المرتفع .

❖ تم تقسيم محافظات المملكة حسب مجموع الرتب إلى ثلاث مجموعات: محافظات ذات مستوى خطورة مرتفعة، وأخرى متوسطة، وثالثة منخفضة.

استخدمت برمجية (SPSS) Statistical package for Social Sciences في تحليل بيانات الدراسة، بينما استخدم برنامج Arc-GIS في إعداد خرائط مستويات الخطورة لمحافظات المملكة.

١- مستويات خطورة حوادث المرور / معدل الخطورة:

تبين من خلال حساب معدل خطورة حوادث المرور لمحافظات المملكة وجود تباين ملحوظ في هذا المجال بين المحافظات المختلفة، فقد جاءت محافظة الكرك في المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث معدل الخطورة، بينما احتلت محافظة عمان المرتبة الأخيرة (جدول رقم ١).

ولتقديم صورة أكثر وضوحاً فقد تم تصنيف محافظات المملكة بناء على معدل خطورة حوادث المرور لكل منها إلى ثلاث مستويات كالتالي (شكل رقم ٢):

❖ معدل خطورة منخفض أقل من (٠,٣٠)، ويشمل محافظة واحدة هي محافظة العاصمة (عمان).

❖ معدل خطورة متوسط ما بين (٠,٣٠- ٠,٤٩)، ويشمل سبع محافظات هي: اربد، الزرقاء، البلقاء، العقبة، مادبا، جرش، عجلون.

❖ معدل خطورة مرتفع (٠,٥٠) فأكثر، ويشمل أربع محافظات هي(الكرك، المفرق، معان، الطفيلة).

جـدول رقـم (١)

معدل خطورة حوادث المرور لمحافظات المملكة لعام ٢٠٠٤م

المحافظة	عدد الحوادث (*)	عدد الوفيات (*)	عدد الجرحى (*)	معدل الخطورة (**)
عمان	٤٦٠٤٥	٢٢٩	٦٥٦٩	٠,١٤
اربد	٦٧٠٢	١١٥	٣١١٥	٠,٤٨
الزرقاء	٦١٧٢	١٠٨	٢٠٣١	٠,٣٤
البلقاء	٣٣٦٩	٤٨	١١١٤	٠,٣٤
الكرك	١١٣٢	٤٣	٨٠٢	٠,٧٥
المفرق	١٣٧٨	١٠٦	٨٤٠	٠,٦٩
معان	٦٧١	٥٠	٤١٠	٠,٦٩
العقبة	١٧٤٠	٣٢	٥٠٢	٠,٣١
مادبا	٩٨٣	٢٠	٤٠٤	٠,٤٣
الطفيلة	٤٠٩	٢٤	٢٥٦	٠,٦٨
جرش	٩٣٦	٣٣	٣٩٤	٠,٤٦
عجلون	٧٢٩	١٠	٢٩٠	٠,٤١

المصدر: ❖ المعهد المروري الأردني ٢٠٠٤م ❖❖ حساب الباحث.

شكل رقم (٢)

مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة/معدل الخطورة

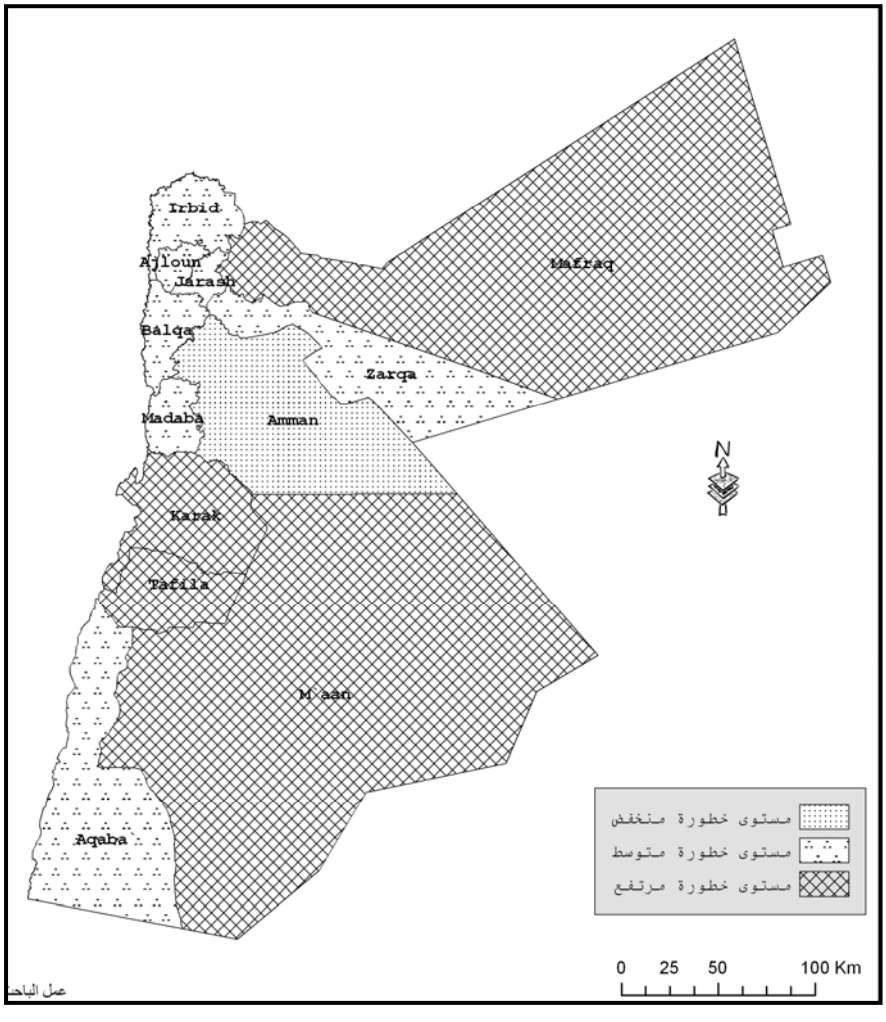

٢- مستويات خطورة حوادث المرور/ معامل مجموع الرتب:

تم من خلال تحليل المؤشرات المدرجة في جدول رقم (٢) باستخدام أسلوب معامل مجموع الرتب استخلاص بيانات جدول رقم (٣) الذي يبين نتائج تحليل هذا الأسلوب لمحافظات المملكة حسب مستويات الخطورة، وقد رتبت هذه المستويات ترتيبا تصاعدياً من مستوى خطورة منخفض إلى مستوى خطورة مرتفع، ومن ثم صنفت محافظات المملكة إلى ثلاثة مستويات كالتالي: (شكل رقم ٣).

- مستوى خطورة منخفض، ويشمل المحافظات التي حققت ٦٠ درجة فأكثر وهذه المحافظات هي: عمان ومادبا.
- مستوى خطورة متوسط يتراوح بين (٣٠ – ٥٩) درجة، ويشمل سبع محافظات هي: جرش، اربد، البلقاء، عجلون، المفرق، الكرك، معان.
- مستوى خطورة مرتفع أقل من ٣٠ درجة، ويشمل ثلاث محافظات هي: الزرقاء، العقبة، الطفيلة.

جدول رقم (٢)
معامل مجموع الرتب لمستويات خطورة حوادث المرور
في المملكة لعام ٢٠٠٤ م

المحافظة	عدد الحوادث/ ١٠٠٠٠ مركبة	الرتبة	عدد الوفيات / ١٠٠٠٠ مركبة	الرتبة	عدد الجرحى/ ١٠٠٠٠ مركبة	الرتبة	عدد الوفيات / ١٠٠٠٠ نسمة	الرتبة	عدد الجرحى/ ١٠٠٠٠ نسمة	الرتبة	أطول الطرق / ١٠٠٠٠ مركبة	الرتبة	مجموع الرتب	الترتيب النهائي
عمان	٩٩٦,٦	٩	٤,٩٥	١٢	٨٨,٥٣	١٢	١,١	١١	٣١,٦	٧	١٩	١٢	٦٣	١
اربد	١٢٨٨,٨	٦	٢١,٩٢	١٠	٥٩٣,٧٩	٦	١,٢	١٠	٣٢,٧	٦	١٦٨,٣	١١	٤٩	٤
الزرقاء	٤٧٤٧,٧	١	٨١,٨١	٢	١٥٣٧,٩٣	١	١,٣	٨	٢٥,٤	١٠	٤٤٨,٣	٧	٢٩	١٠
البلقاء	١٦٨٤,٥	٤	٢٢,٨٥	٩	٥٣٠,٥٠	٨	١,٣	٨	٣١,٢	٨	٣٤١,٩	٩	٤٦	٥
الكرك	١٢١٤,٢	٧	٤٦,١٢	٦	٨٦٠,٢٣	٤	٢	٥	٣٨	٣	٧٣٠,٤	٥	٣٠	٨
المفرق	٩٢١	١٠	٧٠,٩٠	٣	٥٦١,٨٧	٧	٤,٢	٢	٣٣,٦	٤	٧٣٠,٤	٥	٣١	٧
معان	٧٨٤,٩	١١	٥٨,٤٨	٤	٤٧٩,٥٨	٩	٤,٩	١	٤٠,١	٢	١٠٦٣,٢	٣	٣٠	٨
العقبة	٢٩١٨,٥	٣	٥٣,٦٧	٥	٨٤١,٩٩	٥	٢,٩	٤	٤٥,٦	١	٨٢١,٩	٤	٢٢	١١
مادبا	٧٠٧,٤	١٢	١٤,٣٩	١١	٢٩٠,٧٥	١١	١,٤	٧	٢٩,٩	٩	١٩٦,٥	١٠	٦٠	٢
الطفيلة	١٥٤٨,٦	٥	٩٠,٨٧	١	٩٦٩,٣٢	٣	٣,١	٣	٣٣,٢	٥	١٤٧٢,٩	١	١٨	١٢
جرش	١١١٠,٢	٨	٣٩,١٤	٨	٤٦٧,٣٢	١٠	٢	٥	٢٤,٤	١١	٣٧٨,٤	٨	٥٠	٣
عجلون	٣٢٦٣,٢	٢	٤٤,٧٦	٧	٢٩٨,١١	٢	٠,٨	١٢	٢٣,٥	١٢	١٢٣٩,٩	٢	٣٧	٦

المصدر : عمل الباحث

جدول رقم (٣)

الترتيب النهائي لمحافظات المملكة

حسب مستوى خطورة حوادث المرور فيها لعام ٢٠٠٤م (معامل مجموع الرتب)

المحافظة	مجموع الرتب	الترتيب النهائي	مستوى خطورة
عمان	٦٣	١	أدنى مستوى خطورة
مادبا	٦٠	٢	
جرش	٥٠	٣	
اربد	٤٩	٤	
البلقاء	٤٦	٥	
عجلون	٣٧	٦	
المفرق	٣١	٧	
الكرك	٣٠	٨	
معان	٣٠	٨	
الزرقاء	٢٩	١٠	
العقبة	٢٢	١١	
الطفيلة	١٨	١٢	أعلى مستوى خطورة

المصدر : عمل الباحث

شكل رقم (٣)

مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة/معامل مجموع الرتب

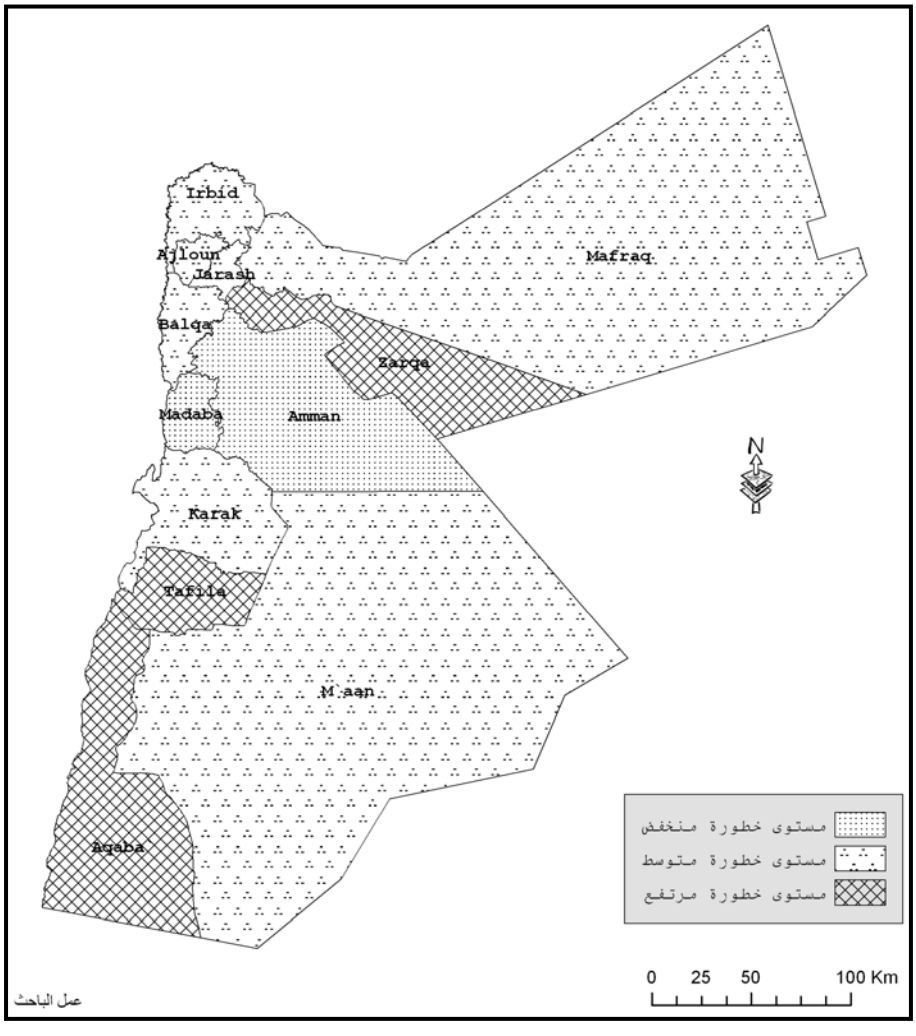

٣- المناقشـــة:

لا شك أن حوادث المرور هي أحد الآثار السالبة لنمط التنمية السائد في أي منطقة، فمشكلة حوادث المرور في حجمها وأبعادها الحالية ما هي إلا انعكاس سالب نجم بفعل عجز أساليب وأنماط التنمية المطبقة عن ضبط وتوجيه العلاقات والعمليات بين عناصر العملية المرورية من ناحية، وبين منظومة النقل والمنظومات التنموية الأخرى من ناحية ثانية، ولكي يتم وضع حلول مناسبة لهذه المشكلة أو على الأقل التقليل من آثارها السالبة فإنه لابد من التعامل معها من منظور تنموي شامل، والحديث عن مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة لا يعني فقط الحديث عن نتائج هذه الحوادث أو عن الخسائر الناجمة عنها، بل يتطلب كذلك الاهتمام بالأسباب الحقيقة التي أدت إلى اختلاف مستويات خطورة هذه الحوادث من محافظة إلى أخرى، وهذا يتطلب دراسات تفصيلية عن عناصر العملية المرورية الأربعة: المركبات، الطرق، السائقين والمشاة. وكذلك عن التفاعل الذي يتم بين هذه العناصر وكيفية حدوثه، وهذا يجب أن لا يتم بمعزل عن ظروف التنمية الأخرى، فهذا التفاعل لا يحدث في دورق داخل مختبر، وإنما ضمن بيئة فيها أعداد كبيرة من المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بهذا التفاعل، وبالتالي لا بد عند حساب مستويات خطورة حوادث المرور أن لا نقتصر على الأرقام المطلقة لعدد هذه الحوادث وما ينجم عنها من وفيات وجرحى كما هو الحال في أسلوب معدل الخطورة، بل لا بد أن نأخذ في الحسبان أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة أو تراجع مستوى خطورة حوادث المرور، مثل (أعداد السكان، أعداد المركبات المسجلة، أطوال الطرق) ويجب أن تؤخذ هذه المتغيرات ليس على صورة أرقام مطلقة، وإنما على شكل مؤشرات تعكس حجم العلاقات القائمة بين نتائج العملية المرورية وبين عناصرها، كما هو الحال في المؤشرات التي استخدمت في أسلوب معامل مجموع الرتب في هذه الدراسة.

إن تضمين عناصر العملية المرورية إلى جانب النتائج الناجمة عنها في حساب مستويات خطورة حوادث المرور كما هو الحال في أسلوب معامل مجموع الرتب هو السبيل الوحيد الذي يعمل على إيضاح الرؤية ويمكّن من وضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة لحل هذه المشكلة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

يلاحظ وجود تباين ملموس في مستويات خطورة حوادث المرور بين محافظات المملكة في كلا الأسلوبين المستخدمين في حساب هذه المستويات، لكن أيضاً هناك تباين في نتائج الأسلوبين كما يظهر "جدول رقم ٤" وهذا ناجم بالدرجة الأولى عن اعتماد أسلوب معدل الخطورة فقط على نتائج العملية المرورية، بينما ربط الأسلوب الثاني وهو معامل مجموع الرتب نتائج حوادث المرور مع عناصر العملية المرورية على شكل مؤشرات أعطت صورة أكثر وضوحاً عن واقع مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة.

جدول رقم (٤)

تصنيف المحافظات حسب مستويات خطورة حوادث المرور

باستخدام معدل الخطورة ومعامل مجموع الرتب

مستوى الخطورة			
الأسلوب	**منخفض**	**متوسط**	**مرتفع**
معامل الخطورة	محافظة عمان	محافظات إربد، الزرقاء، البلقاء، العقبة، مادبا، جرش، عجلون	محافظات: الكرك، المفرق، معان، الطفيلة
معامل مجموع الرتب	محافظات: عمان، مادبا	محافظات: جرش، إربد ، البلقاء عجلون، المفرق، الكرك، معان	محافظات: الزرقاء، العقبة، الطفيلة

المصدر: عمل الباحث

٤- النتائج والتوصيات:

مما تقدم يتبين ما يلي:

١. هناك تباين بارز وملحوظ بين محافظات المملكة فرادى ومجموعات على صعيد مستويات خطورة حوادث المرور.

٢. هناك اختلاف في نتائج أساليب تحليل مستويات خطورة حوادث المرور المطبقة في هذه الدراسة وهي: معدل الخطورة ومعامل مجموع الرتب، وهذا ناجم بالضرورة عن أن معدل الخطورة يعتمد في حسابه على متغيرات: أعداد حوادث المرور والوفيات والجرحى وبأرقام مطلقة، بينما اعتمد أسلوب معامل مجموع الرتب على مجموعة مؤشرات كلها ذات صلة بالخطر المروري.

٣. على الرغم من إخضاع تصنيف نتائج الأسلوبين للاختبار الإحصائي باستخدام اختبار التباين الأحادي الذي أكد صحة التصنيف في كلا الحالين، إلا أن الدراسة ترى أن نتائج تطبيق أسلوب معامل مجموع الرتب أكثر واقعية من نتائج حساب معدل الخطورة، من منطلق أنه كلما زاد عدد المؤشرات ذات العلاقة المستخدمة في التحليل كلما كانت النتائج أكثر موضوعية وأقرب إلى الحقيقة، وفي مثل هذه الدراسة عن مستويات خطورة حوادث المرور فإنه لا يمكن عند حساب هذه المستويات تجاهل متغيرات أعداد السكان والمركبات وأطوال الطرق حتى لا نتعامل مع نتائج الظاهرة ونهمل أسبابها.

٤. أظهرت مستويات خطورة حوادث المرور في محافظات المملكة أن محافظة عمان ومحافظة مادبا الأقل خطورة في هذا المجال، تليها في المرتبة الثانية وبمستوى خطورة متوسط كل من محافظات جرش، إربد، البلقاء، عجلون، المفرق، الكرك، معان، وتعتبر محافظات الزرقاء، العقبة والطفيلة أكثر محافظات المملكة خطورة في مجال حوادث المرور.

وعليه توصي الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالمحافظات ذات مستويات الخطورة المرتفع والمتوسط في مجال حوادث المرور والمشار إليها آنفاً، وذلك من خلال إجراء دراسات تفصيلية لعناصر العملية المرورية الأربع وهي : المشاة، المركبات، السائقين، والطرق ، وأيضاً ظروف التنمية الأخرى لتحديد نقاط الخلل ومعالجتها.

كذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز سبل إجراءات ووسائل السلامة المرورية وأي إجراءات أخرى من شأنها أن تحد من خطورة حوادث المرور في هذه المحافظات، مع التأكيد على مبدأ الوقاية خير من العلاج سواء أثناء إعداد السياسات والاستراتيجيات المرورية أو أثناء تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع.

المراجـــــع

أولاً: العربية:

- أبو زيد، محمد، (٢٠٠٥م)، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS ، دار صفاء، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة ،(٢٠٠٤م)، الكتاب الإحصائي السنوي، منشورات دائرة الإحصاءات العامة، عمان.
- غنيم، عثمان محمد،(٢٠٠٤م)، استعمال الأرض التجاري ومشكلة حوادث المرور في مدينة عمان الكبرى، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، العدد (١+ ٢) ، مجلد (٢٠)،ص١٢٥- ١٣٩.
- الكساسبة، حسن وآخرون،(٢٠٠٣م)، تخطيط الأرصفة وأثره على السلامة المرورية في شارع الأمير راشد بن الحسين، ورقة بحثية مقدمة لندوة دور التخطيط في المكاني في الحد من حوادث المرور في المملكة، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط.
- الكيلاني، خالد،(٢٠٠٢م)، أسباب ارتكاب المخالفات المرورية وتأثيرها على سلوك السائقين ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر السلامة المرورية في الأردن، عمان.
- الصالح، ناصر ومحمد السرياني،(٢٠٠٠م)، الجغرافيا الكمية والإحصائية، أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة، مكتبة العبيكان، مكة المكرمة.
- مديرية الأمن العام ، المعهد المروي الأردني،(٢٠٠٤م)، التقرير الإحصائي السنوي، عمان.

ثانياً : الأجنبية :

- Katamin, Nm.,(1999),"Persistent and continual worsening of the Traffic Accident Situation in Jordan" ITE Journal, Vol,69, Issue:3,.p.26-35.

- Kozloswki, J. and Hill, G.(edt),(1993), Towards Planning for Sustainable Development- a guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate Publishing Limited, England,.

- Tarawneh, MS.,(1999) " Pedestrian Fatality and Injury Rates in Relation to Age in Jordan", Journal of traffic Medicine, Vel, 27, Issue: 4,. P.77-89.

مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي
الحادي والثلاثين

مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي الحادي والثلاثين

[٢١ – ١٥ أغسطس ٢٠٠٨م، تونس]

أ. د. رمزي بن أحمد الزهراني

أستاذ الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية –

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

عقد الاتحاد الجغرافي الدولي مؤتمره الحادي والثلاثين خلال الفترة ١٢ – ١٥ أغسطس ٢٠٠٨م، الموافق ١١– ١٤ شعبان ١٤٢٩هـ بمدينة تونس بالجمهورية التونسية، تحت شعار " لنبني معاً مجالاتنا الترابية/ المكانية "، بمشاركة نحو ألف جغرافي من سبعين بلداً عربياً وأجنبياً . وقد شاركت في أعمال المؤتمر وفود من معظم الدول العربية، ومنها : المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، والأردن، ومصر، وسوريا، وتونس، ولبنان، والمغرب، والجزائر، واليمن وليبيا. ويُعد هذا حضوراً مميزاً للعالم العربي، مقارنة بمشاركات سابقة متواضعة في أعمال المؤتمر خلال دوراته الماضية.

وأوضح الأزهر بوعوني وزير التعليم العالي في الجمهورية التونسية في الجلسة الافتتاحية أن " تحقيق التقارب والتعايش والتضامن المنشود أمرٌ لا مفر منه، بعد أن سارت هوة الفوارق بين دول الشمال والجنوب نحو الاتساع ." . ومن جهة أخرى دعا المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) منجي بوسنينة إلى " إشراك الثقافة الجغرافية في تقريب الشعوب والفضاءات، حتى لا تبقى هذه الثقافة صالحة فقط للإعداد للحروب والحملات الاستعمارية." كما

شدد رئيس الاتحاد الجغرافي الدولي على أهمية الموقع الاستراتيجي للعالم العربي، مشيدا بمساهمات الحضارة العربية في تطوير العلوم المتصلة بالجغرافيا.

وأكد المشاركون في المؤتمر على " الدور البارز الذي باتت تلعبه الجغرافيا اليوم، خصوصاً في ما يتعلق بمد جسور الحوار والتواصل بين الشعوب، والتصدي للمخاطر الطبيعية والإنسانية وفي متابعة المتغيرات المناخية ." واشتمل برنامج المؤتمر على ندوات حول " مفهوم المجال المكاني "، و" المقاربات المعتمدة في مجالي التطبيق والتهيئة "، و" المقاربات التشاركية والثقافية "، و" الثقافات والحضارات من أجل التنمية الإنسانية "، و " نهضة المتوسط "، و" التغيرات المناخية في أفريقيا."، و " تطور الفكر الجغرافي ". كما ناقش المؤتمر " توحيد الأسماء الجغرافية في أفريقيا "، و" السنة الدولية للأم المتحدة: كوكب الأرض".

وهذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي في بلد عربي وأفريقي منذ تأسيسه رسمياً في ١٩٢٢م، على الرغم من وجوده فعلياً منذ عام ١٨٧١م، حيث عقد المؤتمر الثاني عشر للاتحاد في مصر في عام ١٩٢٥م.

وقد كان لبعض أقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ست مشاركات رئيسة في أعمال المؤتمر العلمية، تمثلت في خمسة بحوث وملصق، حيث شارك الأستاذ الدكتور محمد بن عبد العزيز القباني، عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود بالرياض، ببحث عن " شيخوخة السكان في المملكة العربية السعودية ". كما قدم الأستاذ الدكتور رمزي بن أحمد الزهراني، عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

دراسة بعنوان: "بداوة ما بعد الحداثة ". وشاركت الأستاذة الدكتورة ليلى صالح زعزوع، عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة بدراسة بعنوان : " رحلة نبي الله إبراهيم الخليل إلى مكة المكرمة لبناء الكعبة المشرفة". وعرضت الدكتور سامية عبدالغفار الأنصاري، عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة دراسة عن " السيول في منطقة جيزان". كما قدم الدكتور بدر بن عادل الفقير، عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود بالرياض دراسة عن " السياحة في محافظة العلا ". أما الملصق فكان عن خرائط مكة المكرمة، للدكتور معراج بن نواب مرز، عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . كما شارك في أعمال المؤتمر أيضاً كل من الأستاذ الدكتور محمد شوقي بن إبراهيم مكي رئيس الجمعية الجغرافية السعودية، وعضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود بالرياض، والأستاذ الدكتور عبد الله الحديثي عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا، بجامعة الملك سعود بالرياض، والدكتور عبد الله بن حمود الأحمدي عضو هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية، بجامعة طيبة بالمدينة المنورة. ولا يُعد هذا حصر شاملاً لجميع من شارك، وما قدم من أعمال وبحوث ودراسات من المملكة العربية السعودية، نظراً لتوزع البحوث والدراسات على قاعات أعمال المؤتمر المتعددة، وتزامنها مع بعضها البعض، وعدم اشتمال جدول أعمال المؤتمر على أسماء جميع المشاركين والمشاركات الفعلية، لأسباب فنية تقنية طارئة، كما ذكرت اللجنة المنظمة للمؤتمر بتونس.

وفي ختام أعمال المؤتمر نبه المشاركون بوضوح إلى أهمية التعامل مع الأخطار المحدقة بالبيئة، بفعل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، حيث لم يعد

هنالك مجال للانتظار. كما دعوا إلى ضرورة تضافر الجهود على مستوى المنظمات والدول، للحد من الانحباس الحراري، ومقاومة الظواهر السلبية في العالم، لا سيما الانجراف والتصحر والتلوث البيئي . وقال في هذا السياق فانداراباخ جاف، خبير الجيومورفولوجيا في جامعة امستردام: " إن الإنسان بدأ يدفع ثمن عدم محافظته على كوكبه، وأصبح المحيط الطبيعي يؤثر في الإنسان، ويتحكم في طريقة ونسق عيشه، بعدما كان العكس هو السائد. كما لخص الخبير السويسري وولتر لايمكرييار الحلول الممكنة، لتفادي انعكاسات التغيرات المناخية على الكرة الأرضية " في ضرورة تغيير العقليات والتصرفات في مجال البيئة"، ودعا إلى "ضرورة إقامة حزام أخضر على الكرة الأرضية. وأجمع المشاركون في اختتام المؤتمر على أهمية دور الجغرافيا كعلم في المساهمة في حوار الحضارات وفي إرساء السلام في أنحاء المعمورة، وشددوا على أن الجغرافيا " التي شكلت في الماضي ولا تزال وسيلة للحروب، يمكن أن تصبح وسيلة سلم وتضامن، تسهل وتشجع التواصل مع الآخر، والتعرف على مجاله، وبالتالي إرساء منظومة تضامنية معه".

ودعا المشاركون في أعقاب أربعة أيام من الاجتماعات في تونس إلى ضرورة تفعيل دور الجغرافيا في صنع القرار في التنمية الاقتصادية وفي التهيئة والتخطيط ، وشددوا على أهمية التفتح الجغرافي على العلوم المجاورة لا سيما علم الاجتماع، على سبيل المثال لا الحصر . وقد أستحدث المؤتمر في هذا السياق جائزة دولية للدراسات الجغرافية الاجتماعية و فكر ابن خلدون باسم (جائزة ابن خلدون)، تمنح كل أربع سنوات خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد.

ومن الجدير بالتنويه أن المؤتمر عهد إلى الجمعية الجغرافية السعودية بترجمة النشرات الجغرافية التي يصدرها الإتحاد الجغرافي الدولي إلى اللغة

العربية، وترجمة وثائق متعلقة ببرامج التنمية المستديمة، سيتم عرضها على الأمم المتحدة، وتعمم على مختلف دول العالم بقصد إدراجها ضمن البرامج التعليمية، إضافة إلى الدور المناط بها من قبل، المتمثل في ترجمة الموقع الالكتروني للاتحاد على شبكة الانترنت إلى اللغة العربية، واستضافته على موقع الجمعية الجغرافية السعودية .

كما اشتمل جدول أعمال المؤتمر على رحلات علمية متخصصة داخل تونس ودول المغرب العربي وخارجها، بعضها تمت قبل بدء أعمال المؤتمر أو بعده، بالأضافة إلى معرض جغرافي.

وفي ختام المؤتمر انتخب الأمريكي رون ابلار رئيساً جديداً للاتحاد الجغرافي الدولي، خلفاً للإيطالي ايدلبارتو فاليغا.

ومن المقرر أن تعقد الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي في ألمانيا عام ٢٠١٢م . كما تعقد الدورة الثالثة والثلاثين في بكين بالصين في عام ٢٠١٦م، إن شاء الله.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتحاد الجغرافي الدولي عضو في المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بمنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، التابعة للأمم المتحدة.

المراجع والمصادر

- المؤتمر الجغرافي الدولي الحادي والثلاثون، تونس ١٢– ١٥ أوت ٢٠٠٨م، " لنبن معاً مجالاتنا الترابية" ، البرنامج.
- المؤتمر الجغرافي الدولي الحادي والثلاثون، تونس ١٢– ١٥ أوت ٢٠٠٨ ، "لنبن معاً مجالاتنا الترابية" ، مجلد الملخصات.
- محمدين، محمد محمود (١٤١٢هـ)، الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- وكالة الأنباء السعودية (سبا).
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

http://afp.google.com

http://www.Egypty.com

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml١/ar/features/awi/features/٢٠٠٨/٠٨/١٨/feature-٠٢

http://www.saudigs.org/igu/igu.html

http://www.syrianobles.com/

تأثير أنواع مختلفة من تفسير المفردات على استيعاب النص وتذكر الأفكار الرئيسة في النص عند الطلاب السعوديين

د . . سمير صالح الجابري

الملخص :

بحثت هذه الدراسة في تأثير أنواع مختلفة من تفسير المفردات على استيعاب النص وتذكر الأفكار الرئيسة في النص عند الطلاب السعوديين . تسعون طالباً يدرسون في السنة الثانية بقسم اللغة الانجليزية بجامعة أم القرى تم اختيارهم وتوزيعهم إلى ثلاث مجموعات عشوائياً. المجموعة الأولى قرأت نصاً من ٤٧٠ كلمة وأعطيت لهم معاني المفردات بالعربية ل١٩ مفردة . المجموعة الثانية قرأت نفس النص بوجود معاني المفردات باللغة الانجليزية . أما المجموعة الثالثة فقرأت النص بدون أي معاني للمفردات . تم اختبار المجموعات الثلاث لقياس فهم النص والأفكار التي تم تذكرها . أثبت الدراسة أن المجموعة التي زودت بمعاني المفردات باللغة العربية كانت أفضل من تلك التي زودت بمعاني المفردات باللغة الانجليزية وكان الفرق ذا دلالة إحصائية . كما أظهرت الدراسة أن من زودوا بمعاني المفردات باللغة الانجليزية تذكروا أفكاراً أقل من المجموعتين الأخريين، وكان الفرق ذا دلالة إحصائية .

كما أظهرت الدراسة تفضيل الطلاب الواضح لوجود معاني المفردات . فمن نسبة ٩٤٪ من الطلاب الذين فضلوا وجود معاني المفردات مع النص ، فضل ٥٠ ٪ منهم وجود معاني المفردات باللغة الانجليزية .

The Effects of L1 and L2 Glosses on Reading Comprehension and Recalling Ideas by Saudi Students

Dr. Sameer S. Al-Jabri

Assistant Professor of Linguistics

English Department - Faculty of Social Sciences

Umm Al-Qura University- Makkah

The Effects of L1 and L2 Glosses on Reading Comprehension and Recalling Ideas by Saudi Students

Dr. Sameer S. Al-Jabri

Abstract:

This study investigates the effect of different types of gloss conditions on reading comprehension and ideas recall. Ninety second-year male English department undergraduate Saudi students were randomly selected and randomly divided into three conditions; L1 (Arabic) gloss, L2 (English) gloss, and no gloss. They read a 470-word English text with 19 glossed words. Results of reading comprehension test showed that there was an advantage of L1 glosses over L2 glosses. The difference was significant. But the differences between no gloss and L1 gloss and L2 gloss conditions were not significant. Results of recall protocol showed that participants with L1 glosses and those with no gloss recalled significantly more ideas than participants with L2 glosses did. When surveyed, more than (94%) of participants preferred to have glosses and (50%) favored L2 glosses for their reading material.

تأثير أنواع مختلفة من تفسير المفردات على استيعاب النص وتذكر الأفكار الرئيسة في النص عند الطلاب السعوديين

د.. سمير صالح الجابري

الملخص :

بحثت هذه الدراسة في تأثير أنواع مختلفة من تفسير المفردات على استيعاب النص وتذكر الأفكار الرئيسة في النص عند الطلاب السعوديين . تسعون طالباً يدرسون في السنة الثانية بقسم اللغة الانجليزية بجامعة أم القرى تم اختيارهم وتوزيعهم إلى ثلاث مجموعات عشوائياً. المجموعة الأولى قرأت نصاً من ٤٧٠ كلمة وأعطيت لهم معاني المفردات بالعربية ل١٩ مفردة . المجموعة الثانية قرأت نفس النص بوجود معاني المفردات باللغة الانجليزية . أما المجموعة الثالثة فقرأت النص بدون أي معاني للمفردات . تم اختبار المجموعات الثلاث لقياس فهم النص والأفكار التي تم تذكرها . أثبت الدراسة أن المجموعة التي زودت بمعاني المفردات باللغة العربية كانت أفضل من تلك التي زودت بمعاني المفردات باللغة الانجليزية وكان الفرق ذا دلالة إحصائية . كما أظهرت الدراسة أن من زودوا بمعاني المفردات باللغة الانجليزية تذكروا أفكاراً أقل من المجموعتين الأخريين، وكان الفرق ذا دلالة إحصائية .

كما أظهرت الدراسة تفضيل الطلاب الواضح لوجود معاني المفردات . فمن نسبة ٩٤٪ من الطلاب الذين فضلوا وجود معاني المفردات مع النص ، فضل ٥٠ ٪ منهم وجود معاني المفردات باللغة الانجليزية .

Introduction:

The use of vocabulary glosses is common in second language materials (Davis, 1989). Bell and LeBlanc (2000) state that glossing is the most common form of text adaptation since it assists the reader in comprehending words and phrases and, therefore, helps second language learners to comprehend reading materials. Gloss is defined as an explanation of the meaning of a word (Pak,1986) or a brief definition or synonym either in L1 or in L2 (Nation, 2001).

Much research has been done examining the effect of glossing on reading comprehension and vocabulary learning. The attempts have brought mixed results, some suggesting that glossing enhance reading comprehension and vocabulary learning (Davis, 1989; Jacobs, 1994; Hulstijn, Hollander, and Greidanus, 1996), and others indicate that glossing has little or no effect on reading comprehension (Johnson, 1982; Jacobs, DuFon, & Fong, 1994; Ko, 1995).

Quite recently, the focus has shifted from whether glossing has positive effect on reading comprehension and vocabulary learning to which type of glossing; L1 or L2 is more effective. Results of many studies have brought mixed and conflicting results since the issue of native language (L1) glossing in L2 reading comprehension is an issue of debate (Taylor, 2002). Several studies have found that the difference between L1 and L2 glosses is not significant.

Jacobs, DuFon, and Fong (1994) investigated the effects of L1, L2 and no gloss on foreign language reading comprehension and foreign language vocabulary learning. Eighty-five English speaking participants who were learning Spanish had to read a Spanish text with 613 words under three conditions: (1) L1 gloss (English); (2) L2 gloss (Spanish); and (3) No gloss. After reading the text which had 32 glossed words, participants had two

unexpected test; one immediately after the reading and the other four weeks later. Results showed that L1 and L2 gloss conditions were better than the no gloss condition and that the difference between L1 and L2 condition was not statistically significant. However, participants expressed preference for L2 glosses to L1 glosses.

Bell and LeBlanc (2000) studied learners' actual behavior to determine which gloss; L1 or L2 is used more frequently for computer-based reading. Forty third-semester Spanish learners were divided into two groups; one read the Spanish text with English glosses, and the other read the same text with Spanish glosses. The text was a 409-word short story with 67 glossed words. Participants read the text on the computer screen and the glossed words appeared underlined and highlighted in blue. By clicking on the underlined word, another screen is opened which contained the target word and the gloss information. There was a tracking system to record each hit on the page. Subjects took a comprehension test immediately after reading the text. Results showed that participants demonstrated a preference for using glosses in L1 since "the English gloss group clicked on about twice as many of the words as did the Spanish group"(p.279). The result of the comprehension test showed that the difference between English gloss group and Spanish gloss group was not statistically significant. Thus, the language of glosses was not a significant variable. Participants preferred L1 glosses over L2 glosses.

In another study, Chen (2002) investigated the same issue with Taiwanese participants studying English as a second language. Eighty-five college freshmen were divided into three groups: L1 gloss (Chinese), L2 gloss (English), and No gloss. They read a 193-word English text with 20 glossed words. Results of this study showed that the difference between L1 and L2 gloss groups was not statistically significant and that the L2 gloss group outperformed the no gloss group.

Yoshii (2006) examined the effectiveness of L1 and L2 glosses on incidental vocabulary learning. He aimed to investigate whether the use of picture glosses (text-plus-picture) affects vocabulary learning. One hundred ninety five college Japanese students learning English as a foreign language participated in the study and were divided into four groups: (1) text-only glosses (L1); (2) text-only glosses (L2); (3) text-plus-pictorial glosses (L1); and (4) text-plus-pictorial glosses (L2). Participants read a 390-word story on the computer with 14 glossed highlighted words. As participants clicked on a word, a gloss appeared on the right-hand side of the screen. With text-plus-picture glosses, both the gloss and the picture appeared on the screen. Participants received two post-tests; one immediately after reading the text and the other two weeks later. Each test consisted of two types: a definition-supply and a recognition test. Results showed that there was no significant difference between L1 and L2 glosses at any of the two tests. The researcher found that "the L1 text-only group displayed a rather unique pattern of retention over time: this group was able to sustain its scores, while the other three groups showed declines in their scores" (p. 93).

While the studies above showed that the difference between L1 and L2 glosses is not significant, some studies have provided evidence that L2 glosses have greater effect than L1 glosses do. Miyasako (2002) investigated the effectiveness of L1 and L2 single and multiple-choice glosses. One hundred and eighty seven Japanese students were divided into six groups: (1) L2 (English) multiple-choice gloss; (2) L1 (Japanese) multiple-choice gloss; (3) L2 (English) single gloss; (4) L1 (Japanese) single gloss; (5) No gloss; and (6) Control group (no reading). Participants read a 504-word text with 20 glossed words. They had two tests; one immediately after reading the text and the other 18 days later. The test was a multiple-choice test in which each target word was followed by four choices and the subject had to choose the most appropriate definition. Results showed that L2 gloss groups outperformed L1 gloss groups with multiple-choice and single glosses in the immediate

test. There was no difference between the two types of glosses; multiple-choice and single, in vocabulary learning.

Ko (2005) investigated how different types of gloss conditions affect reading comprehension. Ninety-four Korean undergraduate students were divided into three groups: (1) no gloss; (2) L1 gloss; and (3) L2 gloss. They read a 277-word text with 25 glossed words for 15 minutes, took a multiple-choice comprehension test, and completed a questionnaire about the best gloss types participants prefer and their reasons. Results showed that there was a significant difference between no gloss (m = 19.58) and L2 gloss condition (m = 21.61). L2 gloss group had a larger mean than L1 gloss condition. The survey finding showed that (62%) of participants preferred L2 glosses, (32%) preferred the L1 glosses, and only (6%) preferred no gloss.

To sum up, the studies mentioned above have revealed conflicting results about the effect of L1 and L2 glosses on reading comprehension and what type of glosses learners prefer. Thus, the current study aims to address these issues. The research questions are:

1- Do L1, L2, and no gloss differ in their effectiveness on L2 reading comprehension?

2- Do different types of glossing affect L2 reading recall?

3- Do L2 learners have different preferences for gloss types?

Methods:

Participants:

A total of 90 male students enrolled at the Department of English, Umm Al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia participated in the study. They were second-year learners of English as a foreign language. All had studied English for seven years; six before entering the university and one year at the department. All were non-native speakers of English. They were randomly selected and randomly assigned to one of the three groups; L1 gloss group. L2 gloss group, and no gloss group.

***Materials*:**

The participants read a 470-word text. It was selected by three professors of English from “America - Today and Tomorrow" website http://www.geocities.com/yamataro670/readinglab.htm).

A pretest was administered a week prior to the treatment to gauge participants' knowledge of the glossed words in the text. The test contained 30 words from the 470-word text and participants were instructed to provide the meaning of the words they knew. Eleven words were excluded since most participants knew their meaning and the remaining 19 words were glossed. The reading text was adapted into three forms: a text with no glosses, a text with L1 (Arabic) glosses, and a text with L2 (English) glosses placed on the same line as the glossed words. In order to obtain the most appropriate definitions of the English words, two professors of translation checked the definitions against the original text. Glossed words were underlined and boldfaced in the text.

Coding the ideas in the text was done by George Jacobs. T-unit, the criterion used for idea units, is defined by Richards, Platt, and Weber (1985) (cited in Jacobs, 1994, pp. 299-300) as:

"……a measure of the linguistic complexity of sentence, defined as the shortest unit which a sentence can be reduced to, and consisting of one independent clause together with whatever dependent clause are attached to it." (pp. 299-300, cited in Jacobs, 1994).

Jacobs identified thirty-eight t-units in the text. The researcher performed the coding for the correctly recalled ideas by participants.

Procedures:

Participants were randomly assigned to one of three groups: no gloss, L1 gloss, and L2 gloss. They were instructed to read the text. After that, the reading material was collected and a multiple-choice reading comprehension test was administered. The test consisted of ten items in English and covered all parts of the text. Participants were instructed to choose the correct answer from among four choices. Once they finished the comprehension test, they were given a one -item questionnaire in

which they had to tell which type of glosses they prefer. After that, participants were requested to write the recall of what they had read in L1.

Results:

Means and standard deviations of the correct answers and the recalled t-units are presented below. An Analysis of Variance (ANOVA) was used to analyze the data collected with a significant level set at .05. Once ANOVA showed significant difference, Post Hoc Test Tests were used to show the relationships between the gloss types one at a time.

Table (1)
Means and Standard Deviation of Reading Comprehension Test

Condition	N	Mean	Std. Deviation
No gloss	30	7.90	1.73
L1 (Arabic) gloss	30	8.20	1.85
L2 (English) gloss	30	6.90	1.83

As Table 1 clearly shows, participants who read the text with L1 (Arabic) glosses answered more questions than other participants did. In turn, participants who read the text with L2 (English) glosses answered fewer questions than other participants did. The low standard deviation for all conditions is caused in part by ceiling of 10 possible correct answers.

Table (2)
Analysis of Variance of Number of Correct Answers / Score (out of 10)

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	27.800	2	13.900	4.285	.017
Within Groups	282.200	87	3.244		
Total	310.000	89			

Table 2 reports an F of 4.285, which with 2 and 87 degrees of freedom is statistically significant at the .001 level ($P < 0.05$). These figures indicate that the differences across independent variable categories are significant at a very low probability. Therefore, we can feel comfortable in rejecting the "Null Hypothesis" of no difference between the three types of glossing.

Table (3)
Post Hoc Tests

Dependent Variable: correct answers (out of 10)

(I) Group	(J) Group	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
No Glossing	Arabic Glossing	-.300	.462	.793	-1.41	.81
	English Glossing	1.000	.459	.084	-.10	2.10
Arabic Glossing	English Glossing	1.300(*)	.474	.022	.16	2.44
	No Glossing	.300	.462	.793	-.81	1.41
English Glossing	Arabic Glossing	-1.300(*)	.474	.022	-2.44	-.16
	No Glossing	-1.000	.459	.084	-2.10	.10

* The mean difference is significant at the .05 level.

The difference between the mean of the correct answers of the L1 (Arabic) gloss condition (8.20) and the mean of the correct answers of the L2 (English) gloss condition (6.90) is statistically significant, as Table 3 clearly shows. On the other hand, the differences between the means of the other conditions are not statistically significant.

Table (4)
Means and Standard Deviation of Recalled Ideas

Condition	N	Mean	Std. Deviation
No gloss	30	5.10	3.46
L1 (Arabic) gloss	30	5.60	3.46
L2 (English) gloss	30	2.50	2.26

These results are similar to those in Table 1. Participants who read the text with L1 (Arabic) glosses recalled more ideas than other participants did. The mean number of recalled ideas from the No gloss condition ranks second, followed by L2 (English) gloss condition.

Table 5
Analysis of Variance of Number of Recalled Ideas
T-units (out of 38)

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	166.200	2	83.100	8.592	.000
Within Groups	841.400	87	9.671		
Total	1007.600	89			

Table 5 reports an F of 8.592, which with 2 and 87 degrees of freedom is statistically significant ($P < 0.05$). By this point, it is not surprising that differences across independent variable categories are significant at a very low probability. Therefore, we can feel comfortable in rejecting the "Null Hypothesis" of no difference between the three glossing groups regarding recalled ideas. The significant relationship described in Table 5 above is further explored in Table 6 via a series of Post Hoc Tests.

Table (6)
Post Hoc Tests
Dependent Variable: recalled ideas (out of 38)

(I) Group	(J) Group	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
No Glossing	Arabic Glossing	-.500	.893	.842	-1.65	1.65
	English Glossing	2.600(*)	.754	.003	.78	4.42
Arabic Glossing	English Glossing	3.100(*)	.754	.000	1.28	4.92
	No Glossing	.500	.893	.842	-1.65	2.65

(I) Group	(J) Group	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
English Glossing	Arabic Glossing	-3.100(*)	.754	.000	-4.92	-1.28
	No Glossing	-2.600(*)	.754	.003	-4.42	-.78

* The mean difference is significant at the .05 level.

The difference between the mean of accurately recalled ideas by No Gloss participants (5.10) and the mean of recalled ideas by L2 (English) gloss participants (2.50) is statistically significant (P = 0.003) as Table 6 clearly shows. Also the difference between the mean of recalled ideas by L1 (Arabic) gloss participants (5.60) and the mean of recalled ideas by L2 (English) gloss participants (2.50) is statistically significant since P = 0.000. On the other hand, the difference between the means for correctly recalled ideas by No Gloss and L1 (Arabic) gloss participants is not statistically significant since the means are close.

Table (7)
Gloss Preferences

Gloss type	No.	Percentage
L1 (Arabic) Gloss	40	44.44 %
L2 (English) Gloss	45	50 %
No Gloss	5	5.56%

Table 7 shows that (94%) preferred to have glosses. (50%) preferred to have English glosses, and about (44%) wanted Arabic glosses.

Discussion:

The first research question asked whether no gloss or the use of L1 and L2 glosses differ in their effectiveness on L2 reading comprehension. Results of the reading comprehension test in the present study clearly indicate a significant effect for the use of L1 glosses on reading comprehension. This finding is consistent with the results of previous studies such as Aweiss (1994), Luo (1993), and Stoehr (2000). The use of L2 glosses did not seem to affect reading comprehension positively as L1 glosses did. Thus, the present study confirmed the usefulness of L1 glosses in L2 reading comprehension. Moreover, the difference between L1 gloss condition and no gloss condition is not significant. This finding is consistent with results of previous studies such as Goyette (1995), Ko (1995), Miyasako (2002), and Ko (2005).

Therefore, this study confirms the usefulness of using L1 glosses in L2 reading comprehension. Possible explanation for the effectiveness of L1 glosses is that L2 learners process the text with L1 glosses faster than that without L1 glosses and this is explained through the model of lexical and conceptual representation revised by Kroll & Stewart (1994). This model proposes that the conceptual links are stronger between L1 and concepts than between L2 and concepts, and "the lexical link from L2 to L1 is assumed to be stronger than the lexical link from L1 to L2 because L2 words were initially associated to L1" (Kroll & Stewart (1994) p. 158). They claim that forward translation takes longer to perform because it requires concept mediation and influence by the presence of semantic context. Backward translation, on the other hand, takes a short time because it requires a lexical mediation and is not influenced by the semantic context. The same idea is claimed by Harites and Nelson (2001) who say "L1 initially serves as a lexical intermediary between L2 and conceptual meaning. As a result, lexical links from L2 to L1 are stronger than lexical links from L1 to L2, and conceptual links to L1 are initially stronger than conceptual links to L2." (p. 419).

A direct link between L2 words and concepts is possible with more proficient learners (kroll & sunderman, 2003, cited in Yoshii, 2006). Based on this model, the results are predictable since participants are at their third semester of undergraduate studies and are assumed to be

at a low intermediate or intermediate level. This result supports Taylor's (2002) finding that the level of the learner makes a difference when it comes to the effect of L1 on L2 reading comprehension. He states, "Studies with second-year learners as participants yielded the largest cumulative effect size" (p. 145). In addition, Ko (2005) believes that L2 glosses can be more effective to learners than L1 glosses if the level of learners is high.

The second research question compared different types of glossing in terms of their effect on L2 reading recall. This recall protocol test is a kind of productive tests, which are believed to give more precise measures of differences in reading comprehension and insight into what the reader comprehended of the text (Taylor, 2006). Results showed that participants with L1 glosses or no glosses recalled more ideas than participants with L2 glosses did. This is also explained through the level of participants. The L2 glosses may not be effective in promoting reading comprehension or idea recalling (Ko, 2005). Therefore, L1 glosses may be more effective to participants with low proficiency level.

The third research question asked if L2 learners had different preferences for gloss types. As shown in table 7 above, more than 94% of participants preferred having glosses: 44% wanted L1 (Arabic) glosses, and 50% wanted L2 (English) glosses. Participants' preference of having glosses, regardless of the language of the gloss, is consistent with the result of Ko (2005). More participants preferred to have L2 glosses than L1 glosses in both studies.

Why did participants recall fewer ideas and answer fewer questions on one hand, and prefer to have L2 glosses on the other hand? One possible explanation may lie in the proficiency of participants themselves. Proficiency level might have played a role here since participants' level is low intermediate or intermediate and, therefore, L2 glosses may be more appealing to them. In previous studies, Jacobs et al. (1994) and Bell and LeBlanc (2000) had participants in their second year. Ko (2005) had participants in their first year. In this study, participants were in their second year. Further research might be conducted with participants of different levels of proficiency in order to connect their proficiency and their preference in glosses.

Conclusion:

The current study takes a further step toward studying the effect of L1 (Arabic) glosses, L2 (English) glosses, and no glosses on reading comprehension. It has shed some light on how some Saudi students deal with different types of glossing.

Although it has been conducted on male learners at an educational institution in one city of Saudi Arabia, it can provide a starting point for research on the effect of using these types of glosses on reading comprehension by Saudi students. Three groups of learners studied an English text with L1 (Arabic) glosses, L2 (English) glosses, and no glosses. Results of the immediate multiple-choice reading comprehension test and recall protocol showed that participants who read the text with L1 (Arabic) glosses answered more questions and remembered more ideas than other participants did. In turn, participants who read the text with L2 (English) glosses answered fewer questions and remembered fewer ideas than other participants did. Statistically significant differences occurred between L1 and L2 glosses conditions as far as number of correct answers is concerned, and between L1 and L2 glosses conditions and L2 and no glosses as far as the number of t-units recalled is concerned.

The findings in this study suggest a number of implications that need to be taken into consideration. The finding that the differences between the L1 and L2 means were significant in the number of correct answers suggests considering the use of L1 glosses in reading materials introduced to beginners and intermediate level learners more than to advanced learners. Teachers and instructors need to prepare L2 reading materials with the help of L1. Moreover, they need to take into consideration the language and quality of comprehension aids in textbooks.

Although this study addresses a number of issues regarding different types of glossing, there are still other issues that need more investigation to provide more insights into this topic. The current study suggests a number of steps that help to further explore the issue of L1 and L2 glosses. Since this study only tested participants immediately

after reading the text, further research might consider testing participants over longer periods of time to investigate the advantage of L1 glosses over L2 or no glosses. This study had college-level participants. Further research should be conducted on learners of higher levels. Also, similar research can be conducted with learners at lower levels.

The current study had participants from one school in Saudi Arabia. In order to be able to generalize the findings on Saudi students, more students from different areas of the Kingdom of Saudi Arabia should be involved in similar studies.

Since this study was conducted on male learners only, further research might be conducted on female Saudi learners.

References:

Aweiss, S. (1993). The effects of computer-mediated reading supports on the reading comprehension and the reading behavior of beginning American learners of Arabic as a foreign language. Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University, Ohio.

Bell, F. L., & LeBlanc, L. B. (2000). The language of glosses in L2 reading on computer: Learners' preferences. *Hispania*, 83(2), 274-285.

Chen, H. (2002). Investigating the effects of L1 and L2 glosses on foreign language reading comprehension and vocabulary retention. Paper presented at the annual meeting of the Computer-Assisted Language Instruction Consortium, Davis, CA.

Davis, J. N. (1989). Facilitating effects of marginal glosses on foreign language reading. *The Modern Language Journal*, 73 (1), 41-48.

Goyette, E. S. (1995). The effects of dictionary usage on text comprehension, Unpublished doctoral dissertation. McGill University, Canada.

Harites, C., & Nelson, K. (2001). Bilingual memory: the interaction of language and thought. *Bilingual Research Journal, 24 (4)*, 417-438

Hulstijn, J. H., Hollander, M., & Greidanu, S.T. (1996). Incidental vocabulary learning by advanced foreign language students: the influence of marginal glosses, dictionary use, and reoccurrence of unknown words. *The Modern Language Journal 80, 3,* 327-339.

Jacobs, G. M. (1994). What lurks in the margin: use of vocabulary glosses as a strategy in second language reading. *Issues in Applied Linguistics* 5 (1), 115-137.

Jacobs, G. M., DuFon, P., & Fong C. H. (1994). L1 and L2 vocabulary glosses in L2 reading passages: their effectiveness for increasing comprehension and vocabulary knowledge. *Journal of Research in Reading 17,* 19-28.

Johnson, P. (1982). Effects on reading comprehension of building background knowledge. *TESOL Quarterly,* 16(4), 503-516.

Ko, M. H. (1995). Glossing in incidental and intentional learning of foreign language vocabulary and reading. *University of Hawaii Working Papers in ESL* 13, 2: 49-94.

Ko, M. H. (2005). Glosses, comprehension, and strategy use. *Reading in a Foreign Language,* 17(2), 125-143.

Kroll, J. F., & Stewart, E. (1994). Category interference in translation and picture naming: Evidence for asymmetric connections between bilingual memory representations. *Journal of Memory and Language, 33,* 149-174.

Kroll, J. F., & Sunderman, G. (2003). Cognitive processes in second language acquisition: The development of lexical and conceptual representations. In C. Doughty & M. Long (Eds.), *Handbook of second language acquisition* (pp. 104-129). Cambridge, MA: Blackwell Publishers.

Luo, J. (1993). A study of the effects of marginal glosses on the reading comprehension of intermediate college students of French. Unpublished doctoral dissertation, University of Pennsylvania, Pennsylvania.

Miyasako, N. (2002). Does text-glossing have any effects on incidental vocabulary learning through reading for Japanese senior high school students? *Language Education & Technology, 39*: 1-20.

Nation, I. S. P. (2001). *Learning vocabulary in another language.* Cambridge: Cambridge University Press.

Pak, J. (1986). *The effect of vocabulary glossing on ESL reading comprehension*. Unpublished manuscript, University of Hawaii at Manoa.

Richards, J. C., Platt, J., & Weber, H. (1985). *Longman dictionary of applied linguistics*. London: Longman.

Stoehr, L. E. (2000). The effects of built-in comprehension aids in a CALL program on student-readers' understanding of a foreign language literary text. Unpublished doctoral dissertation. University of Texas at Austin, Austin, Texas.

Taylor, A. M. (2002). A Meta-Analysis on the Effects of L1 Glosses on L2 Reading Comprehension. Unpublished doctoral dissertation, Purdue University, Indiana.

Taylor, A. M. (2006). Factors associated with glossing: Comments on Ko (2005). *Reading in a Foreign Language, 18(1),* 72-73.

Yoshii, M. (2006). L1 and l2 glosses: their effects on incidental vocabulary learning.
Language Learning & Technology 10 (3), 85-101.